الأمم المتحدة

A/54/2000*

الجمعية العامة

Distr.: General
27 March 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٤٩ (ب) من جدول الأعمال

جمعية الأمم المتحدة للألفية

نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي و العشرين

تقرير الأمين العام

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

130400 130400 00-38895 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	قرن جديد، وتحديات جديدة	١-١٧	٣
ثانيا –	العولمة والحكم	١٨-٦٥	٦
ألف –	التحدي في عام ١٩٤٥	٢٦-٣٠	٧
باء –	التحدي الماثل اليوم	٣١-٤٠	٨
جيم –	كيف نحكم معا بطريقة أفضل	٤١-٥٠	٩
دال –	شواغل الشعوب	٥١-٦٥	١١
ثالثا –	التحرر من الفاقة	٦٦-١٨٨	١٥
ألف –	تحقيق النمو المستمر	٧٦-٩٢	١٧
باء –	توفير الفرص للشباب	٩٣-١١١	٢٠
جيم –	تحسين الصحة ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	١١٢-١٣٣	٢٢
دال –	الارتقاء بمستوى الأحياء العشوائية	١٣٤-١٣٨	٢٥
هاء –	إشراك أفريقيا	١٣٩-١٤٩	٢٧
واو –	بناء الجسور الرقمية	١٥٠-١٦٧	٣٠
زاي –	البيان العملي للتضامن العالمي	١٦٨-١٨٨	٣٥
رابعا –	التحرر من الخوف	١٨٩-٢٥٣	٤١
ألف –	اتقاء الصراعات المهلكة	١٩٨-٢٠٨	٤٣
باء –	حماية الضعفاء	٢٠٩-٢١٤	٤٤
جيم –	معالجة معضلة التدخل	٢١٥-٢١٩	٤٥
دال –	تعزيز عمليات السلام	٢٢٠-٢٢٨	٤٧
هاء –	توجيه الجزاءات	٢٢٩-٢٣٣	٤٨
واو –	مواصلة العمل على إجراء تخفيضات في الأسلحة	٢٣٤-٢٥٣	٤٩
خامسا –	ضمان مستقبلنا	٢٥٤-٣١١	٥٣
ألف –	مواجهة تغير المناخ	٢٦٥-٢٧٣	٥٤
باء –	مواجهة أزمة المياه	٢٧٤-٢٨٢	٥٩
جيم –	حماية التربة	٢٨٣-٢٩٠	٦١
دال –	الحفاظ على الغابات ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي	٢٩١-٢٩٦	٦٢
هاء –	بناء أخلاقيات جديدة للإشراف العالمي	٢٩٧-٣١١	٦٣
سادسا –	تجديد الأمم المتحدة	٣١٢-٣٦١	٦٦
ألف –	تبين مواطن قوتنا الأساسية	٣١٩-٣٣٤	٦٦
باء –	التواصل الشبكي من أجل التغيير	٣٣٥-٣٤١	٦٩
جيم –	إقامة صلات رقمية	٣٤٢-٣٥١	٧٠
دال –	تعزيز الثورة الهادئة	٣٥٢-٣٦١	٧١
سابعا –	اعتبارات مطلوب أن ينظر فيها مؤتمر القمة	٣٦٢-٣٦٩	٧٤

أولا – قرن جديد، وتحديات جديدة

١ – إن حلول الألفية الجديدة مناسبة للاحتفال والتأمل.

٢ – وعندما دقت الساعة مؤذنة بانتصاف الليل عشية العام الجديد احتفل العالم كله فعلا، من منطقة زمنية إلى أخرى، بدءا من كيريباس وفيجي وامتدادا إلى الغرب حول الكرة الأرضية وصولا إلى ساموا. واشتركت في الاحتفال شعوب تمثّل جميع الثقافات – وليس فقط الشعوب التي قد تُعتبر الألفية بالنسبة لها ذات مغزى خاص. وأضيء سور الصين العظيم وأهرامات الجيزة بنفس الأضواء الساطعة التي أضيئت بها ساحة المهد في بيت لحم وساحة القديس بطرس في روما. وانضمت طوكيو وجاكرتا ونيودلهي إلى سيدني وموسكو وباريس ونيويورك وريو دي جانيرو ومئات من المدن الأخرى في استضافة الاحتفالات بالألفية الجديدة. وانعكس ضوء الشموع الساطعة على وجوه الأطفال في كل مكان بدءا من سبيتسبرغن في النرويج وصولا إلى جزيرة روبينز في جنوب أفريقيا. واحتفلت أسرة البشرية على مدى ٢٤ ساعة بوحدتها في تظاهرة لم يسبق لها مثيل أبانت تنوعها الثري.

٣ – ويتيح مؤتمر قمة الألفية فرصة للتأمل. فقد دعت الجمعية العامة إلى عقد هذا الاجتماع لرؤساء الدول والحكومات لبحث "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". والمناسبة والموضوع يقتضيان منا، كلاهما، أن نبتعد قليلا عن مواضيع الساعة وأن نلقي نظرة أوسع وأطول أجلا على حالة العالم والتحديات التي تمثلها بالنسبة لهذه المنظمة.

٤ – هناك أشياء كثيرة توجب علينا الإحساس بالامتنان. فبإمكان معظم الناس اليوم أن يتوقعوا العيش مدة أطول من المدة التي عاشها أبواهم، ناهيك عن المدة التي عاشها أسلافهم الأبعد. فهم يحصلون على تغذية أفضل، وينعمون بصحة أحسن، ويتلقون تعليما أفضل، ويواجهون إجمالا احتمالات اقتصادية أفضل.

٥ – بيد أن هناك أيضا العديد من الأمور التي يؤسف لها والتي ينبغي تصحيحها. فالقرن الذي انقضى توا مزقته صراعات متكررة لا ترحم. ولا يزال الفقر الطاحن والتفاوت الصارخ مستمرين داخل البلدان وفيما بينها، وحتى وسط ثروة لم يسبق لها مثيل. والأمراض، قديمها وجديدها، تهدد بالقضاء على ما أحرز من تقدم بشق الأنفس. والخدمات التي تقدمها الطبيعة لصون الحياة، والتي يتوقف عليها بقاؤنا، تختل وتتدهور بصورة خطيرة بسبب أنشطتنا اليومية.

٦ – ويتطلع العالم إلى قادته، وهم يجتمعون في مؤتمر قمة الألفية، لتحديد التحديات الرئيسية التي تنتظرنا ولمواجهتها.

٧ – وليس بإمكان الأمم المتحدة أن تنجح في الإسهام في مواجهة تلك التحديات إلا إذا أحس كل منا إحساسا متجددا برسالتنا في سعينا المشترك. وعلينا أن نذكّر أنفسنا بالأسباب التي بعثت الأمم المتحدة إلى الوجود – أي لماذا أنشئت المنظمة ولصالح من. كما ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن طبيعة الأمم المتحدة التي يكون زعماء العالم مستعدين للعمها، قولا وفعلا. ولا بد من أجوبة واضحة لتنشيط عمل المنظمة وتركيزه في العقود القادمة. وتلك هي الأجوبة التي ينبغي على مؤتمر قمة الألفية أن يقدمها.

٨ – إن الأمم المتحدة بالطبع موجودة لخدمة الدول الأعضاء فيها. وهي الهيئة الوحيدة من نوعها ذات العضوية العالمية والنطاق الشامل، والتي يغطي اهتمامها مجالات عديدة من النشاط البشري. وهي سمات تجعلها محفلا مفيدا بشكل

فريد، لتبادل المعلومات، وإجراء المفاوضات، ووضع المعايير، والإعراب عن التوقعات، وتنسيق سلوك الدول وسلوك غيرها من الجهات الفاعلة، واتباع خطط عمل مشتركة. وعلينا أن نكفل قيام الأمم المتحدة بهذه المهام بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية.

٩ - بيد أن الأمم المتحدة أكثر من مجرد أداة. فالغرض من إنشاء الأمم المتحدة، مثلما يوضح ذلك ميثاقها، هو إدخال مبادئ جديدة في العلاقات الدولية وإحداث فارق نوعي في مسلكها اليومي. وتحدد أولى مواد الميثاق مقاصدنا وهي: حل المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإيجاد حلول تعاونية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؛ والتشجيع، عموما، على اتباع السلوك الذي يتفق ومبادئ العدالة والقانون الدولي. وبعبارة أخرى فإن الأمم المتحدة، إلى جانب أي مهام عملية يُطلب منها القيام بها، لها هدف معلن يتمثل في إحداث تحول في العلاقات بين الدول وفي الأساليب التي تدار بها شؤون العالم.

١٠ - ليس هذا فحسب. فبالرغم من أن الأمم المتحدة منظمة دول فإن الميثاق مكتوب باسم "نحن الشعوب" وهو يؤكد كرامة الإنسان وقيمته، واحترام حقوق الإنسان وتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، والالتزام بالتقدم الاجتماعي مقيسا بمعايير معيشية أفضل، في ظل التحرر من الفاقة ومن الخوف على حد سواء. ومن ثم فإن الأمم المتحدة، في نهاية الأمر، موجودة لخدمة احتياجات الناس وتحقيق آمالهم في كل مكان، وعليها أن تقوم بذلك.

١١ - ولقد عاشت الأمم المتحدة طيلة سنواتها الخمس والأربعين الأولى في قبضة الحرب الباردة. ومنعها ذلك من الوفاء ببعض مهامها الأساسية، بيد أنها اكتشفت في ظل ذلك الصراع مهام حيوية أخرى. ومنذ عشر سنوات تواجه الأمم المتحدة التغيرات الهائلة التي تشهدها الحقبة الجديدة، منجزة أعمالا جيدة في العديد من الحالات، ومخفقة في حالات أخرى. والآن، يتيح مؤتمر قمة الألفية فرصة لا مثيل لها لزعماء العالم لإعطاء الأمم المتحدة شكلا جديدا لفترة طويلة في القرن الحادي والعشرين، يمكّنها من إحداث فارق حقيقي ملموس في حياة الناس.

١٢ - وإني، بكل الاحترام، أقدم هذا التقرير إلى الدول الأعضاء تيسيرا لاستعداداتها لمؤتمر القمة وحفزا لمداولاتها اللاحقة فيه. والتقرير يحدد بعض ألح التحديات التي يواجهها سكان العالم والتي تندرج ضمن اختصاص الأمم المتحدة. وهو يقترح برنامج سياسات متوسط الأجل لتنظر فيه الدول الأعضاء، ويوصي بعدد من الخطوات الفورية التي يمكن أن نتخذها في مؤتمر القمة نفسه، لرفع معنويات الناس وتحسين معيشتهم.

١٣ - وتندرج جميع هذه المقترحات في سياق العولمة، التي تغيِّر شكل العالم ونحن ندلف إلى القرن الحادي والعشرين. وفي هذا العهد الجديد، تؤثر الأعمال التي يقوم بها الناس تأثيرا دائما، كثيرا ما لا يكون متعمدا، على حياة غيرهم ممن يعيشون في مناطق بعيدة. والعولمة تتيح فرصا كبيرة، ولكن فوائدها حاليا متفاوتة التوزيع في حين أن تكلفتها يتحملها الجميع.

١٤ - ولذلك فإن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم يتمثل في كفالة تحويل العولمة إلى قوة إيجابية يستفيد منها جميع سكان العالم، بدلا من ترك البلايين من الناس يعانون نتائجها السلبية. ويجب بناء العولمة، التي تشمل الجميع، على أساس القوة التمكينية الكبيرة التي يتيحها السوق، بيد أن قوي السوق وحدها لن تحققها. والمطلوب هو بذل جهود أوسع لتهيئة مستقبل مشترك، يقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها.

١٥ - وذلك يتطلب بدوره أن نفكر من جديد في طريقة إدارة أنشطتنا المشتركة ومصالحنا المشتركة. فالعديد من التحديات التي نواجهها اليوم أصعب من أن تتغلب عليها أي دولة بمفردها. وعلى الصعيد الوطني يجب أن يكون حكمنا أفضل، وعلى الصعيد الدولي يجب أن نتعلم أساليب أفضل للحكم معا. وفعالية الدول عنصر أساسي في المهمتين، وقدرتها على تحقيقهما بحاجة إلى تعزيز. ولكن علينا أيضا أن نكيِّف المؤسسات الدولية التي تمارس الدول عن طريقها الحكم معا، بما يتمشى مع حقائق الحقبة الجديدة. وعلينا تكوين ائتلافات من أجل التغيير، مع شركاء خارج الأطر الرسمية في الغالب.

١٦ - ولكن ما من تحوُّل في الطريقة التي نفكر أو نتصرف بها أهم مما يلي: أن يكون البشر محور كل ما نفعله. فلا توجد دعوة أنبل ولا مسؤولية أسمى من تمكين الرجال والنساء والأطفال في جميع مدن العالم وقراه، لجعل حياتهم أفضل. وعندما يبدأ تحقيق ذلك سنعرف أن العولمة أصبحت بالفعل شاملة للجميع، وتتيح لكل فرد الاستفادة من فرصها.

١٧ - ولكن يجب ألا نكتفي بالكلام عن المستقبل. إذ يجب أن نشرع في تهيئة ذلك المستقبل الآن. وليكن مؤتمر قمة الألفية إيذانا بتجدد التزام الدول الأعضاء تجاه "أممها المتحدة"، وذلك بموافقتها على رؤيتنا المشتركة. وليدلل زعماء العالم على التزامهم، وذلك بتطبيق تلك الرؤية حالما يعودون إلى بلدانهم.

ثانيا – العولمة والحكم

١٨ – خلال سنوات الأمم المتحدة الأولى، كان في الإمكان التنبؤ بدقة بتوقيت اختتام دورات الجمعية العامة: فقد كان الحد الأقصى لذلك التوقيت هو آخر رحلة في العام تقوم بها السفينة "كوين ماري" وغيرها من السفن التي تمخر عباب المحيط. وواضح أن العالم آنذاك كان يختلف كثيرا عن العالم اليوم.

١٩ – فعندما تأسست الأمم المتحدة لم يكن ثُلثا أعضائها حاليا دولا ذات سيادة آنذاك، وكانت شعوبها لا تزال تعيش تحت الحكم الاستعماري. وكان عدد سكان العالم يقل عن ٢,٥ بليون نسمة، بالمقارنة بـ ٦ بلايين نسمة اليوم. وكانت الحواجز التجارية شديدة، والتدفقات التجارية هزيلة، وضوابط رأس المال ثابتة. وكانت الشركات الكبيرة، في معظمها، تعمل داخل بلد وحيد وتنتج لأسواق بلدانها. ولم تكن المكالمات الهاتفية عبر المحيط في متناول الشخص العادي، وحتى استعمالها للأغراض التجارية كان يقتصر على الظروف الاستثنائية. وكان الناتج السنوي من الصُلب رمزا يُعتز به للدلالة على القدرة الاقتصادية الوطنية. وكان أول حاسوب في العالم قد أنشئ توا، ويملأ غرفة كبيرة تؤوي ١٨ ٠٠٠ صمام إلكتروني ونصف مليون وصلة من الوصلات الملحومة، وكانت كل مهمة جديدة للحاسوب تتطلب عمليا تغيير التوصيلات. كما كانت الإيكولوجيا موضوعا يقتصر على دراسة البيولوجيا، ولم تكن الإشارة إلى الفضاء الإلكتروني موجودة حتى في الخيال العلمي.

٢٠ – ونحن ندرك عمق التغيرات التي حدثت. فصادرات العالم تضاعفت عشر مرات منذ سنة ١٩٥٠، حتى مع أخذ أثر التضخم في الحسبان، وتتزايد باستمرار أسرع مما يتزايد الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وازدادت الاستثمارات الأجنبية بسرعة أكبر؛ وتتجاوز قيمة مبيعات الشركات عبر الوطنية قيمة الصادرات العالمية بفارق متزايد، وتمثّل المعاملات بين فروع الشركات قطاعا من التجارة العالمية يتوسع بسرعة. وتجاوزت تدفقات النقد الأجنبي ١,٥ تريليون دولار يوميا، بعد أن كانت تبلغ ١٥ بليون دولار في عام ١٩٧٣ عندما انهار نظام أسعار الصرف الثابتة. وأسفرت عملية ضم شركات عبر وطنية مؤخرا في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية عن إنشاء شركة تتجاوز قيمتها السوقية الناتج المحلي الإجمالي لقرابة نصف جميع أعضاء الأمم المتحدة، بالرغم من أنها ليست سوى رابع شركة في العالم من حيث القيمة. وأصبح بإمكان مندوبي الجمعية العامة اليوم، تحت ضغط عنصر الوقت، أن يعبروا المحيط الأطلسي في أقل من أربع ساعات وأن يقوموا، إذا شاءوا، بتسيير شؤون الدولة عبر الإنترنت أو خطوط الهاتف طوال الرحلة.

٢١ – هذا هو عالم العولمة – سياق جديد للعناصر الفاعلة الاقتصادية وللأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وإمكانيات جديدة للتواصل بينها. ولقد تسنى تحقيق العولمة بفضل الإزالة التدريجية للحواجز القائمة أمام التجارة وحركة رؤوس الأموال، إلى جانب الفتوحات التكنولوجية الأساسية والانخفاض المتواصل في تكاليف النقل والاتصالات والحوسبة. ويبدو أن منطق العولمة الإدماجي لا مهرب منه، وتيارها لا يقاوَم. وفوائد العولمة واضحة للعيان: نمو اقتصادي أسرع، ومستويات معيشية أعلى، وابتكار ونشر أسرع للتكنولوجيا والمهارات الإدارية، وفرص اقتصادية جديدة للأفراد وللبلدان على حد سواء.

٢٢ – لماذا، إذن، بدأت العولمة تولّد رد فعل رافضا، لم تكن الأحداث التي أحاطت باجتماع منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر الأخير في سياتل سوى أحدث وأوضح مظهر له؟

٢٣ - إن قلائل من الناس أو الجماعات أو الحكومات تعارض العولمة بصورتها الحالية. فهم يحتجون على التفاوتات الناجمة عنها. فأولا، لا تزال الفوائد والفرص التي تتيحها العولمة مركّزة بشدة في عدد صغير نسبيا من البلدان وموزعة توزيعا متفاوتا فيما بينها. ثانيا، برز في العقود الأخيرة عدم توازن بين نجاح الجهود في وضع قواعد قوية وجيدة الإنفاذ تيسر توسُّع الأسواق العالمية، من ناحية، وتأخر دعم أهداف اجتماعية لا تقل وجاهة، سواء ما يتعلق منها بمعايير العمل، أو البيئة، أو حقوق الإنسان، أو التخفيف من الفقر، من ناحية أخرى.

٢٤ - وبشكل أعم، أصبحت العولمة تعني للعديد من الناس درجة أكبر من الضعف في مواجهة قوى غير مألوفة لا يمكن التنبؤ بها وقادرة على زعزعة الاستقرار الاقتصادي وعلى إحداث خلخلة اجتماعية، أحيانا بسرعة صاعقة. ولقد كانت الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ قوة من ذلك النوع - وكانت خامس أخطر أزمة نقدية ومالية دولية في أقل من عقدين. وهناك قلق متزايد من أن تكون ثقافات الدول وسيادتها معرضتين للخطر. وحتى في أقوى البلدان، يتساءل الناس عمن يسيطر على الأمور، ويساورهم القلق على وظائفهم، ويخشون أن يكتسحهم تيار العولمة.

٢٥ - وتكمن وراء مظاهر التعبير عن القلق المتباينة هذه رسالة وحيدة وقوية هي أن العولمة يجب أن تعني ما هو أكثر من مجرد إيجاد أسواق أكبر. إذ لا يمكن فصل المجال الاقتصادي عن نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأعقد، وتركه ينطلق في مسار من صُنعه. فالاقتصاد العالمي، لكي يبقى ويزدهر، يجب أن يكون له أساس أرسخ يتمثل في قيم وممارسات مؤسسية مشتركة، وأن يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية أوسع وأشمل.

ألف - التحدي في عام ١٩٤٥

٢٦ - عندما اجتمع زعماء العالم في أواخر الحرب العالمية الثانية لبناء نظام دولي قادر على البقاء فإنهم كانوا يؤمنون بهذا الرأي إيمانا راسخا. وكانوا يدركون تماما أن عصرا سابقا من العولمة الاقتصادية، يماثل عصرنا من بعض الجوانب في ترابطه اقتصاديا، قد تآكل باطراد قبل أن ينهار تماما تحت وطأة هزة عام ١٩١٤. وكان عصر العولمة ذلك قائما على بنية امبريالية سياسية، تحرم الشعوب والأقاليم التابعة من حق الحكم الذاتي.

٢٧ - وعلاوة على ذلك كانت الدول الكبرى تفتقر إلى وسائل كافية لإحداث تكيف سياسي دولي، فعلى سبيل المثال لجأت تلك الدول إلى تجزئة القارة الأفريقية. أما في المجال الاقتصادي فكان أفضل ما تستطيعه لتحقيق الاستقرار المالي الدولي هو أن تُبقي مستويات النشاط الاقتصادي المحلي رهينة التقلبات في ميزان مدفوعاتها الخارجية، بحيث تنكمش تلك المستويات في حالة العجز، وتزيد عند تحقيق فائض. ثم لم يعد في الإمكان استمرار ذلك عندما أصبحت حقوق الامتياز تشمل الأشخاص العاديين، وبدأت الحكومات تستجيب تدريجيا، بتبرّم في البداية، لحاجة الناس إلى فرص عمل منتظمة وإلى أسعار مستقرة.

٢٨ - ولكن مَن خططوا لفترة ما بعد سنة ١٩٤٥ تعلموا من "أزمة العشرين سنة" مدى الضرر الذي يلحق بالبلدان عندما تتخلى تماما عن الترابط الاقتصادي. فقد انتشرت النزعة القومية الاقتصادية غير المكبوحة وسياسات "إفقار الجار" في جميع أنحاء العالم تقريبا في الثلاثينات، متسببة في بروز نزعات ثأر سياسي ونزعات شمولية وعسكرية في بعض البلدان، ونزعات انعزالية في بلدان أخرى. وهكذا تعرضت عصبة الأمم من بدايتها لطعنة خطيرة، ولم تكن أمامها فرصة في مواجهة تلك القوى.

٢٩ - ولذلك اختار أسلافنا، بحكمة، أن يسلكوا طريق الانفتاح والتعاون. فأنشأوا الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") (التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية) ومنظمات عديدة أخرى مهمتها تيسير عمل النظام بأكمله. فقدم بعضها الدعم لعملية إنهاء الاستعمار، وإن كان النضال في سبيل الاستقلال، الذي تعتز الأمم المتحدة بالدعوة له، قد استغرق سنوات طويلة وأودى بأرواح كثيرة للغاية. ففي البلدان المصنعة قُدم الدعم المحلي للأسواق المفتوحة بإنشاء شبكات أمن اجتماعي، وبتقديم المساعدة على التكيف إلى الفئات والصناعات المتضررة. ولا زلنا نستفيد من ذلك التراث.

٣٠ - ولكن لب مشكلتنا اليوم يكمن هنا: ففي حين أن النظام المتعدد الأطراف الذي نشأ بعد الحرب سمح بنشأة العولمة الجديدة وبازدهارها، فإن العولمة، بدورها، جعلت أهداف ذلك النظام أهدافا تجاوزها الزمن. وبعبارة أخرى فإن مؤسساتنا التي نشأت بعد الحرب أقيمت لعالم دولي، بينما نعيش اليوم عصر العولمة. وإدارة التحول من العصر الأول إلى الثاني إدارة بنّاءة هي التحدي المؤسسي الرئيسي الذي يواجه زعماء العالم اليوم. وبإمكان مؤتمر قمة الألفية أن يساعد على تحديد الطريق الذي يجب أن نسير عليه.

باء - التحدي الماثل اليوم

٣١ - إن تغير طبيعة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن التي يواجهها سكان العالم اليوم هو خير دليل على مدى ابتعادنا عن عالم دولي بحق. وقد افترضت أحكام الميثاق مسبقا أن العدوان الخارجي، أي اعتداء دولة على أخرى، هو أعظم الأخطار. غير أن العقود الأخيرة شهدت مقتل أعداد من الناس أكبر بكثير في الحروب الأهلية وأعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي أجج من ضرامها توافر الأسلحة على نطاق واسع في سوق الأسلحة العالمي. ويجري تداول تكنولوجيات الدمار الشامل في عالم سفلي من الأسواق غير المشروعة، ويلقي الإرهاب بظلاله على استقرار الحكم. ونحن لم نكيّف بعد مؤسساتنا حسب هذا الواقع الجديد.

٣٢ - وينطبق ذلك إلى حد كبير على المجال الاقتصادي، حيث أقيمت الترتيبات المؤسسية فيما بعد الحرب على أساس عالم مكون من اقتصادات وطنية منفصلة، منهمكة في معاملات خارجية. والعولمة مناقضة لكل هذه التوقعات. ولذا لا يدهشنا تعرض النظام التجاري لما يتعرض له من ضغط - فهو يميل أكثر فأكثر لمعالجة المسائل "المحلية" التقليدية بدلا من حواجز الحدود. كما لا يدهشنا أن تكون النداءات الموجهة من أجل إنشاء هيكل مالي جديد متسمة بذلك الإصرار.

٣٣ - والعولمة تقيد قدرة البلدان المصنعة على اتقاء الآثار المحلية السلبية الناشئة عن زيادة فتح الأسواق. ولم تتمتع البلدان النامية إطلاقا بهذا الامتياز بادئ ذي بدء، ونتيجة لذلك، يجد الجمهور نفسه في كلتا المجموعتين معرضا للخطر مفتقدا للأمان.

٣٤ - ونشأت عن العولمة أيضا أوجه ضعف جديدة إزاء مخاطر قديمة. إذ تستغل شبكات الإجرام أكثر التكنولوجيات تطورا في الاتجار غير المشروع في أنحاء العالم بالمخدرات والأسلحة والمعادن والأحجار الثمينة - بل وبالناس. بل إن عناصر "المجتمع غير المتمدن" هذه تبني اتحادات عالمية للأنشطة غير المشروعة.

٣٥ - وأثرت في التاريخ على امتداد آلاف السنين الأمراض التي نشرها التجار والغزاة وناقلات الجراثيم الطبيعية. غير أن آخر موجة لتفشي مسببات الأمراض في العالم، وأولها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ما كانت من الممكن أن تحدث

بهذه السرعة وعلى هذا النطاق الواسع لولا انفتاح الحدود وكثافة الحراك التي لم يسبق لها مثيل.

٣٦ - وظهرت كذلك للعولمة أبعاد جديدة تماما. فمع أن موضوع التلوث عبر الحدود ظل مدرجا على جدول الأعمال الدولي لعدة عقود من الزمن، ما أن فُهم أن الآثار التراكمية للتصنيع تؤثر في تغير المناخ العالمي حتى دخل العالم - بل غرق فعليا - في سياق جديد تماما لا تجدي فيه كثيرا الحلول المؤسسية التقليدية.

٣٧ - وعقد العالم على الثورة في مجال الاتصالات العالمية آمالا جديدة في تخفيف المعاناة الإنسانية ونصرة الحقوق الأساسية. ولم تقم حتى الآن الحكومات ولا المؤسسات الدولية بتحديد الآثار الكاملة لهذه التوقعات أو كيفية تلبيتها.

٣٨ - ولآثار ثورة الاتصالات صور أخرى أيضا. فشبكة الإنترنت هي أسرع أدوات الاتصال نموا في تاريخ الحضارة، ولعلها أسرع الأدوات من أي نوع انتشارا. وربما يؤدي بالفعل اقتران تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى إحداث تحول في العالم مثل التحول الذي أحدثته الثورة الصناعية. وستظل هذه العناصر تغير البيئة الاقتصادية العالمية وتعيد تشكيل الهياكل التنظيمية. وستغير الطريقة التي يعمل ويعيش بها كثير من الناس. وأصبح بالفعل من الممكن أن تساعد هذه العوائق العناصر على القفز على الحواجز الحالية التي تعترض سبيل التنمية، كما يشهد بذلك أصحاب الأعمال الحرة من بنغالور إلى غوادالاهارا وساو باولو، ومن الممكن توسيع نطاق هذه الفرص توسيعا كبيرا.

٣٩ - ولعل أهم ما في ذلك هو أن هذه التكنولوجيات تمكن الناس من التواصل مباشرة وإلا ظلت تفصل بينهم المسافات والثقافات والتصنيفات الاقتصادية، وقد يمكننا هذا التواصل المباشر من أن نفهم، نحن الشعوب، هويتنا فهما أفضل. غير أن أيا من هذه الإمكانيات لا يتوافر لمن ليس لهم سبيل إلى التكنولوجيا، سواء بسبب عدم توافر الهياكل الأساسية اللازمة أو رؤوس الأموال الضرورية، أو لأن النظم والقوانين تحول دون ذلك.

٤٠ - وهكذا يصبح التحدي واضحا: إذا كان المراد أن نغتنم وعود العولمة ونتحكم في الوقت ذاته في آثارها السلبية فلا بد من أن نتعلم كيف نحكم معا بطريقة أفضل. ولذا فإن مؤتمر قمة الألفية ينعقد في لحظة بالغة الأهمية، ليس فقط بالمعنى الرمزي للعبارة ولكن بمعناها الحقيقي أيضا.

جيم - كيف نحكم معا بطريقة أفضل

٤١ - ماذا نعني بتعبير "الحكم" في المجال الدولي؟ وما هي بعض الخاصيات المستحسنة التي ينبغي أن يتسم بها ذلك الحكم إذا كان هدفنا أن ننجح في الانتقال من عالم دولي إلى عصر العولمة؟

٤٢ - لا تزال هذه الكلمة توحي في أذهان البعض بصورة حكومة عالمية مكونة من بيروقراطيات مركزية عملاقة تدوس على حقوق الشعوب والدول، وليس هناك ما هو أبعد من أن نرغب فيه من ذلك. فالدول الضعيفة هي إحدى العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق الحكم الفعال اليوم، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وخدمة لصالح شعوبها ذاتها وتحقيقا لأهدافنا المشتركة، يجب علينا أن نعمل على تعزيز قدرة تلك الدول على الحكم، لا أن نمعن في إضعافها. وعلاوة على ذلك فإن فكرة الهياكل الهرمية المركزية هي في حد ذاتها مفارقة تاريخية في عالمنا المتغير دائما الشديد الدينامية المتسع الترابط - وهي بذلك من مخلفات عقليات القرن التاسع عشر التي عفا عليها الزمن.

٤٣ - غير أنه ينبغي، من نفس المنطلق، أن تعي الدول بصورة أعمق دورها المزدوج في عصر العولمة. فبالإضافة إلى

المسؤوليات الفردية التي تتحملها كل دولة إزاء مجتمعها، فإن هذه الدول هي، جماعيا، الحارس على حياتنا المشتركة على هذا الكوكب - حياة يشترك فيها مواطنو جميع البلدان. وعلى الرغم من الاضطراب المؤسسي الذي غالبا ما يرتبط بالعولمة، فلا يوجد كيان آخر ينافس الدولة أو يمكن أن يحل محلها. لذلك فإن إدارة العولمة بنجاح تستلزم، أولا وقبل كل شيء، أن تتصرف الدول بطريقة تتمشى ودورها المزدوج.

٤٤ - وينطوي ذلك بالتالي على وجوب أن تكون هياكل صنع القرار التي يمارس من خلالها الحكم دوليا مرآة لحقائق عصرنا بوجه عام. وينطبق ذلك بشكل واضح على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فتكوين المجلس، الذي قام على أساس توزيع النفوذ والتحالفات في عام ١٩٤٥، لا يعكس اليوم طابع العولمة التي يشهدها عالمنا ولا احتياجاته. وينطبق الشيء نفسه على بعض المحافل الاقتصادية الكبرى: إذ أن جميع البلدان مستهلكة لآثار العولمة، وجميعها يجب أن يكون له دور أكبر في العملية ذاتها.

٤٥ - وينبثق دور الأمم المتحدة الفريد في عهد العولمة الجديد من عضويتها ونطاقها العالميين، ومن القيم المشتركة المجسدة في ميثاقنا. ومهمتنا هي ضمان أن تأتي العولمة بمنافع ليس فقط للبعض بل للجميع؛ وألا ينعم بالسلام والأمن قلة فقط بل ينعم بهما الكثيرون؛ وأن تتاح الفرص، ليس فقط للمحظوظين بل لكل إنسان، في كل مكان. والأمم المتحدة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل تذويب الفروق بين الدول في النفوذ والثقافة والحجم والمصالح، وبوصفها محفلا لطرح قضية إنسانيتنا المشتركة وتعزيزها ويلزم الآن أكثر من أي وقت مضى نظام قانوني دولي، إلى جانب مبادئ وممارسات تعددية الأطراف، لتحديد القواعد الأساسية لحضارة عالمية بازغة يتسع فيها المجال للتعبير عن التنوع الثري الذي يتسم به العالم تعبيرا كاملا.

٤٦ - والحكم الأفضل يستلزم زيادة المشاركة، مقرونة بالمحاسبة. ولذلك يجب زيادة إفساح المجال العام الدولي - بما فيه الأمم المتحدة - للمشاركة الفعالة من جانب العناصر الفاعلة العديدة التي تعد مساهماتها ضرورية لإدارة مسار العولمة. ويمكن أن تشمل تلك العناصر الفاعلة، رهنا بالمسائل المطروحة، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والسلطات المحلية، والرابطات العلمية، والمؤسسات التعليمية، وعناصر أخرى كثيرة.

٤٧ - وتحتل الشركات العالمية مركزا حيويا في هذه الكوكبة الجديدة. فهي التي قامت أكثر من أي جهة أخرى بتهيئة الحيز الاقتصادي الوحيد الذي نعيش فيه؛ وتؤثر قراراتها على المستقبل الاقتصادي للشعوب بل والدول في جميع أنحاء العالم. واتسع كثيرا نطاق حقوقها في العمل على الصعيد العالمي بفضل الاتفاقات الدولية والسياسات الوطنية، غير أن تلك الحقوق يجب أن تقترن بمسؤوليات أكبر - وفقا لمفهوم المواطنة العالمية للشركات وممارستها. وقد تتفاوت درجات المواطنة الجيدة حسب الظروف، ولكن ستكون لها سمة مشتركة واحدة هي: استعداد الشركات، حيثما أمكن وعند الاقتضاء، لاتباع "الممارسات الجيدة" كما يحددها المجتمع الأوسع، بدلا من استغلالها الهياكل التنظيمية الضعيفة للبلدان المضيفة أو مراكزها التفاوضية غير المتكافئة.

٤٨ - وحتى يكون السياق العالمي أكثر تكاملا يتطلب ذلك أيضا درجة جديدة من اتساق السياسات، كما يجب في الوقت نفسه سد الثغرات المهمة. وينبغي تقوية البنيان المالي الدولي وكذلك النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب تحقيق المزيد من التساوق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والسياسات المتعلقة بالمعونة والسياسات المالية والبيئية، وذلك بحيث تدعم جميعها هدفنا المشترك المتمثل في توسيع نطاق فوائد العولمة. ومن الضروري تحقيق تكامل أكثر فعالية بين النهج المتبعة في

مجالات اتقاء الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية. وباختصار، فإنه من الصعب إلى أبعد الحدود قيادة دفة التحول بنجاح إلى عالم أكثر عولمة باستخدام شذرات ناقصة وغير متجانسة من السياسات.

٤٩ - وكثيرا ما تفتقر الترتيبات المؤسسية الرسمية إلى اتساع النطاق والسرعة والقدرة المعلوماتية لمواكبة التغيير السريع في جدول الأعمال العالمي. لذلك فإن تعبئة المهارات وسائر موارد الجهات الفاعلة العالمية المختلفة قد تتطلب أكثر فأكثر إقامة شبكات عالمية فضفاضة ومؤقتة للسياسات تتجاوز الحدود القومية والمؤسسية والتخصصية، والأمم المتحدة بحكم وضعها خير من يرعى "الائتلافات من أجل التغيير" غير الرسمية هذه، في المجالات المختلفة لمسؤولياتنا. ويمكن أن يكون العديد من هذه الشبكات شبكات إلكترونية، فتتغلب من ثم على القيود العادية التي تفرضها المسافات والزمن. والدور الأساسي الذي يجب أن تواصل هياكل الحكم الرسمية الاضطلاع به هو دور معياري: تحديد الأهداف، ووضع المعايير، ورصد الامتثال.

٥٠ - وبالنسبة للأمم المتحدة فإن النجاح في مواجهة تحديات العولمة يعني في نهاية الأمر تلبية احتياجات الشعوب. فباسمها كتب الميثاق؛ ولا يزال تحقيق طموحاتها هو هدفنا المنشود في القرن الحادي والعشرين.

دال - شواغل الشعوب

٥١ - لكن مَن هم "نحن"، الشعوب؟ وما هي شواغلنا المشتركة؟

٥٢ - لنتخيل لحظة أن العالم هو بالفعل "قرية عالمية" - مستحضرين في أذهاننا جديا صورة المجازية التي كثيرا ما نستعيرها للتعبير عن الترابط العالمي. ولنفترض أن هذه القرية يعيش فيها ١ ٠٠٠ يحملون جميع السمات التي يحملها اليوم الجنس البشري موزعة بينهم بنفس النسب تماما. فكيف سيكون شكل هذه القرية؟ وماذا سنرى من قبيل التحديات الرئيسية التي ستواجهها؟

٥٣ - يعيش ١٥٠ فردا تقريبا من السكان في منطقة ثرية من القرية، ويعيش نحو ٧٨٠ نسمة في الأحياء الفقيرة. ويعيش حوالي ٧٠ غيرهم في حي يمر بمرحلة انتقالية. ويبلغ متوسط دخل الفرد ٦ ٠٠٠ دولار في السنة، ويوجد عدد من الأسر ذات الدخل المتوسط يفوق عدد مثل تلك الأسر في الماضي. ولكن فيها ٢٠٠ فرد فقط يتصرفون في ٨٦ في المائة من مجموع الثروة، بينما يتحايل نصف سكان القرية تقريبا من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم.

٥٤ - ويفوق عدد الرجال عدد النساء بهامش ضئيل، ولكن غالبية من يعيشون في فقر من النساء. ونسبة مَن يجيدون القراءة والكتابة من الكبار في ازدياد. غير أن نحو ٢٢٠ من سكان القرية - ثلثهم من النساء - أميون. ومن بين السكان الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة وعددهم ٣٩٠ نسمة يعيش ثلاثة أرباع في الأحياء الفقيرة، ويبحث العديد منهم دون أمل عن فرص عمل لا وجود لها. ويملك أقل من ٦٠ شخصا من سكان القرية حاسوبا، ولا يستخدم شبكة الإنترنت منهم سوى ٢٤ شخصا. وأكثر من نصفهم لم يستخدم الهاتف أو يتلق مكالمة قط.

٥٥ - ويبلغ متوسط العمر المتوقع في حي الأثرياء قرابة ٧٨ سنة، بينما يبلغ في المناطق النامية ٦٤ سنة - أما في الأحياء الأشد فقرا في تلك المناطق فإنه لا يزيد على ٥٢ سنة. ويزداد متوسط العمر المتوقع في كل جيل مقارنة بالأجيال السابقة، لكن ما هو سبب تخلف متوسط العمر المتوقع للسكان الأشد فقرا إلى هذا الحد؟ لأن معدلات الإصابة بالأمراض المعدية وكذلك معدلات سوء التغذية في أحيائهم أكثر ارتفاعا مقرونة بنقص حاد في توفير المياه المأمونة

والصرف الصحي والرعاية الصحية والسكن الملائم والتعليم والعمل.

٥٦ - وليست هناك طريقة يمكن التنبؤ بها لحفظ السلام في هذه القرية. فبعض الأحياء مأمونة نسبيا غير أن الأحياء الأخرى يدمرها العنف المنظم. وفي السنوات الأخيرة نكبت هذه القرية بعدد متزايد من الكوارث الطبيعية التي لها صلة بالطقس، كان من بينها هبوب عواصف غير متوقعة وحادة، فضلا عن تقلبات مفاجئة من الفيضانات إلى الجفاف، في حين أن متوسط درجة الحرارة أدفأ بصورة ملحوظة. وتتزايد الدلائل على وجود صلة بين هذين الاتجاهين، وعلى أن ارتفاع درجة الحرارة له علاقة بنوع الوقود والكميات التي يستخدمها منه السكان وقطاع الأعمال. فعلى سبيل المثال بلغت الانبعاثات الكربونية، وهي السبب الرئيسي لظاهرة الاحترار، أربعة أمثال حجمها خلال فترة الخمسين سنة الماضية. وينخفض مستوى المياه الجوفية في القرية بسرعة، وأصبحت أسباب الرزق التي يعتمد عليها سدس السكان مهددة بسبب تدهور التربة في المناطق الريفية المجاورة.

٥٧ - مَن منا لن يتساءل إلى متى يمكن لهذه القرية أن تظل على قيد الحياة دون اتخاذ الخطوات التي تكفل إمكانية عيش جميع سكانها في مأمن من الجوع والعنف، وبحيث يشربون ماء نظيفا ويتنفسون هواء نقيا، وهم مطمئنين إلى أنه ستتاح لأطفالهم فرص حقيقية في الحياة؟

٥٨ - هذه هي المسألة التي علينا أن نواجهها في عالمنا الحقيقي الذي يسكنه ٦ بلايين نسمة. والواقع أن أسئلة كهذه طرحها ممثلو المجتمع المدني الذين اشتركوا في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تحضيرا لجمعية الألفية - في أديس أبابا، وبيروت وجنيف وطوكيو وسانتياغو.

٥٩ - وأعرب أيضا عن مشاعر مماثلة في الخريف الماضي في أكبر استطلاع أجري على الإطلاق للرأي العام - حيث شمل ٥٧ ٠٠٠ من الكبار في ٦٠ بلدا منتشرة في القارات الست كلها (انظر الإطار ١).

٦٠ - ومما يبعث على الدهشة أنه تم التأكيد في كل من جلسات الاستماع وفي الاستطلاع على محورية حقوق الإنسان في الآمال التي تعلقها الشعوب على الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الأمم المتحدة مستقبلا. وحُكم على المستوى الحالي للأداء، لا سيما أداء الحكومات، بأنه "غير مرض".

٦١ - وأعرب المجيبون في استطلاع الألفية عن آراء بنفس القدر من القوة بشأن البيئة. فقد ذكر ثلثاهم بالتمام، على صعيد العالم، أن حكوماتهم لم تتخذ الإجراءات الكافية لحماية البيئة. وكانت الغالبية في خمسة بلدان فقط من ٦٠ بلدا راضية عن جهود حكوماتها في هذا المجال؛ وكان سكان البلدان النامية من بين الأكثر الناس انتقادا.

٦٢ - وكان تقييم جلسات الاستماع والاستطلاع على حد سواء للأمم المتحدة تقييما عاما متفاوتا. فعند فرز الرأي العام حصلت الحكومات على درجات أقل من الدرجات التي حصلت عليها الأمم المتحدة. وفي معظم البلدان ذكرت الغالبية أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. ولكن ثلثي مجموع المجيبين كان رأيهم أن بلدانهم، مع ذلك، لا يسير الحكم فيها وفقا لإرادة الشعوب. وحتى في أعرق الديمقراطيات في العالم أعرب العديد من المواطنين عن استيائهم العميق.

٦٣ - ولنحذر من الوقوع في الخطأ. إذ أن هناك الكثير من قصص النجاح والاتجاهات الإيجابية، وسأحكي لكم عن كليهما في هذا التقرير. وعلى سبيل المثال، أرست المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات أساسا قويا

من الأهداف وخطط العمل - في مجالات البيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، والتنمية الاجتماعية، والسكان، والمستوطنات البشرية، والأمن الغذائي. أما على الصعيد الوطني فإن عملية إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والإصلاح السياسي تجري على نحو أوسع نطاقا اليوم من أي وقت مضى.

٦٤ - غير أن سكان العالم يقولون لنا إن الإنجازات التي حققناها في الماضي ليست كافية، وذلك بالنظر إلى حجم التحديات التي نواجهها. ويجب علينا أن نفعل المزيد، بل وعلينا أن نفعله على نحو أفضل.

٦٥ - والتحديات التي أوردها أدناه ليست شاملة. فقد ركزت على المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية التي يمكن فيها، في نظري، بل ويجب، أن نحدث تغييرا حقيقيا من أجل مساعدة الشعوب على أن تعيش حياة أفضل. والتحديات مجمعة في ثلاث فئات عامة، اثنتان منها هما هدفان من أهداف تأسيس الأمم المتحدة لا يزال يروغ تحقيقهما من بين أيدينا، وهما: التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف. ولم يخطر ببال أحد، عند وضع الميثاق، أن التحدي الثالث - وهو أن نخلف للأجيال اللاحقة مستقبلا مضمونا بيئيا - سيكون من أعتى التحديات على الإطلاق.

الإطار ١

أصوات الناس: أكبر دراسة استقصائية لاستطلاع الرأي العام في العالم

في عام ١٩٩٩ تولى معهد غالوب الدولي رعاية وإجراء دراسة استقصائية للألفية شملت ٥٧ ٠٠٠ من البالغين في ٦٠ بلدا.

ما هو أهم شيء في الحياة

- أبرز الناس في كل مكان أهمية الصحة الجيدة والحياة الأسرية السعيدة بالقياس إلى أي شيء آخر. وشددوا أيضا على أهمية فرص العمل حيثما اتسم الأداء الاقتصادي بالضعف.
- وحيثما وجد صراع عبَّر الناس عن رغبة قوية في أن تخلو الحياة من الصراع. وحيثما تفشى الفساد أدانه الأشخاص.

حقوق الإنسان

- أظهر المجيبون عدم ارتياح واسع النطاق لمستوى احترام حقوق الإنسان.
- وفي إحدى المناطق أعرب أقل من ١٠ في المائة من المواطنين عن اعتقادهم بأن حقوق الإنسان تحترم احتراما كاملا، في حين يعتقد ثلثهم أنه لا تجري مراعاتها على الإطلاق.
- وكان التمييز على أساس العرق والجنس من الشواغل التي أُعرب عنها عموما.

البيئة

- ذكر ثلثا جميع المجيبين أن حكومتهم لم تفعل سوى القليل لمعالجة المشاكل البيئية في بلدهم.
- كان المجيبون في البلدان النامية من بين أشد المنتقدين لأعمال حكوماتهم في هذا الصدد.

الأمم المتحدة

- أظهرت الدراسة الاستقصائية أن معظم الناس في جميع أنحاء العالم يعتبرون حماية حقوق الإنسان أهم عمل تضطلع به الأمم المتحدة. وكلما كان المجيبون أصغر سنا زادت الأهمية التي أولوها لهذا الهدف.
- وكان هناك تشديد أيضا على قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية.
- وعلى الصعيد العالمي، قيم أقل من نصف من سئلوا أداء الأمم المتحدة بأنه مرض، بالرغم من أن أغلبية الشباب يميلون إلى تأييد هذا الأداء.

الديمقراطية

- في معظم البلدان، ذكرت الأغلبية أن الانتخابات في بلدانها حرة ونزيهة.
- وبالرغم من ذلك، فقد اعتبر ثلثا المجيبين أن بلدهم لا يحكم وفق إرادة الشعب. وقد أعرب عن هذا الرأي حتى في بعض أقدم الديمقراطيات في العالم.

ثالثا – التحرر من الفاقة

٦٦ – حقق العالم خلال نصف القرن الماضي مكاسب اقتصادية لم يسبق لها مثيل. فالبلدان التي كانت منذ جيل واحد فقط تصارع التخلف أصبحت الآن مراكز لازدهار النشاط الاقتصادي العالمي والرفاه المحلي. وفي ظرف عقدين من الزمن فقط حقق ١٥ بلدا، يزيد مجموع سكانها على ١,٦ بليون نسمة، انخفاضا بنسبة النصف في عدد مواطنيها الذين يعيشون في حالة فقر مدقع. وحققت آسيا انتعاشا مذهلا من الأزمة المالية التي ألمت بها في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٨، مبرهنة بذلك على ما لاقتصاداتها من قدرة على الاحتمال – على الرغم من أن فقراء آسيا لم يستعيدوا بعد ما فقدوه.

٦٧ – ومن أبرز النجاحات التي تحققت في مجال التنمية البشرية منذ الستينات زيادة متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية من ٤٦ سنة إلى ٦٤ سنة؛ وتخفيض معدلات وفيات الرضع بنسبة النصف؛ وزيادة نسبة الأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية بما يزيد على ٨٠ في المائة؛ وتضاعف عدد السكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية.

٦٨ – وبينما أصبح عدد أكبر منا يتمتع بمستويات معيشية أفضل من أي وقت مضى، لا يزال عدد كبير آخر يعيش في فقر طاحن. ولا يزال نصف سكان العالم تقريبا يتعين عليه أن يعيش بأقل من دولارين في اليوم؛ ويعيش زهاء ١,٢ بليون شخص – منهم ٥٠٠ مليون في جنوب آسيا و ٣٠٠ مليون في أفريقيا – بأقل من دولار واحد. ولا يزال السكان الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في مستوى الفقر الذي كانوا يعيشون فيه منذ ٢٠ سنة تقريبا. ويقترن هذا النوع من الحرمان بالألم والعجز واليأس وانعدام الحريات الأساسية – وجميعها عوامل تطيل بدورها أمد الفقر. ومن مجموع القوى العاملة في العالم البالغ عددها نحو ٣ بلايين عامل هناك ١٤٠ مليونا عاطلين عن العمل تماما، بينما تعاني نسبة تتراوح بين الربع والثلث من العمالة الناقصة.

٦٩ – كذلك يبعث على القلق استمرار التفاوت في الدخل خلال العقد الماضي. فعلى الصعيد العالمي يكسب البليون شخص الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ٦٠ في المائة من الدخل العالمي، بينما يكسب الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل وعددهم ثلاثة بلايين ونصف البليون أقل من ٢٠ في المائة، وشهدت بلدان عديدة تفاوتا داخليا متزايدا، بما فيها بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من طور الشيوعية. وتلاحظ تفاوتات الدخل في العالم النامي أشد ما تلاحظ في أمريكا اللاتينية تليها مباشرة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧٠ – والفقر المدقع سبة في جبين إنسانيتنا المشتركة. وهو يزيد أيضا من تفاقم العديد من المشاكل الأخرى. فالبلدان الفقيرة على سبيل المثال – لا سيما البلدان التي يوجد فيها تفاوت كبير بين الجماعات العرقية والدينية – احتمالات أن تجتاحها الصراعات أكبر بكثير من احتمالات ذلك بالنسبة للبلدان الغنية. ومعظم هذه الصراعات داخلية، ولكنها تسبب دون استثناء تقريبا مشاكل للبلدان المجاورة أو تتولد عنها حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

٧١ – وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الفقيرة كثيرا ما تنقصها القدرة والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات السليمة بيئيا. وهذا يقوض إمكانية استمرار شعوب هذه البلدان في الحصول على دخولها الهزيلة، ويزيد من سوء الآثار الناجمة عن الفقر الذي تعيش فيه.

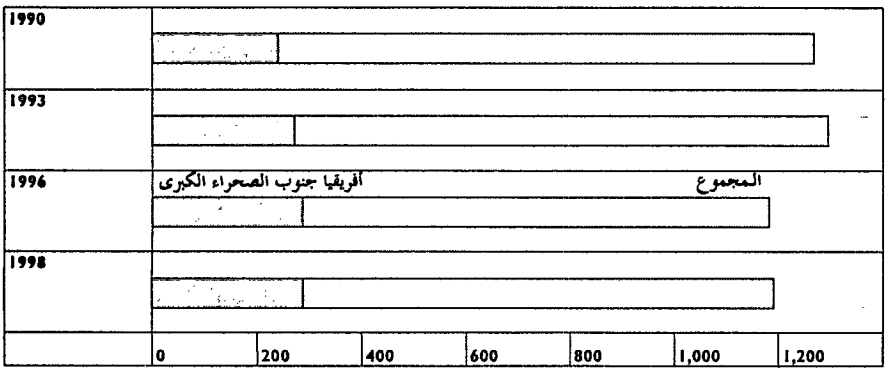

الشكل ١
أعداد البشر الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، ١٩٩٠-١٩٩٨
(بالملايين)

ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٨، تقديرية.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

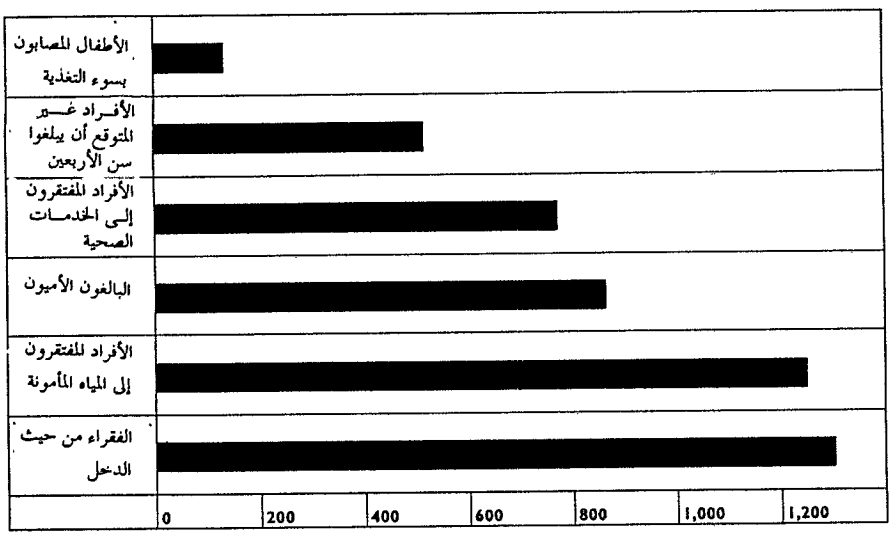

الشكل ٢
قياسات الفقر (بالملايين)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**

٧٢ - وما لم نضاعف جهودنا وننسقها، فإن الفقر وانعدام المساواة قد يزدادان سوءا. فقد بلغ عدد سكان العالم مؤخرا ٦ بلايين نسمة. ولم تستغرق إضافة البليون الأخير سوى اثنتي عشرة سنة، وهي أقصر فترة احتاجتها مثل هذه الزيادة على مر التاريخ. ويمكننا أن نتوقع، بحلول عام ٢٠٢٥، زيادة أخرى قدرها بليونا نسمة، كلها تقريبا في البلدان النامية، ومعظمها في أشد هذه البلدان فقرا (انظر الشكل ٣). وعلينا لهذا أن ننهض الآن للعمل.

٧٣ - وإني أهيب بالمجتمع الدولي على أرفع مستوياته، وأعني بذلك رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في قمة الألفية، أن يتخذ لنفسه هدفا يتمثل في خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، ومن ثم انتشال ما يزيد على بليون إنسان من مخالب هذا الفقر، بحلول عام ٢٠١٥. وأحث كذلك على عدم ادخار أي جهد في سبيل بلوغ هذا الهدف بحلول ذلك التاريخ في كل منطقة وفي كل بلد.

٧٤ - ولسوف يحكم التاريخ على القادة السياسيين في البلدان النامية بما اتخذوه للحد من وطأة الفقر الذي تعاني منه شعوبهم - أي بما إذا كانوا قد وفروا لشعوبهم القدرة على اللحاق بقطار الاقتصاد العالمي الآخذ في التحول، وكفلوا لكل فرد مكان وقوف على الأقل، إن لم يكن مقعدا مريحا. ومن نفس المنطلق، فإن التاريخ سوف يحكم على بقيتنا بما قدمناه لمساعدة فقراء العالم على اللحاق بهذا القطار على نحو منظم.

٧٥ - وثمة توافق متزايد في الآراء بشأن ما يجب علينا أن نفعله حتى نحقق هذا الهدف الذي لا يعلو عليه هدف، وهو هدف قابل بالفعل للتحقيق. وأود أن ألقي الضوء على عدد من المجالات المحددة التي يتعين على مؤتمر القمة أن يوليها عناية خاصة.

ألف - تحقيق النمو المستمر

٧٦ - إن أملنا الوحيد في تخفيف وطأة الفقر بصورة ملموسة هو تحقيق نمو مستمر في دخل القاعدة العريضة. وسوف يتعين تحقيق زيادات كبيرة في جنوب آسيا، وزيادات أكبر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧٧ - ويتضح هذا التحدي لدى النظر إلى آخر الأرقام المتوافرة عن الفقر. إذ تظهر هذه الأرقام نقصانا في إجمالي عدد من يعيشون على دولار واحد في اليوم. ولكن النظرة المتفحصة تكشف عن أن السبب في هذا يعزى كلية تقريبا إلى التقدم المحرز في شرق آسيا ولا سيما الصين، حيث يرتبط تخفيف وطأة الفقر ارتباطا وثيقا بمعدلات النمو القوية. فالواقع أن الدراسات التي أجريت مؤخرا تظهر ارتباطا يكاد يكون تاما بين النمو وتخفيف وطأة الفقر في البلدان الفقيرة - فزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ في المائة تؤدي إلى زيادة مقابلة في دخل أفقر ٢٠ في المائة من السكان. ولا يعجز الفقراء عن الاستفادة من النمو إلا في أشد المجتمعات افتقارا إلى المساواة.

٧٨ - فما هي إذاً بعض العناصر الأساسية للنجاح؟

٧٩ - يتمثل أحد هذه العناصر في توسيع نطاق الاستفادة من فرص العولمة. فالبلدان التي حققت نسبة أعلى من النمو هي البلدان التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي. وخلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، بلغ معدل النمو في آسيا ٧ في المائة وفي أمريكا اللاتينية ٥ في المائة. وكانت البلدان التي تخلفت كثيرا عن ركب العولمة هي البلدان الأسوأ حظا. وتشمل هذه البلدان أجزاء كبيرة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

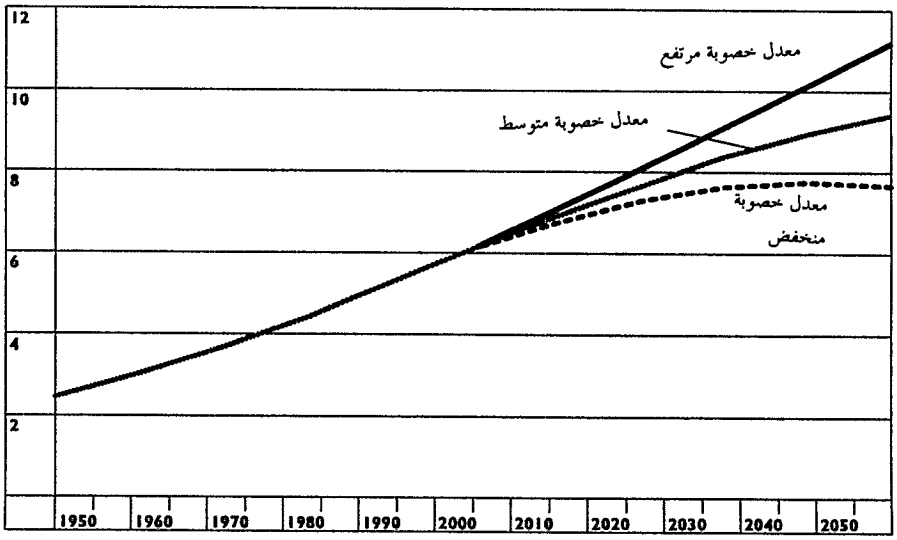

الشكل ٣
إسقاطات عدد سكان العالم ١٩٥٠-٢٠٥٠ (بالبلايين)

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الاتجاهات الحرجة: التغير العالمي والتنمية المستدامة، ١٩٩٧

٨٠ - ويخشى البعض أن تؤدي العولمة إلى تفاقم انعدام المساواة. ولكن العلاقة بين الاثنين علاقة معقدة. فباستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، تعزى الزيادات الأخيرة في فوارق الدخل إلى التغيرات التكنولوجية التي كانت لصالح ذوي المهارات الأعلى أكثر مما كانت لصالح ذوي المهارات الأدنى. ومع ازدياد المزايا الاقتصادية الناجمة عن التعليم واكتساب المهارات يزداد تفاوت الدخل بين المتمتعين بهذه المزايا والمحرومين منها. ويصدق هذا داخل البلدان كما يصدق فيما بينها. ولقد تزيد العولمة حدة هذه الفروق، ولكنها ليست السبب فيها. كذلك يمكن لزيادة المنافسة العالمية أن تحد من زيادات الدخل في البلدان التي ترتفع فيها الأجور نسبيا، وإن كان هذا الأثر لم يظهر حتى الآن إلا في البلدان المصنعة بصفة رئيسية.

٨١ - والتمييز بين الجنسين في الأجور وحقوق الملكية وفرص التعليم هو مصدر رئيسي آخر لتفاوت الدخل داخل البلدان. وهنا يمكن بصفة عامة أن تكون للعولمة بعض الآثار الإيجابية.

٨٢ - ففي البلدان النامية عادة ما تضم القوى العاملة المشتركة في الإنتاج العالمي نسبة كبيرة من النساء، سواء في مجال المنسوجات أو الإكترونيات أو معالجة البيانات أو صُنع الرقائق الإلكترونية. وفي كثير من الحالات يعمل هؤلاء

النساء في ظروف فظيعة وبأجور بالغة السوء علينا أن نسعى لتحسينها. ولكن مجرد حصولهن على عمل له أيضا فوائد هامة.

٨٣ - ففرص العمل الجديدة هذه تمكن النساء من توسيع نطاق الخيارات الحاسمة المتاحة لهن. فبوسعهن، مثلا، تأخير سن الزواج، الأمر الذي ينجم عنه هبوط معدلات الخصوبة في كثير من الأحيان. وكثيرا ما يتيسر لهن ولأطفالهن الحصول على قدر أوفر وأفضل من التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وسوف يصحب الزيادة في معدلات بقاء أطفالهن على قيد الحياة مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة. كما قد تترتب على التوسع في عمل المرأة وزيادة ما تحصل عليه من دخل تغييرات في "القيمة الاجتماعية" للطفلة، مما يجعل من الممكن أن يصبح الآباء، والمجتمع بصفة عامة، أكثر استعدادا لمنح البنات قدرا أكبر من فرص التعليم والرعاية الصحية والتغذية.

٨٤ - ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن النجاح الاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على نوعية الحكم الذي يتمتع به أي بلد من البلدان. وينضوي تحت راية الحكم الرشيد سيادة القانون، وفعالية مؤسسات الدولة، والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. ولا محل للخلاف على أهمية هذه المبادئ، ولو أنه قد يجري جدل بشأن أنسب الأشكال التي ينبغي أن تطبق بها.

٨٥ - ومن العناصر الرئيسية الأخرى توافر نظام للإنفاق العام والضرائب يتسم بالإنصاف والشفافية. إذ يجب توخي الحكمة في استخدام الإيرادات لمساعدة الفقراء، وللاستثمار بصورة سليمة في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية لصالح الجميع. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإفراط في التنظيم يعوق الأداء الاقتصادي ويبطئ مسيرة النمو.

٨٦ - ومن الواضح أن بعض الممارسات لا تدخل في باب الحكم الرشيد بأي تعريف. فحين تتوالى على الحكم في بلد غني بالموارد في جزء فقير من العالم جماعات من الدكتاتوريين العسكريين تقوم بنهب ما يصل إلى ٢٧ بليونا من الدولارات من الأموال العامة، فالأرجح أن يعاني الأداء الاقتصادي ويعاني الفقراء نتيجة لذلك. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن هذا الاستغلال، ومساءلة البنوك الدولية التي تتسابق لتحويل أموالهم إلى ملاذات آمنة.

٨٧ - ويتخذ الفساد المؤسسي أشكالا أخرى أقل حدة بكثير، ولكنها مع ذلك قد تؤدي إلى تشويه الحوافز الاقتصادية بصورة خطيرة، والحد من النمو الاقتصادي، وخفض مستويات الدعم المقدم للفقراء.

٨٨ - بيد أنه لا يوجد ما هو أضر بهدف النمو ومكافحة الفقر من الصراع المسلح. فمما يؤلمنا جميعا ألما يفوق الوصف أن نرى حربا بين بلدين من أفقر بلدان أفريقيا تمتد إلى عامها الثالث، بعد أن أودت فعلا بحياة ما يقدر بنحو ٥٥ ٠٠٠ من البشر، وأخذت تهدد ٨ ملايين من الأشخاص في أحد هذين البلدين بخطر المجاعة. بل لقد طال عن ذلك أمد الصراعات الداخلية في مناطق أخرى من أفريقيا فدمرت حياة ملايين أخرى كثيرة من الأفارقة وقضت على أرزاقهم.

٨٩ - كذلك يتطلب النمو المستدام العريض القاعدة استثمارات في الصحة والتعليم وغيرهما من مجالات السياسة الاجتماعية. وقد فصّلت المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات هذه الأمور تفصيلا شديدا؛ وسأوصي بمبادرة في كل من مجالي الصحة والتعليم.

٩٠ - إن من هُم أوفر حظا في التعليم والصحة يتمتعون بالقدرة على انتقاء خيارات أفضل وعلى إثراء حياتهم،

مما يزيد أيضا من إنتاجيتهم وقدرة اقتصاداتهم على المنافسة. وبالمثل، تشير جميع الدلائل إلى أن منح المرأة والبنت فرصا متكافئة له آثار مضاعفة بالنسبة لأسر، إن لم يكن لمجتمعات، بأكملها. وتحقق وجبات الغذاء المدرسية والمبادرات الأخرى التي تستهدف الفقراء غرضين أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي، وذلك بوصفها مكملة للبرامج الاجتماعية الشاملة.

٩١ - وأخيرا، فإن تحقيق أهداف التنمية يتطلب من المجتمع الدولي تقديم مستويات وأنواع مناسبة من الدعم العام والخاص. وسوف أتطرق على حدة لهذا البعد من أبعاد التحدي.

٩٢ - وخلاصة القول إن بعض الحقائق الأساسية ثابت بالتجربة: فالنمو شرط ضروري، ولو أنه ليس كافيا، للحد من الفقر ومن عدم المساواة في الدخل. وأضمن طريق إلى النمو هو المشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي. على أن ذلك يتعين أن يرتبط بسياسات اجتماعية فعالة تتمثل في التقدم صوب توفير التعليم للجميع، وتوفير الصحة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويقوم النجاح في هذا السبيل على أساس متين من الحكم. كما أنه يستلزم الدعم الخارجي.

باء - توفير الفرص للشباب

٩٣ - تتراوح اليوم أعمار أكثر من بليون من البشر بين ١٥ و ٢٤ سنة؛ والواقع أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم دون سن العشرين. وكثير من هؤلاء الشباب لديهم الآن أطفال أو يوشكون أن يكون لديهم أطفال. ومعظم الزيادة الناشئة في عدد الشباب - وهي ٩٨ في المائة منها تقريبا - سوف تحدث في العالم النامي.

٩٤ - وليست الديموغرافيا قدرا محتوما، ولكنها تمثل تحديا هائلا، لا يعزى إلى عدد البشر في حد ذاته بقدر ما يرجع إلى ظروف الفقر والحرمان التي سيضطرون للعيش فيها ما لم نقم الآن بعمل حاسم. ولو كانت لي أمنية واحدة آمل أن تتحقق في الألفية الجديدة فهي أن نعتبر هذا التحدي فرصة للجميع وليس لعبة حظ سيكون معظمنا فيها من الخاسرين.

٩٥ - إن الشباب هم مصدر للإبداع والطاقة والمبادرة، مصدر للدينامية والتجدد الاجتماعي. وهم سريعو التعلم والتكيف. ومتى أتيحت لهم فرصة الدراسة والحصول على عمل، فإن إسهامهم في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي سيكون إسهاما عظيما.

٩٦ - أما إذا تقاعسنا عن إعطائهم هذه الفرص، فإننا سنكون على أحسن الفروض شركاء في إهدار للإمكانيات البشرية لا يغتفر. وعلى أسوأ الفروض، سنكون مساهمين في جميع الشرور التي يقع فيها شباب حُرم الأمل، وهي: فقدان الروح المعنوية، والعيش حياة غير منتجة اجتماعيا وقد تكون مدمرة للأفراد أنفسهم ولمجتمعاتهم بل وللديمقراطيات الهشة.

التعليم

٩٧ - إن التعليم، من المدرسة الابتدائية حتى التعليم مدى الحياة، هو مفتاح الاقتصاد العالمي الجديد. فالتعليم أساسي للتنمية، وللتقدم الاجتماعي، ولحرية الإنسان.

٩٨ - وقد ارتفعت المستويات التعليمية في البلدان النامية ارتفاعا هائلا خلال النصف قرن المنصرم. والواقع أنه كان للاستثمار في مجال التعليم دخل كبير في سرعة انخفاض الفقر في شرق آسيا. على أن الشوط أمامنا لا يزال طويلا. فرغم أن غالبية أطفال العالم منتظمون في صفوف الدراسة، فإن عدد غير الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن المدرسة الابتدائية من أطفال البلدان النامية يزيد على ١٣٠ مليونا، أكثر من نصفهم في الهند وبنغلاديش وباكستان ونيجيريا وإثيوبيا.

٩٩ - وعلاوة على ذلك، فإن ربع بليون طفل في سن ١٤ أو ما دونها، سواء من الملتحقين بالمدارس أو غير الملتحقين بها، يعملون الآن، في ظروف خطرة أو ضارة بالصحة في كثير من الأحيان، من أجل بقاء أسرهم الفقيرة على قيد الحياة. فهم يكدحون في المصانع التي تعمل بالسخرة في المناطق الحضرية؛ أو في المزارع، أو يعملون خدما في المنازل؛ أو يبيعون اللادن (اللبان) أو يمسحون الأحذية في شوارع المدن؛ أو يترلون إلى أعماق المناجم الخطرة؛ كما أنهم يقعون بأعداد تثير الأسى في أسر الرق أو يباعون لتقديم الخدمات الجنسية. وعلى الدول الأعضاء، بعد أن أقرت اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، أن تقوم الآن بتنفيذها بالكامل.

١٠٠ - وتوفير التعليم الابتدائي للأطفال المحرومين منه حاليا في البلدان النامية، والبالغ عددهم ١٣٠ مليونا، يضيف إلى تكاليف التعليم ما يقدر بنحو ٧ بلايين من الدولارات في السنة على مدى عشر سنوات. بيد أن ذلك يتطلب ما هو أكثر من إقامة المباني. فالمدارس ينبغي أن تكون قريبة، وأن يكون بها مدرسون مؤهلون، وأن توفر للفقراء إمكانيات من قبيل الكتب المقررة واللوازم المدرسية.

١٠١ - إن البنات يمثلن نحو ٦٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ولا يزال قيد الإناث في المناطق الريفية منخفضا انخفاضا مفجعا. والقصور عن تغيير أحوال البنات لا ينم فحسب عن التمييز بين الجنسين بل ينم أيضا عن سوء إدارة الاقتصاد وسوء السياسة الاجتماعية. فقد بيّنت التجربة، مرارا وتكرارا، أن الاستثمار في تعليم البنات يترجم مباشرة وبسرعة إلى غذاء أفضل للأسرة بأكملها ورعاية صحية أفضل، وانخفاض في معدل الخصوبة، وتخفيف لحدة الفقر، وتحسين للأداء الاقتصادي بوجه عام. بل إن قادة دول العالم أقروا، في مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في التسعينات، بأنه لا يمكن التغلب على الفقر دون إيلاء الاهتمام، على نحو محدد وفوري ومستدام، لتعليم البنات.

١٠٢ - ومع ذلك فإن الفجوة بين أعداد البنين والبنات في المدارس لا تزال كبيرة في ٤٧ بلدا، حتى في المرحلة الابتدائية. وفي بعض الحالات، أدت الجهود المبذولة لزيادة معدلات القيد العامة إلى توسيع تلك الفجوة.

١٠٣ - وتواجه فرادى الأسر الفقيرة خيارات قاسية. فغالبا ما تكون الدراسة باهظة التكلفة، وتعتبر البنات مصدرا تقليديا للعمل المنزلي المجاني، بينما لا يثق الآباء في أن تعليم ابنتهم سيفيد الأسرة بقدر ما يفيدها تعليم الإبن. ولمحو هذا الفرق بين الأولويات الأسرية وأولويات المجتمع بوجه عام، تحتاج الأسرة إلى دعم من مجتمعاتها المحلية ومن الحكومات، دعم يسانده العالم على نطاق أوسع. وتهيئة فرص العمل للمرأة سوف يكون لها تأثير مشابه.

١٠٤ - وحصول الجميع على التعليم المدرسي الابتدائي والثانوي أمر حيوي، ولا يمكن تحقيقه إلا بسد الفجوة التعليمية بين الجنسين. وقد أعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع شركائها الآخرين في الأمم المتحدة، مبادرة تشمل المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويتوقف نجاح تلك المبادرة على الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وعلى الدعم المالي الدولي. وإني أطلب إلى جميع الحكومات أن تعمل معنا من أجل إنجاحها؛ وأقترح أن نخطو خطوة أبعد في هذا المضمار:

١٠٥ - إني أحث مؤتمر قمة الألفية على تأييد أهداف تضييق الفجوة بين الجنسين تضييقا مثبتا في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥؛ وعلى كفالة إكمال مرحلة التعليم الابتدائي كلها لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥.

العمالة

١٠٦ - إن التعليم هو الخطوة الأولى، أما تهيئة فرص للعمل فهي الخطوة التالية.

١٠٧ - ويواجه العالم تحديا رئيسيا هو بطالة الشباب - وهي بطالة من الأرجح أن تزداد سوءا مع الزيادة المتوقعة في أعداد الشباب. فاستنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، هناك ٦٠ مليون شاب وشابة يبحثون عن عمل ولكنهم لا يستطيعون العثور على أي عمل؛ ويعيش نحو ٨٠ في المائة منهم في بلدان نامية وفي بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واحتمال تعطل الشباب الذين يندرجون في الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ٢٤ عاما يكاد يكون ضعف احتمال تعطل الكبار؛ وهذه النسبة أعلى في بعض البلدان النامية. والأرجح أن يكون العاملون من الشباب، لا العاملون الأكبر سنا، آخر من يوظفون وأول من يفصلون من عملهم؛ والأرجح أيضا أن يكونوا أقل من غيرهم تمتعا بحماية القوانين.

١٠٨ - وقد تكون للبطالة في صفوف الشبان آثار مدمرة. وقد حاولت الحكومات أن تتعامل معها بعدة سبل. بيد أن السياسات التي تستهدف الشباب، بما فيها التوظيف التفضيلي، قد ثبت عدم نجاحها بوجه عام لسبب بسيط، هو أنها غير قابلة للاستدامة من الناحية الاقتصادية.

١٠٩ - وتتمثل المشكلة في عدم كفاية الطلب الإجمالي. فالبلدان ذات الاقتصادات البطيئة النمو لا تستطيع أن تُهيئ فرص عمل كافية لتوظيف الشباب الموجودين لديها. وهذا الإخفاق يؤدي بدوره إلى إبطاء النمو وإدامة الفقر. ولم يكتشف أحد حتى الآن حلولا سهلة أو واضحة لهذه الدورة التي تدعم نفسها بنفسها.

١١٠ - وسأقوم، بالاشتراك مع رئيسي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بتجميع شبكة رفيعة المستوى لبحث السياسات العامة المتعلقة بعمالة الشباب - وذلك بالاستفادة من الأكثر إبداعا بين القادة في صناعات القطاع الخاص والمجتمع المدني والسياسات الاقتصادية لاستكشاف نهج "مبدعة" لمواجهة هذا التحدي الصعب.

١١١ - وسأطلب إلى هذه الشبكة المعنية بالسياسات العامة أن تقترح مجموعة توصيات أستطيع إبلاغها إلى قادة العالم في غضون عام واحد. وستشمل المصادر المحتملة للحلول شبكة الإنترنت والقطاع غير الرسمي، ولا سيما ما تستطيع المشاريع الصغيرة الإسهام به لتوليد فرص عمل.

جيم - تحسين الصحة ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١١٢ - في خلال العقود الأخيرة حققت الابتكارات في ميدان الطب والتقدم المحرز في الرعاية الصحية الأساسية والسياسات الاجتماعية التمكينية زيادات مذهلة في العمر المتوقع وهبوطا حادا في معدل وفيات الرضع. وتحسن الصحة يحفز، بدوره، النمو الاقتصادي بينما يخفف من حدة الفقر ومن تفاوت الدخل. والحقيقة أن الاستثمار في الرعاية الصحية يفيد الفقراء على وجه الخصوص، لأنهم يعتمدون على عملهم إلى حد كبير كمصدر للرزق.

١١٣ - ومناطق العالم الإقليمية لم تحرز جميعها نفس المستوى من التقدم. إذ أحرزت منطقة شرق آسيا أفضل معدلات التقدم، بينما أحرزت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلات أقل. كما أن عدم إمكان التمتع بالرعاية الصحية الأساسية يمثل أحد الأسباب الرئيسية لبقاء الفقراء على فقرهم. ففي معظم البلدان المنخفضة الدخل يقل الإنفاق على الصحة غالبا عن عشرة دولارات للشخص الواحد سنويا. وفي أفريقيا لا يقتضي عبء المرض الباهظ من الأسر

أن تتحايل على مواردها الهزيلة فحسب، بل يحصرها أيضا في فخ الفقر المقترن بارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الوفاة.

١١٤ -وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، طرأ في السنوات الأخيرة انخفاض حاد في معدلات العمر المتوقع، مما يعكس انخفاض الإنفاق العام على الرعاية الصحية وزيادة اضمحلال الخدمات الاجتماعية بوجه عام.

١١٥ -ورغم أن العالم ينفق أكثر من ٥٦ بليون دولار سنويا على البحوث الصحية، يخصص أقل من ١٠ في المائة من هذا المبلغ للمشاكل الصحية التي تؤثر على ٩٠ في المائة من سكان العالم. إذ يخصص أقل من ١ في المائة من ميزانيات البحوث الصحية في العالم لأمراض الالتهاب الرئوي والإسهال والسل والملاريا - وهذه الأمراض جميعها تسبب قلقا بالغا للبلدان النامية.

١١٦ -أما النتائج التي تتمخض عن ذلك فهي مدمرة. فالملاريا وحدها تودي بحياة شخصين كل دقيقة من كل يوم - وهي تودي أساسا بحياة الأطفال دون سن الخامسة والحوامل. لذا، تستحق حملة "رد الملاريا على أعقابها"، التي تقودها منظمة الصحة العالمية، دعما كاملا لأنها تنشد الحد من هذا المرض الفتاك والوقاية منه.

١١٧ -وبوجه أعم، فإن زيادة إمكانية الحصول على العقاقير الأساسية واللقاحات وعلى أشياء بسيطة فعالة من حيث التكلفة، كناموسيات الأسِرّة المعالجة بالمبيدات الحشرية، يمكن أن تخفض بشدة معدلات الوفاة والعجز المرتفعة في أوساط الفقراء بجميع أنحاء العالم.

١١٨ -ولا يتسع المجال في هذا التقرير لتقصي جميع هذه التحديات. لذا، أود التركيز هنا على أزمة صحية محددة تهدد بانتكاس جيل من الإنجازات في مجال التنمية البشرية، وتتحول بسرعة إلى أزمة اجتماعية ذات نطاق عالمي، وأعني بذلك انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١١٩ -فقد أصيب نحو ٥٠ مليون نسمة بفيروس نقص المناعة البشرية منذ مطلع السبعينات؛ ومات منهم ١٦ مليون نسمة. وفي عام ١٩٩٩ وحده، أصيب ٥,٦ ملايين نسمة بذلك الفيروس، وكان نصف هؤلاء دون الخامسة والعشرين. وهذا مرض يهاجم الشباب بنسبة تفوق النسبة التي يصيب بها غيرهم، وتتركز أسوأ آثاره في البلدان الفقيرة، وله قدرة مخيفة على الانتشار.

١٢٠ -ومن بين نحو ٣٦ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم مصابين الآن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هناك أكثر من ٢٣ مليون نسمة يعيشون في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي كوت ديفوار، يموت مدرس بالإيدز في كل يوم من أيام الدراسة. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للطفل الذي يولد اليوم في بوتسوانا ٤١ عاما، بينما كان يمكن أن يكون هذا المتوسط ٧٠ عاما لولا الإيدز. وفي مدن الجنوب الأفريقي الأشد إصابة بهذا المرض، تبلغ نسبة إصابة الحوامل بفيروس نقص المناعة البشرية ٤٠ في المائة.

١٢١ -وفي المنطقة الإقليمية نفسها فقد أكثر من طفل بين كل عشرة أطفال أمه من جراء إصابتها بالإيدز. ومن المقدر أن يبلغ عدد اليتامى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٠ مليونا بحلول عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واحتمال مواصلة أولئك الأطفال للدراسة أو حصولهم على التحصين يقل كثيرا عن الاحتمال القائم بالنسبة لأقرانهم، واحتمال معاناتهم من سوء التغذية الخطيرة هو احتمال أقوى بكثير. والمأساة أنه لم يعد من غير المألوف أن نرى يتيما دون الخامسة عشرة وقد صار ربا لأسرة.

١٢٢ -وتشير الإسقاطات الحكومية في زمبابوي إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيستهلك ٦٠ في المائة من الميزانية الصحية للدولة بحلول عام ٢٠٠٥، بل إن هذه النسبة لن تكفي تماما. كما أخذ الإيدز يقضي على كثيرين من أصحاب المهارات والمتعلمين وهم في ربيع العمر، مما لا بد أن تترتب عليه آثار مفجعة بالنسبة لكل بلد يعاني هذه المشكلة وبالنسبة للمنطقة الإقليمية بأسرها.

١٢٣ -والوباء ينتشر متجاوزا أفريقيا بكثير. ففي آسيا ازدادت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. ويقدر أن عدد المصابين به في الهند الآن يزيد على عدد المصابين في أي بلد آخر في العالم. وباختصار، لقد أصبحت الأزمة أزمة عالمية.

١٢٤ -وبناء على الاتفاق الذي توصلت إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بالسكان والتنمية، المعقودة في عام ١٩٩٩، فإنني أقترح استراتيجية لاحتواء وتقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تركز على الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، وتوفر رعاية أفضل لمن يعيشون بمرضهم هذا.

١٢٥ -والحصول على دعم قوي من الحكومات أمر بالغ الأهمية. وقد أحرزت برامج الوقاية الواسعة النطاق بعض النجاح في عدة بلدان نامية، منها تايلند والسنغال وأوغندا. بيد أن هذه الجهود نادرة، ولا تحظى عادة بما يكفي من التمويل. وفي بلدان كثيرة جدا أدت مؤامرة الصمت الرسمية المحيطة بالإيدز إلى حرمان الناس من المعلومات التي يمكن أن تنقذ أرواحهم. ولذا، ينبغي تمكين الشباب من حماية أنفسهم بفضل المعلومات وتهيئة بيئة اجتماعية مساندة تقلل من تعرضهم للإصابة.

١٢٦ -وتتمثل الخطوة التالية في ضرورة تأمين الحصول على الخدمات الأساسية والتكنولوجيات الوقائية، بما في ذلك توفير الرفالات للذكور وللإناث. ومن المهم بشكل خاص منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. فهذا قد يجنب نصف مليون رضيع سنويا خطر الإصابة. وهناك أدلة على أن العقار الجديد المسمى "نيفاريبين" فعال ورخيص الثمن نسبيا. فتناول جرعة واحدة تمنها أربعة دولارات - إضافة إلى تكلفة الاختبار الطبي والاستشارة الطوعية - قد تكون له على وجه التقريب فعالية تماثل فعالية وسائل العلاج الأعقد والأغلى تكلفة. فإذا كان الأمر كذلك وجب توفير هذا الدواء للجميع.

١٢٧ -ويجب على قادة العالم أن يعملوا على حماية الشباب والأطفال في بلادهم مما يمكن تجنبه من مرض ووفاة قبل الأوان بسبب فيروس نقص المناعة البشرية. وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز مع الحكومات وغيرها من الشركاء على وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية. بل إني أحث كل بلد من البلدان التي تعاني هذه المشكلة معاناة خطيرة على أن يضع خطة عمل وطنية في غضون عام واحد من مؤتمر القمة. وإضافة إلى ذلك:

١٢٨- فإني أوصي بأن يتبنى مؤتمر قمة الألفية هدفا صريحا يتمثل في تخفيض معدلات إصابة من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما بفيروس نقص المناعة البشرية - بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر تأثرا، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وبنسبة ٢٥ في المائة على الصعيد العالمي قبل عام ٢٠١٠.

١٢٩- ولهذه الغاية، فإني أوصي كذلك الحكومات بأن تضع أهدافا واضحة للوقاية: إذ يجب أن يحصل ٩٠ في المائة على الأقل من الشبان والشابات بحلول عام ٢٠٠٥، و ٩٥ في المائة على الأقل من الشبان والشابات بحلول عام ٢٠١٠، على إمكانية الاستفادة من المعلومات والتعليم

والخدمات التي يحتاجون إليها لحماية أنفسهم من الإصابة بذلك الفيروس.

١٣٠ - ويأتي في ختام ذلك أن العالم بحاجة ماسة إلى لقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية. إذ لم يُنفق على استحداث اللقاحات سوى ٢٥٠ مليون دولار من مبلغ قدره بليونان من الدولارات أنفق حتى الآن على البحوث الرامية إلى إيجاد علاج لمرض الإيدز؛ ويكاد لا يوجد بين هذه اللقاحات ما يحتمل أن يكون مفيدا للبلدان الفقيرة، التي يحدث بها ٩٥ في المائة من إصابات فيروس نقص المناعة البشرية.

١٣١ - ولهذا، فإني أدعو البلدان المتقدمة النمو إلى التعاون مع صناعاتها الدوائية وغيرها من الشركاء من أجل استحداث لقاح فعال ميسور الثمن ليستخدم ضد ذلك الفيروس.

١٣٢ - والتحديات العلمية والاحتياجات المالية في هذا المجال هائلة. ولكنني أعتقد أن الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، المدعومة بنظم الحوافز الحكومية، يمكن أن تستدر مزيدا من الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها. ويمثل التحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين نموذجا لما يمكن أن تحققه هذه الشراكات (انظر الإطار ٢).

١٣٣ - ويأتي في ختام ذلك أننا يجب أن نكفل تحسين نظم توفير الرعاية والدعم للمصابين بالإيدز البالغ عددهم ٣٦ مليون شخص. فحتى توفير وسائل العلاج الرخيصة نسبيا وتحسين الرعاية يمكن أن يساعدا في مقاومة أعراض الإيدز، وأن يتيحا للمصابين به حياة أطول وأكثر إنتاجية وأوفر كرامة. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات والصناعات الدوائية والمؤسسات الدولية أن تعمل معا من أجل جعل الأدوية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية متوافرة على نطاق أوسع للبلدان النامية.

دال - الارتقاء بمستوى الأحياء العشوائية

١٣٤ - سيتضاعف خلال الجيل القادم عدد سكان الحضر في العالم، من ٢,٥ بليون نسمة إلى ٥ بلايين نسمة. وسوف تكون كل هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية. وكثيرا ما توصف المدن بأنها مهد الحضارة، ومصدر النهضة الثقافية والاقتصادية. ولكن هذا الوصف لا ينطبق إطلاقا على قرابة ثلث سكان الحضر بالعالم النامي الذين يعيشون في فقر مدقع. وليس أمام معظم فقراء الحضر هؤلاء من خيار للسكنى إلا في مستقطنات أو أحياء عشوائية تعمها القذارة وينعدم فيها الأمان. وعلى الرغم من أن متوسط السن بين سكان المدن، مثلهم في ذلك مثل بقية سكان البلدان، قد ازداد، فإن متوسط سن سكان الأحياء العشوائية آخذ في التناقص.

١٣٥ - وهناك أسماء شتى للأحياء العشوائية - فافيلاس، وكمبونغس، وبيدونفيل، وتوغوريوس، وغيجيكوندس -. ولكن المعنى واحد في كل مكان: وهو بؤس الأحوال المعيشية. إذ تفتقر الأحياء العشوائية إلى الخدمات البلدية الأساسية، مثل المياه، والصرف الصحي، وجمع القمامة، وتصريف مياه الأمطار. ولا يوجد بها عادة مدارس أو عيادات طبية يسهل على سكانها الوصول إليها، ولا أماكن لالتقاء أفراد المجتمع المحلي وممارسة التواصل الاجتماعي، أو مناطق آمنة يلعب فيها الأطفال. وسكان الأحياء العشوائية يعيشون ويعملون في ظروف يتفشى فيها انعدام الأمن - معرضين للمرض والجريمة والمخاطر البيئية.

١٣٦ - وندرة الموارد المتأصلة مسؤولة جزئيا فقط عن وجود هذه الأحياء والمستقطنات العشوائية. فهناك أيضا أسباب أخرى لذلك، هي رداءة أداء أسواق الملكية والأراضي، وعدم وفاء النظم المالية بالحاجات المطلوبة، وفشل السياسات، وانتشار الفساد، والنقص الأساسي في الإرادة السياسية. ومع ذلك فإن هذه الأحياء، التي تمثل مدنا داخل المدن، تشكل منابع لطاقات قادرة على العمل الحر، يمكن تعبئتها لتحسين رفاه سكانها ورفاه المجتمع ككل.

الإطار ٢

تحالف عالمي لتوفير اللقاحات والتحصين

في مطلع الألفية الجديدة لا يزال ربع أطفال العالم، معظمهم في البلدان الفقيرة، محرومين من الحماية ضد الأمراض الستة الرئيسية وهي: شلل الأطفال والدفتريا والسعال الديكي والحصبة والتيتانوس والسل. ويزيد احتمال وفاة هؤلاء الأطفال من جراء هذه الأمراض عشر مرات عن احتمال ذلك بالنسبة للأطفال الذين أدت اللقاحات إلى حمايتهم من تلك الأمراض.

وقد تم تشكيل التحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين في عام ١٩٩٩ وتتمثل رسالته في كفالة حماية جميع أطفال العالم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم.

ويعد التحالف تحالفا خلاقا بين الحكومات الوطنية والمصارف الإنمائية وكبار رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي واليونيسيف. وتشمل أهدافه الاستراتيجية ما يلي:

- تحسين إمكانية الحصول على خدمات التحصين المستدام؛
- تعجيل البحث والتطوير فيما يتعلق باللقاحات الجديدة للأمراض المنتشرة بوجه خاص في البلدان النامية، كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل والإسهال؛
- توسيع نطاق استخدام جميع اللقاحات الموجودة التي تتسم بفعالية التكاليف
- جعل التحصين أمرا مركزيا في تصميم وتقييم الجهود الإنمائية الدولية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، دشن التحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين الصندوق العالمي للقاحات الأطفال في المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود بدافوس. ويتولى الصندوق، بمساعدة من منحة من مؤسسة بيل ومالينداغيتس مقدارها ٧٥٠ مليون دولار، توفير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق وصول اللقاحات الموجودة وتعزيز الهياكل الأساسية اللازمة لإيصال اللقاحات في أفقر البلدان. كما سيتولى الصندوق دعم البحوث المتعلقة باستحداث لقاحات جديدة.

ويعد التحالف العالمي مثالا على جدوى التعاون بين القطاعين العام والخاص في إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية.

١٣٧ -وقد تكاتف البنك الدولي والأمم المتحدة لمواجهة هذا التحدي، وذلك بإقامة تحالف عالمي بين المدن وشركائهما الإنمائيين. وبدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تطبيق خطة عمل طموحة تحمل اسم "مدن بلا أحياء عشوائية"، ويتولى رعايتها الرئيس نيلسون مانديلا. وترمي الخطة إلى تحسين معيشة ١٠٠ مليون من سكان الأحياء العشوائية بحلول عام ٢٠٢٠. (يرد بيان السمات الرئيسية لهذه الخطة في الجدول). وهي تقضي بأن يلتزم قادة العالم بتحسين الأحوال المعيشية لفقراء الحضر وبأن تركز الجهات الإنمائية الدولية على ذلك.

١٣٨ -وإني أؤيد بقوة مبادرة "مدن بلا أحياء عشوائية" وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء إقرارها واتخاذ إجراءات بشأنها.

هاء - إشراك أفريقيا

١٣٩ -إن حاجة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى التزام عالمي بتخفيف حدة الفقر هي أكبر من حاجة أي مكان آخر إلى ذلك، لأنه لا توجد منطقة في العالم تقاسي معاناة بشرية أكبر مما تقاسيه. وتبين آخر التقديرات أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بها النسبة الأكبر من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا. وكان متوسط نمو الدخل الفردي فيها ١,٥ في المائة في الستينات، و ٠,٨ في السبعينات، ثم أصبح سالبا في الثمانينات فبلغ - ١.٢ في المائة. وفي التسعينات، كان النمو في المنطقة أبطأ مما كان في أي فئة أخرى من فئات البلدان المتوسطة الدخل أو المنخفضة الدخل.

١٤٠ -ولا يتجاوز الدخل الفردي حاليا ٥٠٠ دولار سنويا. وتشكل تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا قدرا ضئيلا من التدفقات العالمية، وفي بعض البلدان يزيد رأس المال الهارب منها عن ناتجها المحلي الإجمالي عدة مرات. وكثيرا ما يتجاوز مجموع الديون الخارجية غير المسددة الناتج القومي الإجمالي بأكمله، وليس من غير المعتاد أن تتجاوز احتياجات خدمة الديون ٢٥ في المائة من حصيلة الصادرات. وتشكل عملية عكس هذه الاتجاهات تحديا هائلا أمام مقرري السياسات على الصعيدين الداخلي والدولي. وتتضاعف كثيرا صعوبة هذه المهمة بسبب اشتداد أزمة الإيدز التي تعانيها أفريقيا.

١٤١ -وتغلب الصناعات الاستخراجية على اقتصاد المنطقة على نحو يستنفد الموارد بمعدل مثير للجزع. أما احتياجات البنية الأساسية فهي احتياجات هائلة، لا سيما في مجالي توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمثل المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة الكهربائية أقل معدل في العالم. ويوجد في أفريقيا ١٤ خطا هاتفيا لكل ١ ٠٠٠ شخص، ولا يستعمل شبكة الإنترنت سوى أقل من ١ في المائة من جميع الأفارقة. ولا تتجاوز نسبة الطرق ذات الأسطح الممهدة ١٧ في المائة. والقائمة طويلة وممتدة.

١٤٢ -ومع ذلك حققت موزامبيق أعلى معدل في العالم لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي - قبل أن تتعرض للفيضانات المدمرة في الآونة الأخيرة. وبالطبع كان ارتفاع أسعار السلع الأساسية عاملا مهما في هذا الصدد. بيد أن موزامبيق، التي كانت حتى سنوات قليلة في حالة فقر تام وفي إسار حرب أهلية بدت مستعصية، خطت خطوات واسعة بفضل جهودها. وحققت بوتسوانا، التي احتلت المرتبة الثانية في القائمة، وعدة بلدان أخرى في المنطقة، أداء اقتصاديا طيبا وتنعم حاليا بحكم جيد منذ بعض الوقت. فما هي، على وجه التحديد، العقبات الماثلة في المجالات الأخرى؟

١٤٣ - بالنسبة للمجال الاقتصادي، لا تزال الانتاجية الأفريقية تعاني الضعف لأن الدولة تسيطر سيطرة شديدة على النظم الاقتصادية وتديرها إدارة غير فعالة. وينتج عن ذلك ارتفاع الحواجز التجارية، وسوء الخدمات العامة. وهو يعني أيضا تفشي الفساد. أما شركات القطاع الخاص فهي عاجزة عن المنافسة دوليا لافتقارها إلى التكنولوجيا والمعلومات الملائمة.

١٤٤ - وما زال القطاع الزراعي في أفريقيا في حاجة إلى ثورة خضراء. فعلى عكس بقية العالم، لم تزد فيها محاصيل السلع الغذائية الأساسية زيادة ملموسة. وقد حدثت أضرار نتيجة التغير في سقوط الأمطار، وشدة تعرض التربة للتعرية، وانتشار الأمراض والآفات. ولم تصلح في المنطقة التكنولوجيات الزراعية التي استُحدثت في مناطق مناخية وإيكولوجية أخرى. أما المدخلات الزراعية من قبيل الأسمدة فكثيرا ما تتحكم فيها احتكارات حكومية ولا تتاح للمزارعين بأسعار تنافسية. فعلى سبيل المثال، تفيد التقديرات أن أسعار الأسمدة في أوائل التسعينات في أفريقيا كانت أعلى من مثيلاتها في آسيا بنسبة تتراوح من مرتين إلى أربع مرات. كما أن سوء حالة البنية الأساسية يحد من القدرة على نقل البضائع، ولذا تظل تكاليف النقل والشحن فادحة.

١٤٥ - ومن ثم ما زال القطاع الزراعي في أفريقيا عاجزا عن توفير مصدر مستمر وغير مكلف للأغذية اللازمة لسكان الحضر. بل الواقع أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معظم إمداداتها من الأغذية مستوردة. وما زالت مراكزها الحضرية صغيرة بالمقاييس الدولية، ولا توفر هذه المراكز الموارد البشرية الضرورية لتغذية التوسع الصناعي.

خطة عمل من أجل مدن بلا أحياء عشوائية

الإجراءات	سنة ٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٢٠
	• تعبئة الالتزامات السياسية والمالية العالمية لرفع مستوى الأحياء العشوائية وتوجيه القدرات نحو دعم الإجراءات الواسعة النطاق	• يجري العمل على إعداد ٢٠ برنامجا على نطاق المدن و/أو على الصعيد الوطني في خمس مناطق لتغيير حياة خمسة ملايين من فقراء المناطق الحضرية	• الشروع في ٥٠ برنامجا على الصعيد الوطني تمثل فيها تحسينات الأحياء العشوائية العنصر المركزي في استراتيجيات تنمية المناطق الحضرية في معظم البلدان • تزويد ١٠٠ مليون من سكان الأحياء العشوائية بالخدمات الأساسية • وقف تكون الأحياء العشوائية
الدعم المقدم في شكل منح	٤ ملايين دولار	١١١ مليون دولار	١٨٠ مليون دولار
زيادة ميزانيات المناطق الحضرية	٣,٥ مليون دولار	٣٥ مليون دولار	١٠٠ مليون دولار
زيادة الاستثمارات	٢٠٠ مليون دولار	٢ ٣٠٠ مليون دولار	٤٧ ٥٠٠ مليون دولار

المصدر: تحالف المدن من أجل مدن بلا أحياء عشوائية، والبنك الدولي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ١٩٩٩.

١٤٦ - وإني أدعو طليعة خبراء العالم أن يفكروا في وسيلة لإزالة حاجز الإنتاجية الزراعية المنخفضة في أفريقيا. وأناشد المؤسسات الخيرية الكبرى، التي حفزت كثيرا من البحوث الجيدة والعملية في مجال الزراعة، أن تنهض للتصدي لهذا التحدي البالغ الأهمية.

١٤٧ - وهناك في كثير من البلدان الأفريقية عوائق سياسية أيضا أمام التقدم الاقتصادي. وقد تناولت هذه القضايا في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وهي تتلخص في اتخاذ موقف في المنافسة السياسية يتمثل في أن "الفائز يأخذ كل شيء"، فيسيطر على ثروات المجتمع وموارده، وفي ممارسة المحسوبية والتمتع بامتيازات المناصب. ويقترن ذلك في حالات كثيرة جدا بارتكاب انتهاكات مروعة للحقوق الأساسية والميل إلى اللجوء إلى القوة في حل الخلافات أو الاحتفاظ بالسلطة.

١٤٨ - ولقد خلصت في ذلك التقرير إلى أن الأفارقة وحدهم هم الذين بإمكانهم كسر هذه الحلقات المفرغة. وإني لأشعر بالغبطة لاختيار كثيرين جدا منهم هذا السبيل، وللتزايد المستمر في محاسبة الحكام الذين ارتكبوا جرائم في حق شعوبهم على تلك الجرائم. ولكن ما يستعصي على الفهم هو أنه حتى في وقتنا هذا لا يزال عدد قليل نسبيا فقط من الحكومات الأفريقية هو الذي يبدي الالتزام الضروري في سياساته الوطنية الاقتصادية والاجتماعية بتخفيف حدة الفقر

١٤٩ - ولدينا بالفعل فرصة سانحة لتغيير هذه الأمور. فهناك تطورات إيجابية كثيرة في أفريقيا، كما أن المجتمع الدولي يبدي اهتماما متزايدا بمساعدة البلدان الأفريقية التي ما زالت تحيق بها الاضطرابات والفواجع. ويجب علينا من ثم ألا نتوانى عن ذلك الآن.

واو – بناء الجسور الرقمية

١٥٠ –لقد دخل العالم المراحل الأولى من ثورة تكنولوجية أخرى. ونحن نرى هذه الثورة في مجال الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، ، وفي مجال التكنولوجيا الحيوية. وهذه الآفاق الجديدة تثير الآمال والمخاوف على السواء. فتحسين الصحة وزيادة الأمن الغذائي أصبحا في متناول أيدينا، ولكننا عند اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحيوية يجب ألا نغفل عن المخاطر الكامنة فيها. ويتعين علينا، بوجه خاص، أن نكفل إتاحة إمكانية الوصول الحر إلى المعلومات التي يتوصل إليها الباحثون الذين يقومون بفك ألغاز الشفرة الجينية. فالمفتاح الجيني لطبيعة الحياة البشرية ملك للبشرية جمعاء.

١٥١ – وأود أن أركز هنا على نقلة تكنولوجية تُحدث بالفعل تحولا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية: وهي الثورة الرقمية. إذ تشهد صناعات الاتصالات والمعلومات تغيرات أساسية بسرعة تقارب سرعة البرق (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤
نمو تكنولوجيات المعلومات
(بالملايين)

المصدر: معهد الرصد العالمي، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ٢٠٠٠

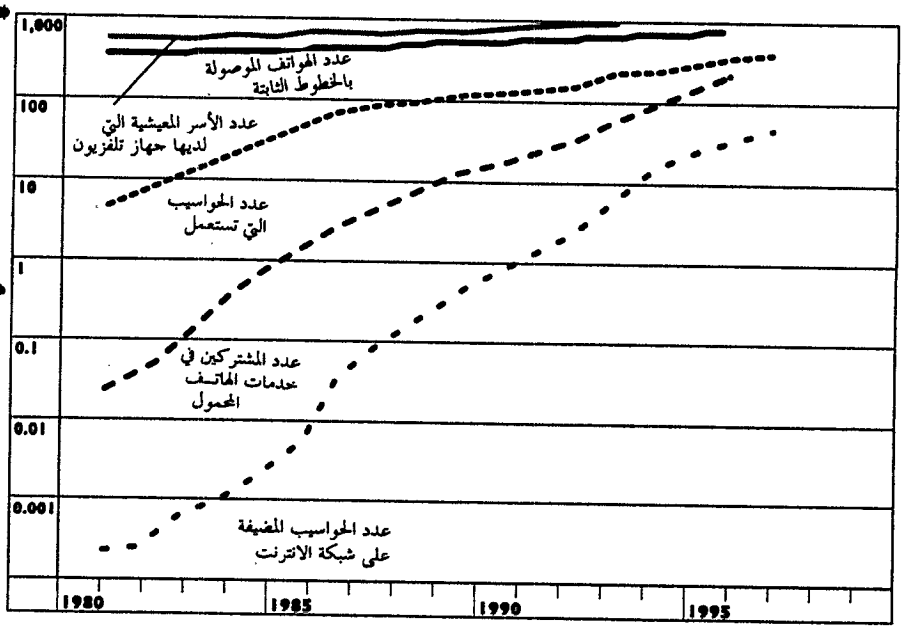

١٥٢ -فقد استغرق وصول المذياع إلى ٥٠ مليون شخص ٣٨ عاما، والتلفزيون ١٣ عاما. أما الإنترنت فقد أصبح يستخدمها عدد مماثل من الناس في غضون أربع سنوات فقط. وفي عام ١٩٩٣ كانت هناك ٥٠ صفحة على الشبكة العالمية؛ أما اليوم فهناك ما يزيد على ٥٠ مليون صفحة. وفي عام ١٩٩٨ كان عدد الموصولين بشبكة الإنترنت ١٤٣ مليون شخص فقط، ولكن بحلول عام ٢٠٠١ سيرتفع هذا العدد إلى ٧٠٠ مليون شخص. وفي عام ١٩٩٦ بلغت معاملات سوق التجارة الإلكترونية ٢,٦ بليون دولار؛ وبحلول عام ٢٠٠٢ من المتوقع أن ترتفع إلى ٣٠٠ بليون دولار. وأصبح للإنترنت بالفعل نطاق من التطبيقات يفوق في اتساعه أيّ وسيلة أخرى سبق اختراعها من وسائل الاتصال.

١٥٣ -وما زالت توجد في العالم حاليا فجوة من حيث التكنولوجيا الرقمية آخذة في الاتساع. فعدد الحواسيب في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ما يوجد منها في بقية العالم بأجمعه. ويوجد في طوكيو عدد من الهواتف يعادل كل ما في أفريقيا بأسرها.

١٥٤ -وإزالة هذه الفجوة أمر ممكن وسيتم بالفعل. فقد أصبحت مدينة بنغالور في الهند مركزا نشطا من مراكز الابتكار، وتعتز بأن لديها ما يزيد على ٣٠٠ شركة من شركات التكنولوجيا الرفيعة. وسوف تتجاوز صادرات الهند من البرامجيات وحدها ٤ بلايين دولار هذا العام - أي قرابة ٩ في المائة من مجموع صادرات الهند - وتتوقع مصادر تلك الصناعة أنها ستصل إلى ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨. (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣

الهند وثورة المعلومات

ليس هناك بلد من البلدان النامية استفاد من الثورة الرقمية أكثر من الهند، التي يتوقع أن تزيد صناعة البرامجيات الحاسوبية فيها بحلول سنة ٢٠٠٨ بحوالي ثمانية أمثال، بحيث تبلغ قيمتها ٨٥ بليون دولار. وقد ولدت هذه الصناعة قدرا كبيرا من العمالة والثروة، وأدت إلى إيجاد طبقة جديدة من منظمي مشاريع التكنولوجيا العالية. وحققت إحدى الشركات الهندية، وهي شركة "إنفوسيس تكنولوجيز" (INFOSYS TECHNOLOGIES) زيادة تبلغ عشرة أمثال قيمتها منذ أن أدرجت في قائمة سوق الأوراق المالية نازداك NASDAQ بالولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩.

وأدى الاستثمار الأجنبي إلى التعجيل بثورة البرامجيات الحاسوبية في الهند وساعد عليها التحرر الاقتصادي وإنشاء مناطق لتكنولوجيا البرامجيات الحاسوبية التي تتمتع بدعم الحكومة. كما يوجد بالهند عدد هائل من الاخصائيين الفنيين في مجال البرامجيات الحاسوبية المتنقلين على الصعيد العالمي.

وقد احتلت الشركات الهندية مركز القيادة على الصعيد العالمي في تصميم المداخل والتطبيقات التي تستند إلى الشبكة، ونجحت في تجنب العراقيل البيروقراطية والهياكل الأساسية التي عفا عليها الزمن عن طريق بناء نظم خاصة بها للاتصالات السلكية واللاسلكية وبث منتجاتها البرامجية عن طريق السواتل حول العالم. كما تتزايد الاستفادة من الانترنت في الهند بسرعة، ويقدر أن نحو ستة ملايين شخص في الهند سيستخدمون الانترنت بحلول سنة ٢٠٠١، يساعدهم في ذلك إلغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات.

ومع ذلك فلا تزال الهند، مثل الكثير من البلدان الأخرى، تواجه تحديات "الفجوة الرقمية". ولا تزال هناك فجوة هائلة داخل البلد بين الذين يعتبرون جزءا من ثورة الانترنت والذين ليسوا كذلك. وذكر رئيس جمهورية الهند، عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الهند كجمهورية دستورية، أن بلده يمتلك "أحد أكبر الأرصدة من الأفراد التقنيين في العالم، إلا أن لديه أكبر عدد من الأميين في العالم أيضا، وأكبر عدد من البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وأكبر عدد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية"

ويتصل نجاح الهند في اغتنام ثورة المعلومات اتصالا مباشرا بنجاحها في توفير أعداد كبيرة من الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا في الميدانين التقني والعلمي. وتتمتع شبكات المعلومات التي يقوم هؤلاء الخريجون ببنائها حاليا بإمكانات هائلة لنشر فوائد التعليم إلى من هم أقل حظا.

١٥٥ -وقفز معدل النمو الاقتصادي في كوستاريكا فوصل إلى ٨,٣ في المائة في عام ١٩٩٩، وهو أعلى معدل في أمريكا اللاتينية، وأسهمت في هذا الارتفاع صادرات صناعة الرقائق الحاسوبية، التي تمثل الآن ٣٨ في المائة من جميع الصادرات. وبوسعي أن أعطي أمثلة أخرى كثيرة للبلدان النامية التي تغتنم فرصة هذه الثورة. وتنطوي هذه الثورة على آمال عظيمة للنمو والتنمية الاقتصاديين، ويمكن أن تعم جميع البلدان.

١٥٦ -ولكي ندرك تماما كيف يمكن للثورة الرقمية أن تحفز النمو والتنمية الاقتصاديين، يلزم أن نتفهم عددا من سماتها الأساسية. فأولا، أوجدت هذه الثورة قطاعا اقتصاديا جديدا تماما لم يكن له أي وجود من قبل. وكلما كرست البلدان التي توجد في صدارة هذه الثورة أنصبة متزايدة من اقتصاداتها لهذا القطاع، ينفتح حيز عالي القيمة أمام بلدان أخرى لتشغله، ثم يتتابع الأمر هكذا في الاقتصاد العالمي كله. والواقع أن هذه هي الكيفية التي "نشأت" بها في البداية الاقتصادات المسماة بالاقتصادات الناشئة عندما خلت قطاعات أخرى. والعولمة تيسر حدوث هذه التحولات.

١٥٧ -وثانيا، إن رأس المال الذي أصبحت له أعظم الأهمية في الثورة الرقمية هو رأس المال الفكري. فتكاليف المعدات الحاسوبية آخذة في الهبوط. وهذا التحول الذي يجعل البرامجيات لا المعدات هي قاطرة التقدم في هذه الصناعة يساعد على تذليل عنصر ظل يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية، وهو نقص التمويل. كما أن هذا التحول يحسِّن من فرص البلدان الفقيرة في القفز فوق بعض المراحل الطويلة والمؤلمة في العملية الإنمائية. ومن الواضح أن رأس المال الفكري الضروري ليس متاحا بشكل شامل للجميع، ولكن انتشاره في العالم النامي وفي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أوسع بكثير من انتشار رأس المال النقدي.

١٥٨ -وثالثا، إن الثورة الرقمية، فضلا عن أنها أوجدت قطاعا اقتصاديا جديدا، تشكل أيضا وسيلة لتحويل وتعزيز الكثير من الأنشطة الأخرى. فموريشيوس، على سبيل المثال، تستخدم شبكة الإنترنت لترويج صناعة النسيج لديها عالميا. أما برنامج المواقع التجارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فهو يتيح للمشاركين الاتجار بالمنتجات على الشبكة. وأنشأت حكومة مالي شبكة داخلية لتوفير الخدمات الإدارية بقدر أكبر من الفعالية. وهناك فرص أخرى كثيرة منها: المزاولة الطبية عن بُعد والتعلم عن بعد؛ والنشاط المصرفي "الإلكتروني" المقترن بتقديم الائتمانات المتناهية الصغر؛ والاطلاع على تنبؤات الأحوال الجوية قبل بدء الزراعة وعلى أسعار المحاصيل قبل الحصاد؛ وجعل أكبر مكتبة في العالم في متناول الأيدي؛ وهلم جرا. وموجز القول هو إن قطاع تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحدث تحولا في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي الأخرى، إن لم يكن في معظمها.

١٥٩ -ويأتي في ختام ذلك أن الناتج الأساسي في هذا القطاع - أي المعلومات - يتسم بخصائص فريدة، لا تشاركه فيها نواتج أخرى. فالصلب الذي يستخدم في تشييد مبنى، أو الأحذية التي يرتديها العمال الذين يشيدونه، لا يمكن أن يستعملهما أي فرد آخر. أما المعلومات فهي شيء مختلف، إذ أنها ليست متاحة فحسب لاستعمالات متعددة ومستعملين متعددين، بل تزداد قيمتها أيضا بتزايد استعمالها. وينطبق الشيء ذاته على الشبكات التي تربط المصادر المختلفة للمعلومات. ويلزم لنا، نحن صانعي القرارات، أن نتفهم على نحو أفضل اختلاف اقتصاد المعلومات عن اقتصاد السلع المادية المنطوية بالطبيعة على صفة الندرة، وأن نستخدم هذا الاقتصاد في تحقيق أهداف السياسات التي نضعها.

١٦٠ -ولا يعني أي من ذلك أن الانتقال سيكون سهلا بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما الفقيرة جدا منها. ويمثل الافتقار إلى الموارد والمهارات جزءا من المشكلة، بينما يمثل عدم كفاية البنية الأساسية الموجودة جزءا آخر، ويمثل عدم الإلمام بالقراءة والكتابة واللغة جزءا ثالثا، وبالطبع، ثمة شواغل بشأن الخصوصية والمضمون. وستتاح حلول تقنية لكثير من هذه المشاكل، بما في ذلك الوصول اللاسلكي، بل وحتى برامجيات الترجمة الآلية البسيطة، مما يمكننا من الاتصال والاشتراك في التجارة الإلكترونية عبر الحواجز اللغوية.

١٦١ -أما بالنسبة للمستقبل القريب فإن نموذج استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مستهلك فردي، وهو النموذج السائد في البلدان المصنعة، سيتبين أنه باهظ التكلفة بالنسبة لكثير من البلدان النامية. إلا أن هذا القيد أيضا يمكن التغلب عليه. فقد أنشئت مراكز عامة للاتصال عن بعد في أماكن تراوحت من بيرو إلى كازاخستان. وفي مصر، على سبيل المثال، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مراكز مجتمعية للوصول إلى التكنولوجيا وذلك من أجل إدخال "الإنترنت" وخدمة الفاكس إلى المناطق الفقيرة والريفية. وبمساعدة من منظمات المجتمع المدني ومن القطاع الخاص يمكننا توسيع نطاق هذه البرامج الرائدة لتصل حتى إلى أقاصي الأرض.

١٦٢ -بيد أنه لا يوجد علاج سهل للعقبات المؤسسية في كثير من البلدان النامية، وأولها البيئات التنظيمية غير الداعمة والرسوم الباهظة التي تفرضها السلطات الوطنية.

١٦٣ -وإني أشجع الدول الأعضاء على استعراض سياساتها العامة وترتيباتها في هذا المجال، لضمان عدم حرمانها لشعوبها من الفرص التي توفرها الثورة الرقمية.

١٦٤ -وكبيان عملي ملموس للكيفية التي نستطيع بها بناء جسور فوق حواجز التكنولوجيا الرقمية، يسعدني أن أعلن عن "شبكة صحية" للبلدان النامية.

١٦٥- وهذه الشبكة ستنشئ وتدير ١٠ ٠٠٠ موقع تعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر في المستشفيات والعيادات والمرافق الصحية العامة في جميع أنحاء العالم النامي. وهي تهدف إلى توفير الوصول إلى أحدث المعلومات الصحية والطبية ذات الصلة، المكيّفة لتناسب بلدانا محددة أو مجموعات محددة من البلدان. وسيقوم اتحاد من الهيئات تتزعمه مؤسسة "ويب مد" *(Web MED)*، بالتعاون مع شركاء آخرين من المؤسسات والشركات، بتوفير إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، الذي سيكون لاسلكيا حيثما اقتضى الأمر، فضلا عن المعدات اللازمة لذلك. ويشكل التدريب وبناء القدرات في البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من هذا المشروع. وتتزعم منظمة الصحة العالمية الجانب الذي تمثله الأمم المتحدة في وضع هذه المبادرة مع شركاء خارجيين، من بينهم مؤسسة الأمم المتحدة.

١٦٦ -وأعلن أيضا مبادرة ثانية في مجال جسور التكنولوجيا الرقمية، هي: خدمة تكنولوجيا معلومات تابعة للأمم المتحدة وأقترح أن تسمى UNITeS.

١٦٧- وهذه المبادرة ستكون عبارة عن اتحاد من الهيئات الطوعية للتكنولوجيا الرفيعة، من بينها "نت كور كندا" (Net Corps Canada) و "نت كور أمريكا" (Net Corps America)، وسيقوم متطوعو الأمم المتحدة بالمساعدة في تنسيقها. وستتولى هذه الخدمة تدريب مجموعات في البلدان النامية على استعمالات تكنولوجيا المعلومات وما تتيحه من فرص، وحفز إنشاء هيئات إضافية في مجال التكنولوجيا الرقمية في الشمال والجنوب. ونحن نقوم حاليا باستكشاف مصادر التمويل الخارجية لدعم هذه الخدمة.

زاي – البيان العملي للتضامن العالمي

١٦٨ –إن خلق سوق عالمي شامل هو أحد التحديات الأساسية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وسنكون جميعا فقراء إذا حُرم الفقراء من فرص كسب العيش. ونحن قادرون على توفير هذه الفرص للجميع.

١٦٩ –وللبلدان الغنية دور لا غنى عن أدائه وذلك بزيادة فتح أسواقها، وبتوفير تخفيف أعمق وأسرع لعبء الديون، وبإعطاء المزيد من المساعدة الإنمائية الموجهة توجيها أفضل.

الوصول إلى التجارة

١٧٠ –بالرغم من أن عمليات تحرير التجارة استغرقت عقودا حتى الآن، ما زال نظام التجارة العالمي يرزح تحت عبء التعريفات والحصص. وما زالت أغلبية البلدان المصنعة تحمي أسواقها فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية حماية شديدة، وجميعها تحمي المنسوجات – وهما القطاعان المعترف فيهما للبلدان النامية بميزة نسبية. وعلاوة على ذلك، تؤدي الإعانات الزراعية في البلدان المصنعة إلى خفض الأسعار العالمية مما يضر بالمزارعين في البلدان الفقيرة ضررا أبلغ.

١٧١ –ويدفع الجميع ثمنا عاليا لهذه الممارسات. والتكلفة المقدرة لكل فرصة عمل ''تُنقذ'' في البلدان المصنعة تتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ دولار إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، حسب الصناعة. وقد تبلغ الخسائر الاقتصادية العالمية الناجمة عن النزعة الحمائية الزراعية ١٥٠ بليون دولار في السنة – منها نحو ٢٠ بليونا في صورة صادرات خسرتها البلدان النامية. ومع ذلك فالبلدان النامية تسبب أيضا قدرا كبيرا من الضرر لنفسها بالسياسات العامة الحمائية التي تنتهجها هي نفسها في الزراعة وغيرها من المجالات.

١٧٢ –وبدلا من محاولة تثبيت الصناعات المتدهورة، وهو ما ينتهي دائما بالفشل في الأجل الطويل، ينبغي للزعماء السياسيين الدعوة إلى رفع مستوى المهارات من خلال التثقيف والتدريب وإلى توفير مساعدة التكيف.

١٧٣ –وقد أبرزت الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت مؤخرا في بانكوك، ضرورة تحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية والصناعية التي تصدرها أقل البلدان نموا إلى الأسواق. وسيكون ذلك مفيدا بصفة خاصة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

١٧٤ –وإني أحث البلدان المصنعة على أن تنظر في منح جميع صادرات أقل البلدان نموا تقريبا فرصة الدخول دون رسوم جمركية ودون التقيد بحصص – وأن تكون على استعداد لإقرار هذا الالتزام في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في آذار/مارس عام ٢٠٠١.

١٧٥ –وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مسألة ذات صلة هي الربط التجاري. وأشير بذلك إلى رغبة البعض في جعل تحرير التجارة مشروطا باستيفاء البلدان النامية لبعض المعايير في مجالات العمل والبيئة وحقوق الإنسان. وهذه المسألة يجب تناولها بحذر شديد كي لا تصبح ذريعة أخرى للنزعة الحمائية.

١٧٦ –وأنا أقترح مسارا مختلفا. فأولا، هناك بالفعل في معظم هذه المجالات اتفاقات بشأن القيم العامة والمعايير الموحدة، هي ثمرة مؤتمرات كثيرة ومفاوضات طويلة. وما يلزم الآن هو أن تفي الدول بالتزاماتها، وأن تُعطَى وكالات الأمم المتحدة المعنية الموارد والدعم لمساعدتها. وإذا كان ذلك يعني أنه ينبغي للعالم أن يكون لديه، على سبيل المثال، منظمة بيئية عالمية أكثر قوة، أو أن منظمة العمل الدولية تحتاج إلى تعزيز، فلننظر إذاً في تلك الإمكانيات.

١٧٧ –وثانيا، يجب أن تؤدي الشركات العالمية دورا قياديا. فبإمكانها، بقليل من التكلفة نسبيا من جانبها، وقد لا تكون هناك أية تكلفة على الإطلاق، أن تقوم في ميادين أعمالها بتطبيق ممارسات سليمة في كل مكان تعمل فيه. وهذا من

شأنه أن يكون بمثابة بيان عملي مفيد في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في أني دعوت دوائر قطاع الأعمال إلى الانضمام معي في "ميثاق عالمي" لتطبق في ممارساتها مجموعة من القيم الأساسية في ثلاثة مجالات: معايير العمل، وحقوق الإنسان، والبيئة (انظر الإطار ٤). وقد حظيت هذه المبادرة بالتأييد من جانب مجموعة كبيرة من مختلف رابطات قطاع الأعمال، والمجموعات العمالية، والمنظمات غير الحكومية. وآمل أن أعلن قريبا أسماء أوائل قادة قطاع الأعمال الذين سيشاركوننا في جعل الميثاق العالمي واقعا يوميا نحياه.

تخفيف عبء الديون

١٧٨ - إن المستويات المرتفعة للديون الخارجية تشكل عبئا مدمرا على النمو الاقتصادي في كثير من أشد البلدان فقرا. فاحتياجات خدمة الديون بالعملة الصعبة تمنع تلك البلدان من توظيف استثمارات كافية في التعليم والرعاية الصحية، وتحرمها من القدرة على الاستجابة على نحو فعال للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. وعلى ذلك فتخفيف عبء الديون بالنسبة لهذه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من مساهمة المجتمع الدولي في التنمية.

١٧٩ - وتكرار إعادة جدولة الديون الثنائية لهذه البلدان لم ينجح في خفض مجمل مديونيتها خفضا كبيرا. ولذلك فقد بدأت الجهات المانحة الدولية مبادرة في عام ١٩٩٦ لخفض ديون هذه البلدان إلى مستويات يمكن تحملها - وهي ما تسمى بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك ففي السنوات الثلاث التي انقضت منذ اعتماد هذه المبادرة أصبحت أربعة بلدان فقط مؤهلة تماما للاستفادة منها، وثمة تسعة بلدان أخرى في طريقها إلى الوصول إلى تلك المرحلة، بينما هناك خمسة أخرى ما زالت في مرحلة المباحثات الأولية. وإن كان التقدم بطيئا.

١٨٠ - وثمة توسع مقترح لبرنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - وافق عليه مؤتمر قمة كولونيا لمجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وأيدته المؤسسات المالية الدولية في أيلول/سبتمبر - ينص على تخفيف أعمق وأسرع وأعم لعبء الديون. إلا أنه لم ينفذ بعد. وما زالت هناك عقبات أخرى. فعلى سبيل المثال، لا توجد آلية لتناول إعادة الهيكلة الواسعة النطاق للديون المستحقة للمقرضين الأجانب من جانب كثير من المقترضين من القطاع الخاص المصرفي ومن قطاع الشركات في البلدان النامية.

١٨١ - وإني أهيب بالبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن ننظر في شطب جميع الديون الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من دفاترها في مقابل أن تقطع هذه البلدان على نفسها التزامات مثبتة بأن تحد من الفقر.

١٨٢ - ولدى تصميم هذه البرامج الوطنية للحد من الفقر ينبغي تشجيع الحكومات على التشاور على نحو وثيق مع المجتمع المدني.

١٨٣ - وسأخطو خطوة أبعد وأقترح أن ننظر مستقبلا في وضع نهج جديد كلية لمعالجة مشكلة الديون. والعناصر الرئيسية لهذا النهج يمكن أن تشمل: الإلغاء الفوري للديون المستحقة على البلدان التي عانت من صراعات أو كوارث طبيعية عاتية؛ وزيادة عدد البلدان التي يشملها مشروع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك عن طريق السماح لها بأن تستفيد منه استنادا إلى الفقر فقط؛ وربط مدفوعات تسديد الديون بنسبة مئوية قصوى لحصائل النقد الأجنبي؛ وإنشاء عملية تحكيم بشأن الديون لتحقيق التوازن بين مصالح الدائنين من جهة ومصالح البلدان المدينة ذات السيادة من جهة أخرى، وإدخال قدر أكبر من الانضباط في العلاقات بينهما.

الإطار ٤

الميثاق العالمي: وضع إطار للشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص

يعد الميثاق العالمي، الذي دشنه الأمين العام في مطلع عام ١٩٩٩، تعهدا مشتركا بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية حقوق الإنسان.

ويسعى الميثاق إلى إشراك الشركات في تعزيز معايير العمل المنصفة، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة. ويطلب إلى الشركات أن تحول الالتزام بالمبادئ العامة في هذه المجالات الثلاثة إلى ممارسات إدارية ملموسة. وهو يستند إلى قناعة بأن إدماج القيم العالمية في نسيج الأسواق العالمية وممارسات الشركات سيساعد على النهوض بأهداف المجتمع العريضة وضمان فتح الأسواق في الوقت نفسه.

وقد قام الفريق المعني بالميثاق في الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على متابعة هذه الخطة الطموحة، بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يقدم معلومات عن الميثاق ويتيح الوصول إلى مصارف بيانات الأمم المتحدة الشاملة القائمة على أساس البلدان. ويصف هذا الموقع "أفضل ممارسات" الشركات في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة، ويشجع الحوار بشأن برامج الشراكة الداعمة. ويمكن الوصول إلى هذا الموقع على العنوان الإلكتروني http/:unglobalcompact.org.

ويحظى الميثاق العالمي بدعم نشط من الجهات التالية:

- الرابطات العالمية لقطاع الأعمال: غرفة التجارة الدولية، والمنظمة الدولية لأرباب العمل، ومجلس قطاع الأعمال العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى أمير ويلز لكبار رجال الأعمال، ومنظمة قطاع الأعمال المناصرة للمسؤولية الاجتماعية.
- الرابطات العالمية الأخرى التي انضمت، أو تفكر في الانضمام، وتشمل: الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، والاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، والاتحاد العالمي لصناعة السلع الرياضية، والمعهد الدولي للحديد والصلب، ورابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية.
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.
- المنظمات غير الحكومية التي تتبنى قضايا معينة والتي تعالج قضايا البيئة وحقوق الإنسان والتنمية.

١٨٤ - وليكن مفهوما بوضوح، قبل كل شيء، أنه دون وجود برنامج مقنع لتخفيف عبء الديون نبدأ به الألفية الجديدة، لن يكون هدفنا المتمثل في خفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إلا أملا كاذبا.

المساعدة الإنمائية الرسمية

١٨٥ - إن المساعدة الإنمائية - ثالث أعمدة الدعم المقدم من المجتمع الدولي - ظلت تنخفض باطراد لعدة عقود. وهناك بعض الدلائل على أن هذا الانخفاض بدأ في النقصان. إلا أنه رغم الزيادات التي حدثت مؤخرا من جانب خمسة بلدان لم يظهر بعد أي زخم صعودي عام في تلك المساعدة (انظر الشكل ٥). وبالرغم من أنه من الصحيح أن تدفقات الاستثمار الخاص قد زادت بدرجة كبيرة، فثمة بلدان فقيرة كثيرة ليست مهيأة تماما لجذب هذه الاستثمارات.

١٨٦ - وينبغي توفير تدفقات معونة إضافية لدعم النوعين من الأولويات اللذين ذكرتهما وهما: تشجيع النمو، ومساعدة الفقراء. وينبغي أيضا أن تعزز هذه المعونة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي. فعلى سبيل المثال، ربما يمكن استخدامها لموازنة جزء من تكلفة المخاطرة بالنسبة للاستثمار الخاص في البلدان الفقيرة. ويمكن للقطاع الخاص أيضا أن يكون مفيدا في توفير المساعدة السابقة على الاستثمار - كما في حالة شراكة الأونكتاد مع الغرفة التجارية الدولية لإعداد أدلة استثمار لأقل البلدان نموا (انظر الإطار ٥).

١٨٧ - وإذا أريد لبرامج المساعدة الخارجية أن تؤدي إلى أفضل النتائج، فلا بد أن تُخفّض إلى حد بعيد أعباؤها الإدارية على البلدان التي يفترض أنها ستكون عونا لها، ويجب أن تضطلع تلك البلدان بدور كامل في تصميمها. وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثل خطوة مفيدة، وناجحة بكل المقاييس، في هذا الاتجاه (انظر الإطار ٦) - كما هو الحال بالنسبة للتغييرات التي أدخلت مؤخرا من جانب وكالات أخرى من بينها البنك الدولي. ولكن البرامج الثنائية ما زالت في حاجة إلى تنسيق أفضل بكثير.

١٨٨ - ونتيجة للعولمة، يتحقق ببطء إدراك التزام العالم نحو الفقراء، لا باعتباره من الضروريات الأخلاقية فحسب بل أيضا باعتباره مسألة تمثل مصلحة مشتركة. وما زال يتعين على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عما لديه من برامج للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر، ولكن تخليص العالم من ويلات الفقر المدقع يمثل تحديا لكل منا. وهو تحد يجب علينا ألا نفشل في مجابهته.

الشكل ٥
التدفقات المالية الى البلدان النامية
(بلايين دولارات الولايات المتحدة
بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة)
المصدر: البنك الدولي، التمويل
الإنمائي العالمي، ١٩٩٨

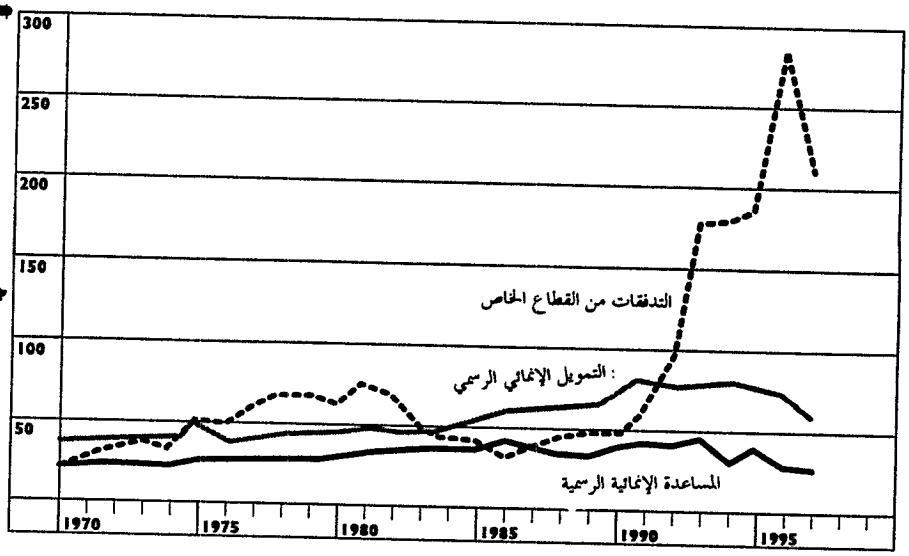

الإطار ٥

جذب الاستثمار إلى أشد البلدان فقرا: مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص

لا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي يقدم إسهاما كبيرا للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ويذهب معظم هذا الاستثمار إلى العالم المصنَّع، إلا أن نصيبا متزايدا، حوالي ربع المجموع، يذهب حاليا إلى البلدان النامية. وفي السنوات العشر الأخيرة، أصبحت تدفقات رأس المال الخاص هذه مصدرا للتمويل الإنمائي يفوق في أهميته كثيرا، بالنسبة لكثير من البلدان النامية، المساعدة الإنمائية الرسمية.

إلا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يتدفق بصورة متساوية على جميع أنحاء العالم النامي. فآسيا تتلقى من الاستثمار الأجنبي ما تتلقاه بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تصل الحاجة فيها إلى أقصاها، ٢٠ مرة تقريبا.

لماذا تتلقى أشد البلدان فقرا وأكثرها حاجة أدنى مستويات من استثمار رأس المال الخاص؟ إن الأسباب معقدة. فضعف أداء رأس المال وأسواق العمل يضعف الحكم، ويعتبر ارتفاع تكاليف النقل جزءا من المشكلة. إلا أنه حتى عندما تقوم البلدان النامية بإجراء الإصلاحات الضرورية لمعالجة هذه المشاكل فإنها لا تتلقى غالبا الاستثمار المباشر الأجنبي التي تمس حاجتها إليه.

ويتمثل التحدي الرئيسي، في معظم الأحوال، في إبلاغ المستثمرين المحتملين بأن الإصلاحات الضرورية قد أجريت، وأن فرص الاستثمار الحقيقية موجودة. ويعتبر القيام بذلك بالتحديد هدفا رئيسيا للمبادرة المشتركة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغرفة التجارة الدولية.

وتشمل هذه المبادرة نشر مجموعة من أدلة الاستثمار، التي تصف فرص الاستثمار وشروطه في أقل البلدان نموا، وتشجع إجراء الحوار بين الحكومات والمستثمرين المحتملين. وهناك هدف رئيسي يتمثل في المساعدة على تعزيز قدرات أشد البلدان فقرا على اجتذاب الاستثمار.

وتقوم ٢٨ شركة – ذات أسماء مألوفة في أنحاء عديدة من العالم – بدعم الشراكة وتساهم في المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية، وكذلك الصين وفرنسا وفنلندا والنرويج والهند.

ويعد المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية أحد المشاريع التعاونية العديدة التي تنفذ حاليا بالتعاون بين القطاعين العام والخاص في الأمم المتحدة. ومع انخفاض تدفقات المعونة في التسعينات، أصبح هذا التعاون وسيلة متزايدة الأهمية من وسائل مساعدة العملية الإنمائية في أشد البلدان فقرا.

الإطار ٦

التعاون من أجل التنمية: إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

شهد التعاون الانمائي تغيرا ملحوظا في العقد الماضي، مع إيلاء قدر أعظم من التركيز على حقوق الإنسان وتنمية الموارد البشرية والشواغل البيئية. وقد زادت الطلبات على المساعدة؛ وتناقصت الموارد اللازمة لتلبية تلك الطلبات.

وقد تزايد الطلب على الأمم المتحدة لتحقيق المزيد بقدر أقل من الموارد. وكان هذا يقتضي، بدوره، زيادة التعاون بين وكالاتنا وإقامة مزيد من الشراكات مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونظرا لتزايد عدد الوكالات الانمائية والمنظمات غير الحكومية في الميدان، فقد تزايدت الحاجة إلى تنسيق أفضل يتناسب وهذه الزيادة.

ولتحقيق مزيد من التعاون والاتساق والتأثير في عمل المنظمة على الصعيد القطري، استحدث اطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في عام ١٩٩٧ كجزء من مجموعة إصلاحات الأمين العام. ويعد هذا الاطار إطارا مشتركا ذا رؤية مشتركة ويستند إلى تقييم قطري مشترك.

ويسعى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية إلى تحسين التنسيق وتجنب الازدواجية في بذل الجهود بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والشركاء الآخرين لدى في دعم الأولويات القطرية. ويجري تنفيذ الإطار حاليا في ٧٤ بلدا في جميع أنحاء العالم، ويتولى المنسق المقيم للأمم المتحدة دور القيادة في كل منها. وهو يشكل جزءا من اتجاه أوسع في منظومة الأمم المتحدة لتناول مسائل من قبيل التنمية بطريقة أشمل.

كما يمثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية تحولا في تخطيط وتنفيذ التنمية من المقر إلى الصعيد القطري. ففي الهند، على سبيل المثال، تولى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية تيسير التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة في التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في مسألتي نوع الجنس واللامركزية. وفي رومانيا، ساعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية على إعداد الاستراتيجية الوطنية الأولى المعنية بالفقر، التي أتاحت بدورها للحكومة تعبئة موارد إضافية من المانحين الآخرين.

وإنجازات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية على مدى فترة وجوده المحدودة، تبين بوضوح أن بإمكان الوكالات التي تعمل بصورة تعاونية تحقيق أكثر مما تستطيع إنجازه عندما تعمل بمفردها.

رابعا - التحرر من الخوف

١٨٩ - يعيش العالم الآن عامه الخامس والخمسين بدون حرب بين الدول الكبرى - وهي أطول فترة من نوعها في تاريخ منظومة الدول الحديثة بأكمله. وفي منطقة أوروبا التي تشكل الآن الاتحاد الأوروبي - حيث اندلع معظم الحروب الحديثة - نشأت جماعة أمنية: رابطة دول تتسم بتوقعات يمكن الركون إليها، هي توقعات حل النزاعات بالوسائل السلمية.

١٩٠ - وفضلا عن ذلك، انقضى زهاء خمسة عقود من الحرب الباردة - القائمة على توازن رعب نووي كان من الممكن أن يبيدنا جميعا في لمح البصر. وهو أمر أسف له نفر من المراقبين، زعموا أن وجود قطبين يتيح الاستقرار والثبات ويساعد على استمرار السلام. ولكن قلما صح ذلك في العالم النامي: فهناك كانت الحرب الباردة فترة صراعات مسلحة متكررة يؤججها كلا جانبي العالم الثنائي القطب. وعندما انتهت الحرب الباردة انتفى وجود المصدر الذي كان يتيح الدعم السياسي والمادي الخارجي.

١٩١ - وأدى أيضا تحرر الأمم المتحدة من أغلال الحرب الباردة إلى تمكينها من القيام بدور أكثر أهمية. فقد شهدت التسعينات زيادة كبيرة في أنشطتنا الرامية إلى حفظ السلام وكذلك في تلك الرامية إلى صنع السلام: فعدد اتفاقات السلام التي تم التفاوض بشأنها وتوقيعها خلال ذلك العقد كان أكثر من ثلاثة أمثال ما تم في العقود الثلاثة السابقة مجتمعة.

١٩٢ - بل إن الحروب بين الدول - وهي الحروب التي كان القصد من الأمم المتحدة أن تحول دونها - انخفضت وتيرتها منذ فترة (للاطلاع على الانخفاض المقابل في أعداد اللاجئين انظر الشكل ٦). فالعولمة الاقتصادية قضت إلى حد بعيد على فوائد اكتساب الأراضي، في حين أدى الدمار الذي تتسبب فيه الحرب الحديثة إلى زيادة تكاليفه. ولم يكن التضاعف تقريبا في عدد الدول الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠ أقل أهمية، لأن اندلاع حرب عسكرية بين الدول ذات الرسوخ الديمقراطي قلما يحدث، وذلك لأسباب شتى (انظر الشكل ٧).

١٩٣ - ومنذ التسعينات أصبحت الحروب داخلية بالدرجة الأولى. وكانت حروبا وحشية، أودت بحياة ما يزيد على خمسة ملايين شخص. ولم تنتهك تلك الحروب الحدود بقدر ما انتهكت الأشخاص. وساد الاستهزاء بالاتفاقيات الإنسانية وأصبح المدنيون والعاملون في مجال المعونة أهدافا استراتيجية، وأُجبر الأطفال على أن يصبحوا قتلة. وهذه الحروب، التي يحركها في الغالب الطموح أو الجشع السياسي، كانت تستغل الاختلافات العرقية والدينية، وكانت تدعمها في كثير من الأحيان مصالح اقتصادية خارجية، ويغذيها سوق عالمي للأسلحة بالغ النشاط وغير شرعي إلى حد كبير.

١٩٤ - وفي أعقاب هذه الصراعات، بدأ ينشأ فهم جديد لفكرة الأمن. فمقتضيات الأمن، التي كانت في السابق تعني الدفاع عن إقليم الدولة ضد العدوان الخارجي، أصبحت اليوم تشمل حماية الجماعات والأفراد من العنف الداخلي.

١٩٥ - والحاجة إلى اتباع نهج فيما يتعلق بالأمن يكون أكثر تمحورا حول الإنسان يؤكدها استمرار المخاطر التي تسببها للبشرية أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي يوحي اسمها في حد ذاته بنطاقها وبالهدف المقصود منها إذا استخدمت في أي وقت من الأوقات.

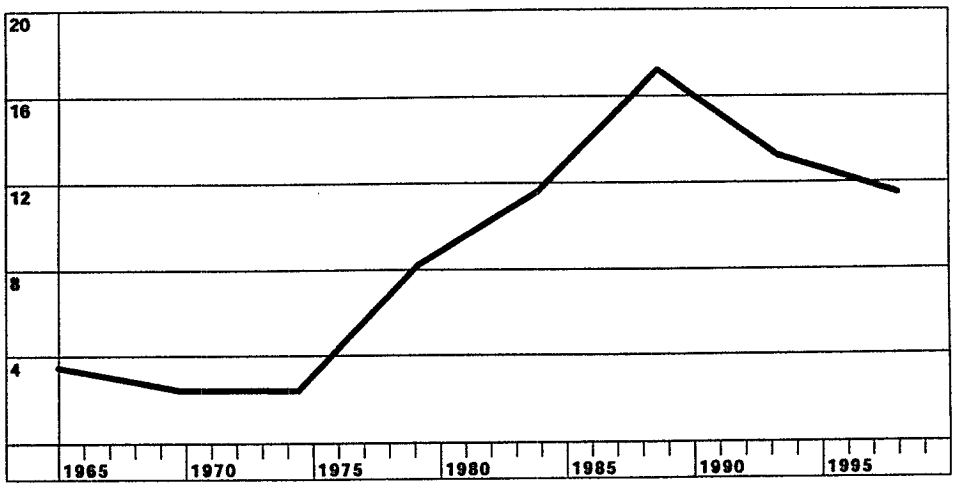

الشكل ٦
عدد اللاجئين في العالم، ١٩٦٥-١٩٩٨
(بالملايين)
المصدر: مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٠

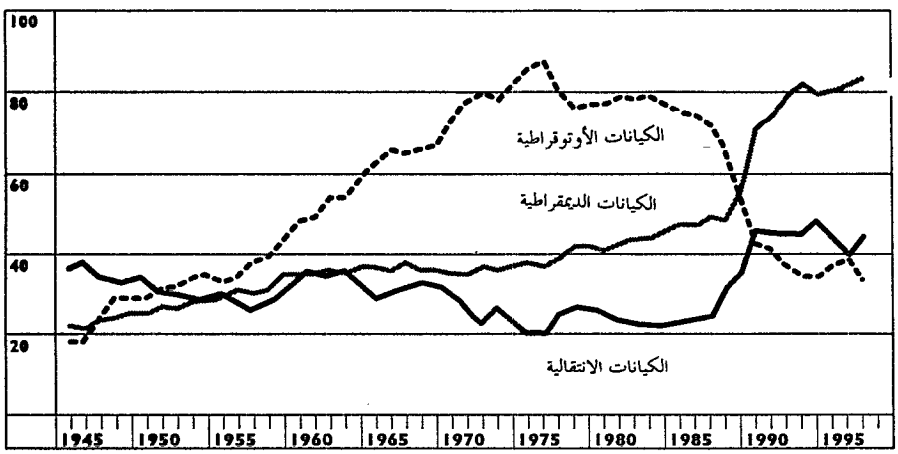

الشكل ٧
الكيانات السياسية الديمقراطية والأوتوقراطية
والانتقالية، ١٩٤٦-١٩٩٨
المصدر: Marshall، معلومات مستمدة من
بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات Polity III،
مركز التنمية واحتواء الصراعات على
الصعيد الدولي، جامعة ميريلاند، ١٩٩٩

١٩٦ -وعندما نتأمل المستقبل يتبين لنا أن استنفاد الموارد، ولا سيما شحة المياه العذبة، فضلا عن الأوجه الخطيرة لتدهور البيئة، يُنذر فعلا باحتمال تزايد التوترات الاجتماعية والسياسية بأشكال لا يمكن التنبؤ بها ولكنها تنطوي على خطورة.

١٩٧ -وباختصار، تقتضي منا هذه التحديات الأمنية الجديدة أن نفكر بطريقة مبتكرة ونكيف نهجنا التقليدية بغية تلبية احتياجات عهدنا الجديد بشكل أفضل. ولكن هناك قولا مأثورا يصح اليوم أكثر من أي وقت مضى، هو أن الوقاية بداية كل شيء.

ألف - اتقاء الصراعات المهلكة

١٩٨ -هناك اتفاق عام تقريبا على أن الوقاية خير من العلاج، وأن استراتيجيات الوقاية يجب أن تتصدى للأسباب الجذرية للصراعات ولا تقتصر ببساطة على أعراضها العنيفة. بيد أن توافق الآراء لا تقابله دائما إجراءات عملية. ويصعب على القادة السياسيين إقناع جماهيرهم في الداخل بسياسات الوقاية المستوردة من الخارج، ذلك لأن تكاليفها ملموسة وفورية أما فوائدها - المتمثلة في عدم وقوع حدث غير مرغوب فيه أو مأساوي مستقبلا - فيصعب عليهم أن يعبروا عنها ويصعب على الجماهير استيعابها. وبالتالي فإن الوقاية تشكل، أولا وقبل كل شيء، تحديا أمام القيادة السياسية.

١٩٩ -وإذا أردنا أن ننجح في اتقاء الصراعات المهلكة فلا بد أن نفهم أسبابها بوضوح. والحروب ليست جميعها متشابهة؛ لذلك ليست هناك استراتيجية وحيدة مجدية في كل الأحوال. فما هي أوجه الاختلاف في أنواع الحروب التي عانى منها الناس منذ بداية التسعينات؟

٢٠٠ -إن عدة صراعات كبرى في العقد الماضي كانت أساسا حروبا اندلعت حول خلافة الشيوعية، وقام خلالها زعماء غلاظ القلب باستغلال الأشكال البدائية للغاية للقومية العرقية والاختلافات الدينية من أجل البقاء في السلطة أو الاستحواذ عليها. والبعض من تلك الصراعات طواه التاريخ - إلى جانب أولئك الزعماء - والأمل معقود على أن ما تبقى منها سيطويه التاريخ قريبا. وأغلبية الحروب اليوم هي حروب فيما بين الفقراء. فما سبب ذلك؟

٢٠١ -إن ما تملكه البلدان الفقيرة من موارد اقتصادية وسياسية لاحتواء الصراعات أقل مما يملكه غيرها. فهي، على سبيل المثال، تفتقر إلى القدرة على تحويل مدفوعات ضخمة إلى جماعات أو مناطق الأقليات، وقد تخشى أن يكون جهاز الدولة لديها هشا بحيث لا يمكن أن يشجع تفويض السلطات؛ في حين أن هذين الأمرين من الأدوات الاعتيادية في البلدان الأغنى.

٢٠٢ -وهذا يعني أن كل تدبير ذكرته في الفرع السابق - أي كل خطوة تُتخذ من أجل تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي العريض القاعدة - هي خطوة صوب اتقاء الصراعات. لذلك يجب على جميع العاملين في مجال اتقاء الصراعات وفي مجال التنمية - أي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والحكومات ومنظمات المجتمع المدني - التصدي لهذه التحديات على نحو أكثر تكاملا.

٢٠٣ -وبإمكاننا إنجاز المزيد. ففي كثير من البلدان الفقيرة التي تعيش حالة حرب، يقترن الفقر بأوجه شقاق عرقي أو ديني حادة. وفي كل الأحوال تقريبا، لا تحظى حقوق الجماعات الأقل منزلة بالاحترام الكافي، ولا تشمل مؤسسات الحكم الجميع بالقدر الكافي، وينحو تخصيص موارد المجتمع إلى محاباة الزمرة المسيطرة وذلك على حساب غيرها.

٢٠٤ -والحل واضح، ولئن كان من الصعب تحقيقه عمليا: إنه تعزيز حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات وتطبيق ترتيبات سياسية تكون فيها كافة الجماعات ممثلة. والجراح

التي تقرحت لمدة طويلة لن تندمل بين عشية وضحاها. ولن يتسنى بناء الثقة أو إقامة حوارات في الوقت الذي تسدد فيه طعنات جديدة. وليست هناك حلول سريعة أو سبل مختصرة، وإنما من الضروري أن تقتنع كل جماعة بأن الدولة ملك للجميع.

٢٠٥ - وبعض الصراعات المسلحة التي تندلع اليوم سببها الجشع لا الظلم. والحرب باهظة التكلفة بالنسبة للمجتمع ككل ولكنها قد تعود على البعض بالفائدة. وكثيرا ما يكون المتنازع عليه هو السيطرة على الموارد الطبيعية، وكثيرا ما تكون للمخدرات علاقة بالأمر، ويقوم الجيران الانتهازيون بتأجيج الصراعات، وتتواطأ العناصر الفاعلة التابعة للقطاع الخاص - عن طريق شراء المكاسب غير المشروعة والمساعدة على غسل الأموال وتسريب الأسلحة بانتظام إلى منطقة الصراع.

٢٠٦ - وأفضل استراتيجية وقاية في هذا السياق هي الشفافية: أي "كشف الضالعين والتشهير بهم". ويتعين على عناصر المجتمع المدني الفاعلة أن تؤدي دورا كبيرا للغاية في هذا الصدد. ولكن على كل من الحكومات ومجلس الأمن أن يمارس مسؤولياته. ومن الضروري أيضا أن تضطلع الشركات العالمية، بما فيها المصارف، بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية.

٢٠٧ - ويأتي في ختام ذلك أن استراتيجيات الوقاية الناجحة تقتضي منّا كفالة عدم اندلاع الصراعات القديمة من جديد، وتقديم الدعم اللازم لبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. ويؤسفني أن أقول إننا لا نحظى تماما بذلك المستوى من الدعم في معظم بعثاتنا.

٢٠٨ - ولئن كانت الوقاية هي السمة الأساسية لجهودنا الرامية إلى تعزيز الأمن البشري، فإن من واجبنا الاعتراف بأن حتى أفضل استراتيجيات الوقاية والردع قد تفشل. لذلك قد تدعو الحاجة إلى تدابير أخرى. ومن هذه التدابير تعزيز التزاماتنا بحماية الضعفاء.

باء - حماية الضعفاء

٢٠٩ - بالرغم من وجود اتفاقيات دولية متعددة تهدف إلى حماية الضعفاء فإن الإيذاء الوحشي للمدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، في الصراعات المسلحة لا يزال مستمرا. وأصبحت المرأة معرضة بوجه خاص للعنف والاستغلال الجنسي، أما الأطفال فهم فريسة سهلة للسخرة وكثيرا ما يُفرض عليهم أن يصبحوا مقاتلين. وأضحى السكان المدنيون والهياكل الأساسية المدنية غطاء تحتمي به عمليات حركات التمرد، وأهدافا للانتقام، وضحايا للأعمال الوحشية الفوضوية التي كثيرا ما تعقب انهيار سلطة الدولة. وفي أشد الحالات تطرفا، يصبح الأبرياء هم الأهداف الرئيسية لممارسي التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

٢١٠ - ولقد درجت العادة على أن تتوقع الاتفاقيات الدولية من الدول أن تحمي المدنيين، ولكن هذا التوقع أصبح اليوم مهددا من وجوه شتى. أولا، لأن الدول تكون في بعض الأحيان هي الجهات الأساسية التي ترتكب أعمال العنف ضد نفس المواطنين الذين يلزمها القانون الإنساني بحمايتهم. وثانيا، لأنه كثيرا ما يجهل المقاتلون الذين لا يمثلون الدولة، ولا سيما في الدول المنهارة، القانون الإنساني أو كثيرا ما يستخفون به. وثالثا، لأن الاتفاقيات الدولية لا تعالج معالجة وافية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، مثل المشردين داخليا أو النساء أو الأطفال في حالات الطوارئ المعقدة.

٢١١ - ولتعزيز الحماية علينا أن نعيد تأكيد محورية القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وينبغي علينا أن نسعى جاهدين إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقوبة - ولهذا السبب يكتسب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هذا القدر

من الأهمية. وعلينا أيضا أن نستنبط استراتيجيات جديدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة.

٢١٢ - وقد تتضمن النُهُج الجديدة في هذا المجال إنشاء آلية لرصد امتثال جميع الأطراف لأحكام القانون الإنساني الدولي القائمة. وثمة حاجة إلى معايير قانونية أقوى لتوفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني. كما ينبغي الاهتمام بوضع اتفاقية دولية تنظم أعمال شركات الأمن الخاصة والعامة التي نشهد مشاركتها في الحروب الداخلية بأعداد متزايدة.

٢١٣ - ومن شأن زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات أن تساعد أيضا على تخفيف الآلام التي تخلفها حالات الطوارئ المعقدة وتخفيف أعبائها على السكان، ومن أمثلة ذلك برنامج يسمى "لـمّ شمل الأطفال"، وهو يساعد على لـمّ شمل الأطفال وذويهم الذين فرقتهم الحروب والكوارث الطبيعية (انظر الإطار ٧).

٢١٤ - وإذا صح لنا أن نكون على يقين من شئ فهو أنه بدون حماية الضعفاء ستكون مبادراتنا السلمية هشة وقائمة على الوهم، على حد السواء.

جيم - معالجة معضلة التدخل

٢١٥ - لقد ناشدت الدول الأعضاء، في خطابي الموجه إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، أن تتكاتف في السعي لوضع سياسات أفعل تستهدف إيقاف القتل الجماعي المنظم والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان. ومع أني شددت على أن التدخل يشمل سلسلة واسعة ومتصلة الحلقات من الاستجابات، تمتد من الدبلوماسية إلى الأعمال المسلحة، فإن أغلب الجدل الذي أثير في المناقشة التي أعقبت ذلك قد تعلق بهذا الخيار الأخير.

٢١٦ - إذ أبدى بعض الناقدين تخوفهم من أن يصبح مفهوم "التدخل الإنساني" غطاء لتدخل لا مسوغ له في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ورأى آخرون أن هذا المفهوم قد يشجع الحركات الانفصالية على أن تدفع الحكومات عمدا إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تكون مدعاة للتدخلات الخارجية التي من شأنها أن تدعم قضية هذه الحركات. ولاحظ فريق ثالث عدم الاتساق في ممارسة التدخل إلا لماما، وذلك بسبب الصعوبات المتأصلة فيه والتكاليف المرتبطة به، فضلا عما يُتصور أنه المصالح الوطنية - هذا إذا استثنينا أن الدول الضعيفة قد تكون عرضة للتدخل أكثر بمراحل من الدول القوية.

٢١٧ - إنني أدرك قوة هذه الحجج وأهميتها. كما أسلم بأن مبدأي السيادة وعدم التدخل يوفران الحماية الحيوية للدول الصغيرة والضعيفة. ولكني أوجه إلى الناقدين هذا السؤال: إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا وبسريبرينتشا - وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟

٢١٨ - إننا نواجه معضلة حقيقية. ولن ينكر إلا نفر قليل أن الدفاع عن الإنسانية والدفاع عن السيادة، كليهما، مبدآن ينبغي دعمهما. بيد أن ذلك لا يرشدنا، مع الأسف، إلى أي المبدأين ينبغي أن تكون له الغلبة عند حدوث تناقض بينهما.

٢١٩ - إن التدخل الإنساني مسألة حساسة، تكتنفها صعوبات سياسية، ولا يسهل إيجاد أجوبة لها. ولكن من المؤكد أنه ما من مبدأ قانوني - حتى مبدأ السيادة نفسه - يمكن أن يحمي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وحين يُرتكب

الإطار ٧

"لم شمل الأطفال": استخدام ثورة المعلومات في الاهتداء إلى الأطفال المفقودين

في الحروب والكوارث الطبيعية غالبا ما ينفصل الأطفال عن والديهم، ويمكن أن يمثل لم شملهم تحديا هائلا أمام وكالات المعونة. وقد تم تصميم مشروع لجنة الإنقاذ الدولية "لم شمل الأطفال" لحل هذه المشكلة. ويستخدم المشروع قاعدة بيانات مشتركة مفتوحة أمام جميع الوكالات في الميدان التي تسعى إلى لم شمل الأطفال المفقودين مع والديهم. ويمكن لهذه الوكالات أن تحيل البيانات والصور الفوتوغرافية للأطفال غير المصحوبين بالإضافة إلى طلبات البحث المقدمة من الوالدين. ويمكن إنجاز إجراءات البحث التي كانت تستغرق فيما مضى أشهرا في دقائق، مما يوفر على الأطفال والآباء قدرا كبيرا من الحزن العميق.

ولكي يحقق مشروع لم شمل الأطفال إمكاناته المرجوة، فإن جميع وكالات التعقب في المنطقة تحتاج إلى أن تتمكن من تقديم بيانات عن المفقودين ومن ثم الاهتداء إليهم واستعراضها بانتظام. وأسهل طريقة للقيام بذلك هي بالطبع عن طريق الإنترنت، إلا أن الصراعات المسلحة نادرا ما تحدث في أماكن توجد بها بنية أساسية قوية للإنترنت أو للاتصالات.

ففي كوسوفو، قامت لجنة الإنقاذ الدولية بإنشاء شبكة للإنترنت تستخدم كلا من السواتل واللاسلكي في بريشتينا (www.ipko.org). وكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعدة بعثات وطنية، وأغلبية المنظمات غير الحكومية، تكون موصولة بالإنترنت على مدى ٢٤ ساعة يوميا عبر الشبكة.

ونظرا لأن التكلفة الحدية لهذه التكنولوجيا منخفضة جدا، يتمكن المشروع أيضا من توفير الاستفادة بالإنترنت مجانا للجامعة والمستشفيات والمكتبات والمدارس ووسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وهكذا فإن المنظمات الدولية لا تحصل على وصلات قوية للاتصالات وتوفر أموالها فحسب، بل إنها تساعد بذلك أيضا على دعم المجتمع المدني في كوسوفو، وإقامة بنية أساسية للإنترنت من أجل كوسوفو في الأجل الطويل. وقد تم تسليم المشروع حاليا إلى منظمة غير حكومية محلية مستقلة تعتبر بالفعل قائمة على الدعم الذاتي تماما.

وقد يكون هذا المشروع بمثابة نموذج لحالات الطوارئ الإنسانية في المستقبل. وستستفيد المنظمات الدولية، عن طريق إقامة بنية أساسية مشتركة للإنترنت، من اتصالات أكثر موثوقية بتكلفة أقل بكثير وستتمكن من الاستفادة من الوصول المشترك إلى قواعد البيانات وغيرها من تطبيقات الإنترنت بغية تحسين فعاليتها.

وعندما تنتهي الأزمة، يمكن ترك البنية الأساسية في مكانها وتدريب السكان المحليين على صيانتها.

مثل هذه الجرائم وتستنفد المحاولات السلمية الرامية إلى وقفها، يكون على مجلس الأمن واجب أخلاقي بأن يتصرف حيالها نيابة عن المجتمع الدولي. وإذا كنا لا نستطيع حماية السكان في كل مكان، فليس ذلك سببا لأن نقف مكتوفي الأيدي حين نكون قادرين على حمايتهم. وينبغي أن يظل التدخل المسلح دائما بمثابة ملجأ أخير ، ولكنه خيار لا يجوز التخلي عنه في مواجهة القتل الجماعي.

دال – تعزيز عمليات السلام

٢٢٠ – بانتهاء المواجهة الناجمة عن الحرب الباردة وبانتهاء الشلل الذي أصاب مجلس الأمن من جرائها، أصبح عقد التسعينات عقدا اتسم بقدر كبير من النشاط بالنسبة للأمم المتحدة. فقد تجاوز عدد عمليات السلام المضطلع بها في ذلك العقد عدد العمليات المضطلع بها خلال العقود الأربعة السابقة مجتمعة، ووضعنا نُهُجا جديدة لبناء السلام فيما بعد انتهاء حالات الصراع، وأولينا اتقاء الصراعات أهمية جديدة.

٢٢١ – وتختلف عمليات حفظ السلام المعقدة في الوقت الراهن اختلافا شديدا عن عمليات حفظ السلام التقليدية التي كانت تركز أساسا على مراقبة عمليات وقف إطلاق النار. فهدف العمليات الحالية، في جوهره، يتمثل في مساعدة أطراف الصراع على السعي لتحقيق مصالحها مستعيضة عن الصراع بقنوات سياسية. ولذلك تساعد الأمم المتحدة على إنشاء المؤسسات السياسية وتعزيزها وعلى توسيع قاعدتها. ونحن نعمل جنبا إلى جنب مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين المحلية لتقديم الغوث في حالات الطوارئ، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإزالة الألغام، وتنظيم الانتخابات وإجرائها، وتشجيع ممارسات التنمية المستدامة.

٢٢٢ – وتمثل المساعدات الدولية المقدمة لإعادة بناء الاقتصاد مُكملا أساسيا لهذا العمل. فآمال الناس في المؤسسات الوليدة بل وفي عملية السلام نفسها ستخيب سريعا إذا لم يروا أي آفاق تنفتح لتحسين أوضاعهم المادية. وقد ساعد بناء السلام فيما بعد انتهاء حالات الصراع على الحيلولة دون انهيار كثير من اتفاقات السلام، وعلى إرساء أسس السلام المستدام.

٢٢٣ – ويمكننا القول بأننا قد حققنا قدرا لا يستهان به من النجاح في عمليات سلام نفذناها في العقد الماضي أو نحوه، بدأت في ناميبيا أولا في أواخر الثمانينات وشملت موزامبيق، والسلفادور، وجمهورية افريقيا الوسطى، وسلافونيا الشرقية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كما شملت كمبوديا حيث حققنا نجاحا جزئيا على الأقل. كما واجهنا حالات فشل مأساوية، كانت أشدها مرارة حالات رواندا وسقوط سربرينيتشا وغيرها من المناطق الآمنة في البوسنة. وقد ناقشت بصراحة وبقدر كبير من التفصيل، في تقريرين أصدرتهما في أواخر العام الماضي، الأسباب العديدة التي أدت إلى حالات الفشل هذه، ومن ضمنها الأسباب التي يمكن أن تُنسب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٢٤ – بيد أن الدول الأعضاء هي وحدها التي يمكنها إصلاح أوجه الضعف الهيكلي في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فالنظام الذي نتبعه عند الشروع في عمليات السلام قد شُبِّه في بعض الأحيان بفرقة إطفاء مؤلفة من متطوعين، بيد أن هذا الوصف ممعن في التبسيط. إذ يتعين علينا كلما شب حريق أن نوجد أولا معدات الإطفاء وأن نوفر الأموال اللازمة لتشغيلها قبل أن نشرع في إخماد النيران. ويكاد النظام الحالي يعوِّل تماما على ترتيبات طارئة تُتخذ في آخر لحظة وتؤدي لا محالة إلى التأخر في توفير الموظفين المدنيين تأخرا يفوق ما يحدث حتى في حالة العسكريين.

٢٢٥ - ورغم توصلنا إلى تفاهمات مع الدول الأعضاء لاتخاذ ترتيبات احتياطية عسكرية، فإن درجة توافر القوات المحددة لهذا الغرض لا يمكن التنبؤ بها كما لا يوجد سوى قلة قليلة منها بدرجة استعداد عالية. أما المعوقات من حيث الموارد فإنها تحول حتى دون قدرتنا على إيفاد عناصر مقر قيادة أي بعثة على وجه السرعة.

٢٢٦ - أما على الجانب المدني، فقد ذكرتنا كوسوفو وتيمور الشرقية تذكيرا قاسيا بمدى الصعوبة التي تكتنف تدبير الأفراد المؤهلين للبعثات. فمن أين لنا - إذا قصرنا الحديث على احتياجات إنفاذ القانون فحسب - أن نجد على وجه السرعة أفراد الشرطة، أو القضاة، أو الأشخاص الذين يديرون المؤسسات الإصلاحية؟ وفي هذا الصدد أيضا يلزم اتباع نهج أكثر انتظاما.

٢٢٧ - وحتى يتضح لنا بشكل أفضل أين نقف وكيف يمكن لنا أن نأمل في إحراز تقدم فيما يتعلق بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فقد أنشأت فريقا رفيع المستوى سيستعرض عمليات حفظ السلام من جميع وجوهها، ابتداء بالمفاهيم وانتهاء بالسوقيات. وسيقترح الفريق سبلا للمضي قدما تكون مقبولة سياسيا ومعقولة تنفيذيا.

٢٢٨ - وأتوقع أن يكتمل تقرير الفريق في الوقت المحدد حتى تتمكن جمعية الألفية من النظر في توصياته.

هاء - توجيه الجزاءات

٢٢٩ - لقد أنشأت الأمم المتحدة خلال التسعينات عددا من نظم الجزاءات لم يسبق له مثيل. والجزاءات، التي هي جزء لا يتجزأ من أحكام الميثاق المتعلقة بالأمن الجماعي، تتيح لمجلس الأمن وسيلة مهمة لإنفاذ قراراته تندرج في سلسلة إجراءات تتراوح بين الإدانة اللفظية المحضة واللجوء إلى القوة المسلحة. وتشمل الجزاءات حظر توريد الأسلحة، وفرض قيود تجارية ومالية، وقطع الروابط جوا وبحرا، والعزل الدبلوماسي.

٢٣٠ - وقد حققت الجزاءات درجات متفاوتة من الحفز على الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ففي بعض الحالات وجهت جهود قليلة، أو لم توجه أي جهود على الإطلاق، لمراقبة الامتثال وإنفاذه. وفي حالات كثيرة لم تتلق البلدان المجاورة، التي تتحمل قسطا وافرا من الخسائر الناجمة عن كفالة الامتثال، المساعدة من بقية المجتمع الدولي فسمحت بالتالي بإحداث فجوات في الجزاءات.

٢٣١ - وقد ووجهت مشكلة مختلفة عندما استهدفت جزاءات اقتصادية قوية وشاملة أنظمة حكم سلطوية. ففي هذه الحالات تكون المعاناة عادة من نصيب الشعب لا النخب السياسية التي تسبب سلوكها في المقام الأول في فرض الجزاءات. بل الواقع أن مَن يكونون في السلطة هم، على العكس من ذلك، الذين كثيرا ما يستفيدون من هذه الجزاءات، بقدرتهم على التحكم في أنشطة السوق السوداء وعلى الاستفادة منها، وباتخاذ الجزاءات ذريعة للقضاء على المصادر المحلية للمعارضة السياسية.

٢٣٢ - ولما كانت الجزاءات الاقتصادية قد أثبتت أنها وسيلة غير فعالة إلى هذا الحد، بل وتؤدي إلى نتائج عكسية، فقد سعى عدد من الحكومات وكثير من منظمات المجتمع المدني وهيئات الفكر والبحث في جميع أنحاء العالم إلى استكشاف وسائل تزيد فعاليتها من خلال توجيهها بطريقة أفضل. فقادت سويسرا جهدا يستهدف تصميم وسائل للجزاءات المالية الموجهة، ويتضمن صوغ التشريع الوطني النموذجي اللازم لتنفيذها، بينما تدعم ألمانيا أعمالا ترمي إلى إيجاد سبل تزيد من فاعلية حظر توريد الأسلحة وغيره من أشكال المقاطعة الموجهة. وأسهمت المملكة المتحدة وكندا أيضا في المناقشة الدائرة بشأن سبل توجيه الجزاءات بطريقة أكثر فعالية.

٢٣٣ - وقد بلغت هذه الجهود الآن مرحلة من التقدم تكفي لجعلها جديرة بأن تنظر فيها الدول الأعضاء بجدية. وإني أدعو مجلس الأمن، بصفة خاصة، إلى مراعاة هذه الجهود عند وضع وتطبيق نظم الجزاءات.

واو - مواصلة العمل على إجراء تخفيضات في الأسلحة

٢٣٤ - سجلت فترة ما بعد الحرب الباردة مكاسب ونكسات في مجال نزع السلاح. ومن الجوانب الإيجابية أن كلا من اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية واتفاقية الأسلحة الكيميائية دخل حيز النفاذ. كما أُبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجرى تعزيز الضمانات النووية، وتشمل الآن المناطق الخالية من الأسلحة النووية نصف الكرة الأرضية الجنوبي كله. وانخفض عدد الأسلحة النووية بنسبة النصف تقريبا منذ عام ١٩٨٢. كما انخفض الإنفاق العسكري العالمي بحوالي ٣٠ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ (انظر الشكلين ٨ و ٩).

٢٣٥ - لكن بقية الصورة أبعد عن أن تكون مشجعة بنفس القدر. إذ لم يحرز الكثير من التقدم الجدير بالذكر في مجال الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة. وتعرض نظام عدم الانتشار النووي لنكسات كبيرة نتيجة لبرامج الأسلحة النووية السرية، والتجارب النووية في جنوب آسيا، وعدم رغبة دول رئيسية في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٣٦ - وتزيد التطورات في مجال التكنولوجيا الحيوية من الخطر الكامن الذي تشكله الأسلحة البيولوجية، في حين تطول بدون لزوم المفاوضات المتعلقة بنظام التحقق المتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف لم يبدأ طيلة ثلاث سنوات متتالية أية مفاوضات نظرا لعدم تمكن أعضائه من الاتفاق على الأولويات في مجال نزع السلاح.

٢٣٧ - ولا أستطيع هنا استعراض كامل نطاق عملية الحد من الأسلحة. ولكني سأركز على فئتين من الأسلحة تثيران قلقا خاصا: فئة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها تتسبب حاليا في قتل أكبر عدد من الأشخاص في معظم الحزوب، وفئة الأسلحة النووية نظرا لقدرتها المروعة الكامنة والمستمرة على الدمار الشامل.

الأسلحة الصغيرة

٢٣٨ - إن عدد المقتولين بالأسلحة الصغيرة يتجاوز بكثير عدد المقتولين بجميع نظم الأسلحة الأخرى - ويتجاوز بكثير في معظم السنوات عدد المقتولين بالقنبلتين النوويتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي. ويمكن في الواقع وصف الأسلحة الصغيرة بأنها "أسلحة دمار شامل" بالنظر إلى ما تتسبب فيه من مجازر. ومع ذلك، وعلى عكس الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، لا يوجد حتى الآن نظام عدم انتشار عالمي للحد من انتشارها.

٢٣٩ - وانتشار الأسلحة الصغيرة ليس مجرد مسألة أمنية؛ فهو أيضا مسألة تمس حقوق الإنسان والتنمية. فانتشار الأسلحة الصغيرة يديم ويصعد الصراعات المسلحة. وهو يعرض العاملين في مجال حفظ السلام والمجال الإنساني للخطر. وهو يقوض احترام القانون الإنساني الدولي. ويهدد الحكومات الشرعية الضعيفة ويخدم الإرهابيين فضلا عن مرتكبي الجريمة المنظمة.

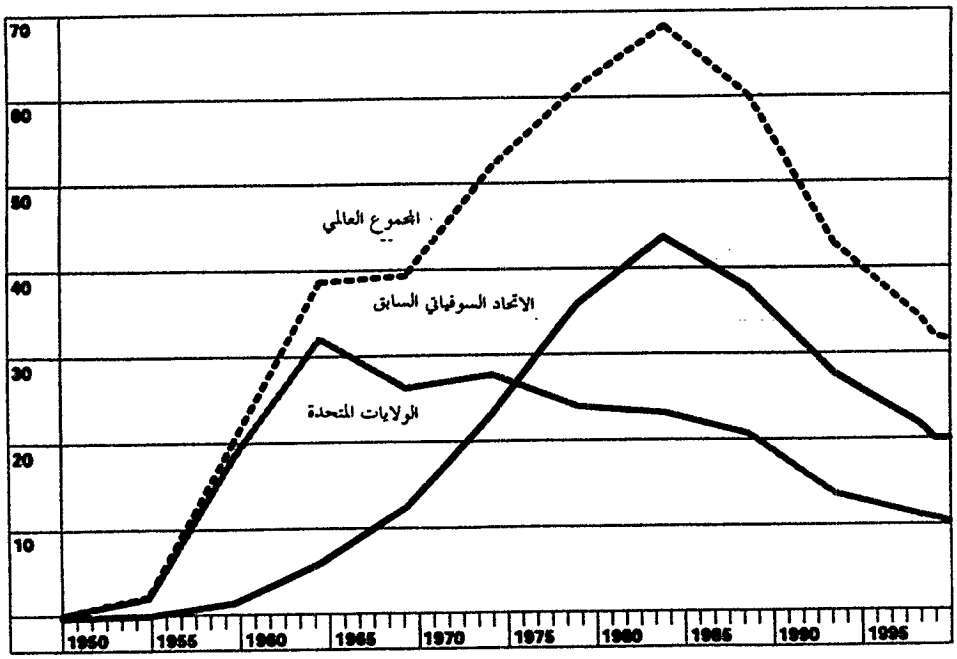

الشكل ٨
الأعداد التقديرية للمخزونات النووية، ١٩٥٠-٢٠٠٠
(بآلاف الأسلحة)
المصدر: مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ٢٠٠٠.

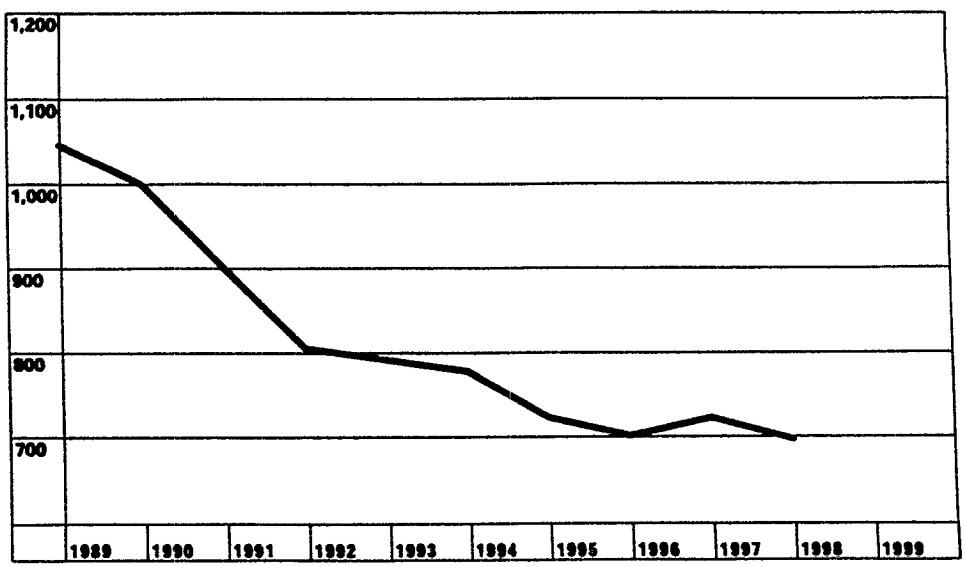

الشكل ٩
النفقات العسكرية على صعيد العالم، ١٩٨٩-١٩٩٨
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة)
ملاحظة: أرقام عام ١٩٩١ تقديرية
المصدر: معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، حولية المعهد لعام ١٩٩٩

٢٤٠ -وقد انتهى المطاف بالجزء الأكبر من فائض الحرب الباردة من الأسلحة الصغيرة في أخطر مناطق الصراع في العالم، ومع تزايد عدد الأسلحة المتداولة فقد انخفضت أسعارها مما سهل إمكانية الحصول عليها حتى في أفقر البلدان. فعلى سبيل المثال أصبح من الممكن في منتصف التسعينات في أجزاء من أفريقيا شراء بنادق هجومية مميتة بثمن دجاجة أو كيس من الذرة. وسيكون من الصعب تخفيض عدد المقتولين بهذه الأسلحة، ومن الأسباب الرئيسية لذلك العدد الهائل من الأسلحة المتداولة، والذي يقدر البعض أنه يصل إلى ٥٠٠ مليون.

٢٤١ -ويقدر أن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من تجارة العالم في الأسلحة الصغيرة شرعية - بيد أن الأسلحة المصدرة قانونا غالبا ما تشق طريقها إلى السوق غير المشروعة. وقد أصبحت مهمة الحد الفعال من الانتشار أصعب بكثير مما يجب وذلك بسبب السلوك غير المسؤول لبعض الدول، وعدم قدرة عدد آخر على القيام بهذه المهمة، إلى جانب حجاب السرية الذي يكتنف جزءا كبيرا من تجارة الأسلحة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لزيادة الشفافية في تحويلات الأسلحة إذا أريد أن نحرز أي تقدم. وأود أيضا أن أحثها على دعم اتخاذ تدابير لنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مثل وقف استيراد الأسلحة الخفيفة أو تصديرها أو صنعها في غرب أفريقيا.

٢٤٢ -وحتى إذا أمكن القضاء على جميع تحويلات الأسلحة، فإن المشكلة التي يطرحها وجود العديد من ملايين الأسلحة الصغيرة غير القانونية المتداولة بالفعل في مناطق الحروب القائمة في العالم سوف تبقى.

٢٤٣ -ونظرا لأن البلدان الفقيرة المعرضة للصراعات لا تملك في معظمها القدرة على كشف الأسلحة غير المشروعة ومصادرها، ربما يكون استخدام حوافز السوق طريقة واعدة أكثر من غيرها. فبرامج إعادة الشراء المباشرة ربما تحفز على الاستيراد من البلدان المجاورة، أما برامج التسديد غير النقدي فقد أثبتت نجاحها في ألبانيا وبنما والسلفادور وموزامبيق. إذ يمكن للأفراد في تلك البلدان أن يحصلوا، مقابل الأسلحة، على أدوات مثل آلات الخياطة والدراجات والمعازق ومواد البناء، كما وُفرت لمجتمعات محلية كاملة مدارس جديدة وخدمات الرعاية الصحية وعمليات إصلاح الطرق.

٢٤٤ -وينبغي لا للحكومات فحسب بل للقطاع الخاص أيضا المساعدة في تمويل مثل تلك البرامج. من شأن ذلك أن يشكل إسهاما مناسبا على وجه الخصوص من جانب الشركات الدولية التي لها وجود في المناطق المعرضة للصراعات.

٢٤٥ -والحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة خطوة أولى ضرورية نحو عدم انتشار الأسلحة الصغيرة. وينبغي إخضاع هذه الأسلحة لسيطرة الدول وإخضاع الدول للمساءلة عن تحويلها إلى غيرها. وستعقد الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ مؤتمرا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، آمل أن توجه فيه الدعوة إلى منظمات المجتمع المدني لكي تشارك مشاركة كاملة.

٢٤٦ -وإني أحث الدول الأعضاء على اغتنام هذا المؤتمر لبدء اتخاذ إجراءات جدية تقلص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٢٤٧ -ويمثل ما أبدى مؤخرا من تعبيرات عن القلق إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة علامة جديرة بالترحيب على الاعتراف بأهمية هذه المسألة، ولكن الكلمات وحدها لا تفعل شيئا لمنع ما يجري من ذبح لأشخاص أبرياء. والحوار أمر هام ولكن يجب أن نضارع التعبير البليغ عن القلق بإجراءات عملية جوهرية.

الأسلحة النووية

٢٤٨ -اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع الأسلحة النووية. فعندما راح توازن الرعب النووي ذو القطبين طي التاريخ، انحرف أيضا من الوعي الجماهيري على ما يبدو الشعور بالقلق إزاء الأسلحة النووية. ولكن ما زال هناك قرابة ٣٥ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية في ترسانات القوى النووية، وما زالت الآلاف منها منتشرة في حالة تأهب قصوى. وأي كان الأساس المنطقي الذي كان يقوم عليه وجود هذه الأسلحة في وقت ما فإنه قد تضاءل منذ فترة طويلة. كما أن القيود السياسية والأخلاقية والقانونية على استخدامها الفعلي تقوض كذلك فائدتها الاستراتيجية ولكن دون أن تقلل من مخاطر اندلاع حرب غير مقصودة أو مخاطر الانتشار.

٢٤٩ -واستمرار الدول الحائزة لأسلحة نووية في التأكيد على أن وجود هذه الأسلحة في حوزتها يعزز الأمن بينما يشكل وجود هذه الأسلحة في حوزة غيرها تهديدا للسلام العالمي لا يساعد على تحقيق هدف عدم الانتشار النووي.

٢٥٠ -ولو كنا نحرز تقدما مطردا نحو نزع السلاح لكانت هذه الحالة لا تبعث على نفس القدر من الفزع. ولكن العكس هو الصحيح لسوء الحظ. فمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية لم تتعطل فحسب، بل إنه لا تجري حاليا أية مفاوضات على الإطلاق تشمل العديد من آلاف الأسلحة الموجودة المسماة بالأسلحة النووية التكتيكية، ولا أسلحة أي قوة نووية أخرى غير أسلحة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٥١ -وعلاوة على ذلك ما لم توضع مخططات لنشر نظم دفاع من القذائف بموافقة جميع الأطراف المعنية فإن التقدم المحرز حتى الآن في الحد من عدد الأسلحة النووية قد يتعرض للخطر. وهناك حاجة إلى بناء الثقة لطمأنة الدول إلى أن قدراتها على الردع النووي لن تنتفي.

٢٥٢ -ونحن بحاجة، قبل كل شيء، إلى إعادة تأكيد الالتزام السياسي على أعلى المستويات بالحد من المخاطر الناشئة عن الأسلحة النووية القائمة وعن زيادة الانتشار.

٢٥٣ -وللمساعدة على تركيز الاهتمام على المخاطر التي نواجهها وعلى الفرص السانحة لنا للحد منها فإني أقترح النظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي رئيسي يساعد في تحديد سبل القضاء على المخاطر النووية.

خامسا - ضمان مستقبلنا

٢٥٤ - تعهد مؤسسو الأمم المتحدة، حسب ما جاء في الميثاق، بالدفع بالرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح - وفوق كل شيء التحرر من العوز ومن الخوف. إلا أنهم لم يكونوا ليتوقعوا في عام ١٩٤٥ الحاجة الملحة التي نواجهها اليوم إلى تحقيق هدف ثالث: حرية الأجيال القادمة في مواصلة العيش على هذا الكوكب. ونحن بصدد الإخفاق في إتاحة تلك الحرية. وبالعكس فإننا ننهب التراث المقبل لأطفالنا ثمنا لممارسات غير مستدامة بيئيا في الوقت الحاضر.

٢٥٥ - فالبيئة الطبيعية تؤدي لنا مجانا خدمات أساسية لا يستطيع جنسنا البشري البقاء بدونها. فطبقة الأوزون تمنع مرور الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس والتي تضر البشر والحيوانات والنباتات. وتساعد النظم الإيكولوجية على تنقية الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه. وهي تحوِّل النفايات إلى موارد، وتخفض مستويات الكربون في الجو التي تساهم لولا ذلك في ظاهرة الاحترار العالمي. ويوفر التنوع البيولوجي مستودعا وافرا من الأدوية والمنتجات الغذائية، ويحافظ على التنوع الجيني الذي يقلل من تعرضنا للآفات والأمراض. ولكننا نؤدي إلى تدهور، وفي بعض الحالات تدمير، قدرة البيئة على مواصلة توفير هذه الخدمات التي تديم الحياة بالنسبة لنا.

٢٥٦ - وخلال المائة عام الماضية، تحملت البيئة الطبيعية الضغوط التي فرضتها زيادة رباعية في أعداد البشر ونمو ثماني عشري في الناتج الاقتصادي العالمي. ومع توقع زيادة سكان العالم من الـ ٦ بلايين الحالية، إلى ٩ بلايين تقريبا بحلول عام ٢٠٥٠، تصبح احتمالات إلحاق ضرر بالبيئة غير قابل للإصلاح أمرا جليا. وتتوقف واحدة من كل وظيفتين على صعيد العالم - في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك - بصورة مباشرة على استدامة النظم الإيكولوجية. بل والأهم من ذلك أن صحة كوكب الأرض تتوقف هي الأخرى على تلك الاستدامة كما تتوقف عليها صحتنا.

٢٥٧ - وتعتبر الاستدامة البيئية هي التحدي الذي يواجه كل شخص. وفي البلدان الغنية تسمم المنتجات الفرعية للإنتاج الصناعي والزراعي التجاري التربة والمجاري المائية. وفي البلدان النامية تعتبر إزالة الأحراج على نطاق واسع، والممارسات الزراعية الضارة، والتوسع الحضري غير المنضبط الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي. ويسود الاعتقاد على نطاق واسع بأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي أحد المصادر الرئيسية لتغير المناخ العالمي، وأن احتراق الوقود الأحفوري هو مصدرها الرئيسي. ويستهلك خُمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان المصنعة نحو ٦٠ في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة، غير أن حصة العالم النامي ترتفع سريعا.

٢٥٨ - ويجب أن يكون هدفنا الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية للحاضر دون المساس بقدرة كوكب الأرض على توفير احتياجات الأجيال المقبلة.

٢٥٩ - ولقد أحرزنا تقدما منذ عام ١٩٧٢، عندما عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي لمعالجة القضايا البيئية. وحفز ذلك المؤتمر على إنشاء وزارات للبيئة في جميع أنحاء العالم، وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأدى إلى زيادة هائلة في عدد منظمات المجتمع المدني التي تتبنى الاهتمامات البيئية.

٢٦٠ - وبعد عشرين عاما هيأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الأسس لإبرام اتفاقات بشأن تغير المناخ والغابات والتنوع البيولوجي. واعتمد إطارا إرشاديا

للسياسات القصد منه المساعدة على تحقيق هدف التنمية المستدامة - في البلدان الغنية والفقيرة على السواء.

٢٦١ -ولعل أنجح اتفاق بيئي دولي وحيد حتى الآن هو بروتوكول مونتريال، الذي قبلت فيه الدول الحاجة إلى القضاء تدريجيا على استخدام المواد المستنفدة للأوزون (انظر الإطار ٨).

٢٦٢ -ومع ذلك فإن علينا أن نواجه حقيقة لا مفر منها، وهي: أن تحديات الاستدامة تطغى ببساطة على كفاية استجاباتنا. وفيما عدا الاستثناءات المشرفة، فإن استجاباتنا قليلة وصغيرة ومتأخرة للغاية.

٢٦٣ -والقصد من هذا الفرع هو نقل هذه الحقيقة إلى مؤتمر قمة الألفية بدرجة خاصة من الإلحاحية. ويتضح تدني الأولوية الممنوحة لهذه التحديات البالغة الخطورة بالنسبة للبشرية جمعاء من أن القضايا البيئية لم ينظر فيها جديا على الإطلاق في الأشهر الثمانية عشر تقريبا التي ناقشت خلالها الجمعية العامة المواضيع التي يتعين إدراجها في جدول أعمال مؤتمر القمة. وتعتبر القيادة على أعلى مستوى مسألة حتمية إذا ما أردنا أن نترك لأولادنا ولأولادهم من بعدهم كوكبا يمكنهم أن يعيشوا عليه.

٢٦٤ -وسيحل موعد مؤتمر المتابعة الذي يعقد كل عشر سنوات للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٢. ويحدوني الأمل في أن يستغل زعماء العالم الوقت المتبقي لتنشيط مناقشة مسألة الاستدامة والتمهيد لاعتماد إجراءات عملية وذات مغزى في ذلك الوقت.

ألف - مواجهة تغير المناخ

٢٦٥ -يزداد الغلاف الجوي للأرض احترارا بمعدل مطرد بعد أن زادت انبعاثات الكربون زيادة رباعية خلال نصف القرن الماضي وحده (انظر الشكل ١٠). وجاءت في العقدين الماضيين جميع السنوات الأربع عشرة الأشد حرارة منذ بدأت عمليات القياس المنهجية في الستينات من القرن التاسع عشر؛ وسجل صيف عام ١٩٨٨ الرقم القياسي في شدة الحرارة، وقد يثبت أن شتاء ١٩٩٩-٢٠٠٠ هو أشد فصول الشتاء دفئا. ومن المتوقع أن تواصل درجات الحرارة المتوسطة ارتفاعها بمقدار ١,٢ إلى ٣,٥ درجة مئوية (درجتين إلى ست درجات فهرنهايت) عن المعتاد خلال القرن الحالي - مما يؤدي إلى ذوبان الجليد والغطاء الثلجي القطبي، وإلى ارتفاع مستويات سطح البحار ويشكل تهديدات لمئات الملايين من سكان السواحل بينما يغرق الجزر المنخفضة كلية.

٢٦٦ -ونذر هذا المستقبل ظاهرة بالفعل. ونظرا لتسارع الاتجاه إلى الاحترار فقد أصبحت أنماط الطقس أكثر تقلبا وأكثر تطرفا، بينما ازدادت ضراوة الكوارث المتصلة بالطقس. وتجاوزت تكلفة الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٨ وحده تكلفة جميع الكوارث من هذا النوع التي وقعت في عقد الثمانينات مجتمعة (انظر الشكل ١١). وقُتل في ذلك العام عشرات الآلاف أغلبهم من الفقراء، وأجبر ما يقدر بـ ٢٥ مليون "لاجئ بيئي" على ترك منازلهم. وتفاقم الضرر الذي تسببت فيه هذه الكوارث نتيجة ممارسات بيئية لا يمكن احتمالها ونتيجة لتزايد عدد الفقراء الذين ليس لديهم خيار سوى أن يعيشوا في كنف ضرر - على السهول المعرضة للفيضانات وسفوح الجبال غير المستقرة وفي المباني غير الآمنة.

الإطار ٨

حماية طبقة الأزون: إحدى قصص النجاح البيئي

في مطلع السبعينات توافرت الأدلة على أن مركبات الكلوروفلوروكربون تضر بطبقة الأوزون في الجزء الأعلى من الغلاف الجوي (الستراتوسفير) وتزيد من مقدار الإشعاع فوق البنفسجي باء الذي يصل إلى سطح الأرض. ونظرا لأن طبقة الأوزون تحمي الإنسان والحيوان والنبات من الآثار الضارة للإشعاع فوق البنفسجي باء، فإن الزيادة المطردة في مركبات الكلوروفلوروكربون والمواد المستنفدة للأوزون الأخرى تشكل خطرا كبيرا محتملا على الصحة. بيد أن التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يحل المشكلة استغرق عقدا ونصف عقد من الجهود المكثفة على نحو متزايد.

وقد كان بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام ١٩٨٧ اتفاقا بيئيا دوليا يمثل نقطة تحول. وسجل نجاحا ملحوظا. فقد تم بحلول عام ١٩٩٦ في البلدان المتقدمة النمو التخلص من انتاج المواد المستنفدة للأوزون الأكثر ضررا، باستثناء عدد قليل من الاستعمالات الحرجة، وينبغي التخلص تدريجيا من تلك المواد بحلول عام ٢٠١٠ في البلدان النامية. وبدون هذا البروتوكول، كانت مستويات المواد المستنفدة للأوزون ستزيد عما هي عليه اليوم بأكثر من خمسة أمثال ، وكانت مستويات الإشعاع فوق البنفسجي باء السطحية ستتضاعف عند خطوط العرض الوسطى في نصف الكرة الشمالي. ومن المتوقع وفقا للتقديرات الراهنة أن يستعيد تركيز مركبات الكلوروفلوروكربون في طبقة الأوزون مستويات ما قبل عام ١٩٨٠ بحلول عام ٢٠٥٠.

وقبل هذا البروتوكول لم تتوصل المفاوضات الحكومية الدولية وحدها من تعبئة الدعم الكافي لاتخاذ التدابير اللازمة البعيدة المدى. إلا أن الضغوط المكثفة التي فرضتها منظمات المجتمع المدني، وتقديم أدلة علمية دامغة – واكتشاف ثقب الأوزون الضخم فوق القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) – أدت في نهاية المطاف إلى إيجاد التوافق الضروري في الآراء لتوقيع الاتفاق.

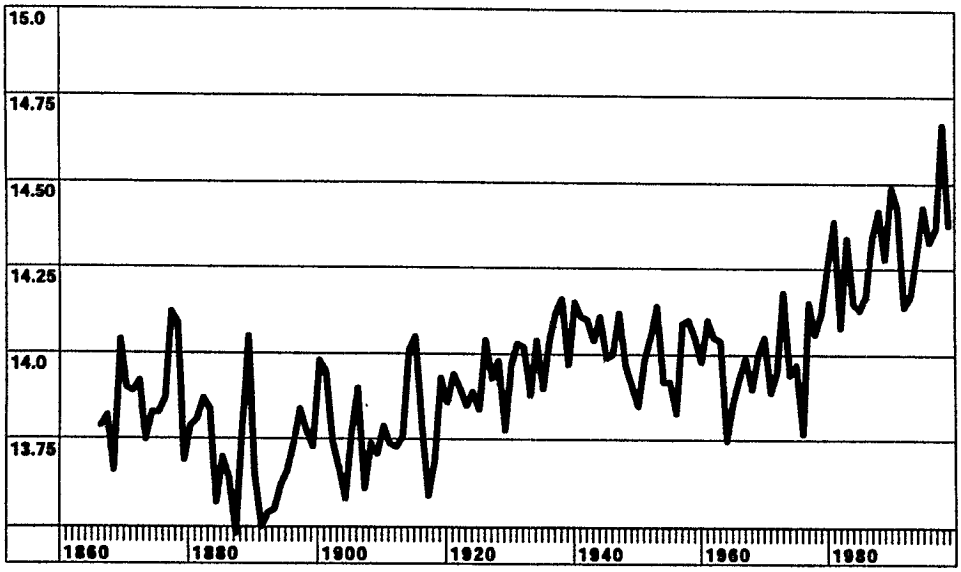

الشكل ١٠
متوسط درجة حرارة سطح الأرض، ١٨٦٠-١٩٩٨
(بالدرجات المئوية)
المصدر: معهد غودارد، معهد الرصد العالمي، ١٩٩٩

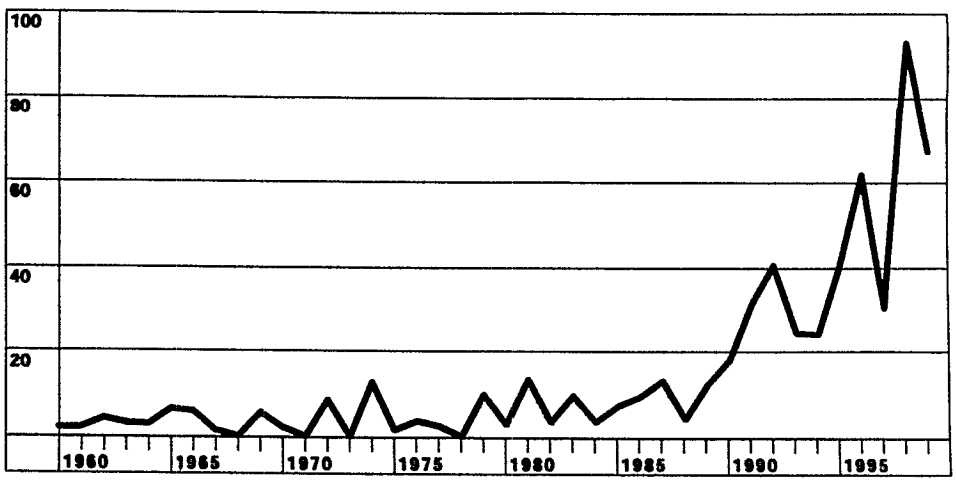

الشكل ١١
الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية المتصلة بالأحوال الجوية، على صعيد العالم، ١٩٦٠-١٩٩٨
(بلايين دولارات الولايات المتحدة، ١٩٩٧)
المصدر: مجموعة "ميونيخ ري" لإعادة التأمين

٢٦٧ -ويتطلب خفض خطر الاحترار العالمي، فوق كل شيء، خفض انبعاثات الكربون. وينتج معظم هذه الانبعاثات عن احتراق الوقود الأحفوري، الذي لا يزال يوفر أكثر من ٧٥ في المائة من الطاقة على صعيد العالم. ويهدد عدد السيارات المتزايد سريعا في أنحاء العالم بزيادة أكبر فأكبر في الانبعاثات. وهناك حاجة جلية إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على الموارد المتجددة.

٢٦٨ -وستساعد على ذلك زيادة تطوير تكنولوجيا خلية الوقود وتكنولوجيا التربين الذي يعمل بطاقة الريح، وكذلك التكنولوجيات الفلطاضوئية والمنتمية لجيل واحد. وفي العالم النامي، ولا سيما في المناطق الريفية غير المتصلة بشبكات الطاقة، فإن تكاليف الخلايا الشمسية والطاقة الريحية الآخذة في الهبوط سريعا تنطوي على إمكانات توفير الطاقة للفقراء بتكاليف معقولة، ومن ثم تزيد الإنتاج الزراعي وتولد الدخل كذلك.

٢٦٩ -وسيتطلب تثبيت معدلات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي عند مستوى يعتبر مأمونا إجراء تخفيضات كلية قدرها ٦٠ في المائة أو أكثر من انبعاثات "غازات الاحتباس الحراري" التي تعتبر مسؤولة عن الاحترار العالمي. ولم تتوافر للمجتمع الدولي حتى الآن الإرادة السياسية المطلوبة لإجراء التغييرات اللازمة.

٢٧٠ -وسيمثل تنفيذ بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ تقدما ملموسا بإلزامه البلدان المصنعة بتحقيق أهداف يمكن التحقق منها للحد من الانبعاثات وخفضها بما يقل متوسطه بنسبة ٥ في المائة عن معدلات عام ١٩٩٠، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وإذ يسلم البروتوكول بالجذور الاقتصادية لمشكلة تغير المناخ، فإنه يسعى إلى إشراك القطاع الخاص في البحث عن حلول. وهو يقوم بذلك مستخدما آليات للسوق تقدم حوافز لخفض الانبعاثات، وتحفز تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية فستساعدها على تحقيق أنماط تصنيع أكثر استدامة (انظر الإطار ٩).

٢٧١ -وعلى الرغم من أن الجيل الأول من أهداف كيوتو يمثل مجرد خطوة نحو ما هو مطلوب لخفض الاحترار العالمي، فإن تحقيقها سيؤدي إلى خفض شديد في المعدلات الحالية لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (انظر الشكل ١٢). والتبكير باتخاذ إجراءات أمر أساسي. وبدون تحقيق نجاح لن يكون هناك حافز كبير لما يجب أن يعقبها من جولات أخرى للحد من الانبعاثات، وهي جولات يلزم أن تشارك فيها البلدان النامية مشاركة متزايدة.

الإطار ٩

استخدام الحوافز الاقتصادية للحد من الاحترار العالمي وتشجيع الاستثمار في البلدان النامية

تعد مواجهة تحدي تغير المناخ إحدى أهم مهام القرن الحادي والعشرين. فهي تقتضي إجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات ما يسمى بغازات الدفيئة (الاحتباس الحراري) التي تسبب الاحترار العالمي. وهذا بدوره سيقتضي استخدام تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة في ميدان الطاقة والنقل والصناعة إذا أردنا بلوغ الأرقام المستهدفة لتخفيض تلك الغازات التي حددها بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. ويمكن تحقيق التخفيضات بعدد من الوسائل. ومن أكثر هذه الوسائل براعة آلية التنمية النظيفة التي تعود بالفائدة على كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

وتتيح آلية التنمية النظيفة للبلدان الصناعية الحصول على أرصدة دائنة للانبعاثات مقابل توظيف الاستثمارات الرفيقة بالمناخ في البلدان النامية التي تؤدي إلى تخفيض مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الموجودة من قبل. وتحسب هذه الأرصدة الدائنة للانبعاثات ضمن الأرقام المستهدفة التي يتعين على الدول الصناعية أن تبلغها.

وتوفر إمكانية الحصول على أرصدة دائنة للانبعاثات حوافز للبلدان الغنية كي توظف استثمارات تتسم باقتصاد الطاقة في البلدان الفقيرة. ومن شأن ضرورة التحقق من وفورات الانبعاثات وتوثيقها أن توفر حوافز لإنشاء صناعة جديدة للخدمات مخصصة لهذه المهمة. ويساعد الاستثمار الملائم للمناخ على بناء الاستدامة في البلدان النامية.

وتسعى آلية التنمية النظيفة وغيرها من آليات كيوتو إلى استخدام الحوافز من أجل إشراك القطاع الخاص في المهمة الحيوية المتمثلة في الحد من الاحترار العالمي. كما أنها تنسجم إلى حد كبير جدا مع روح العصر.

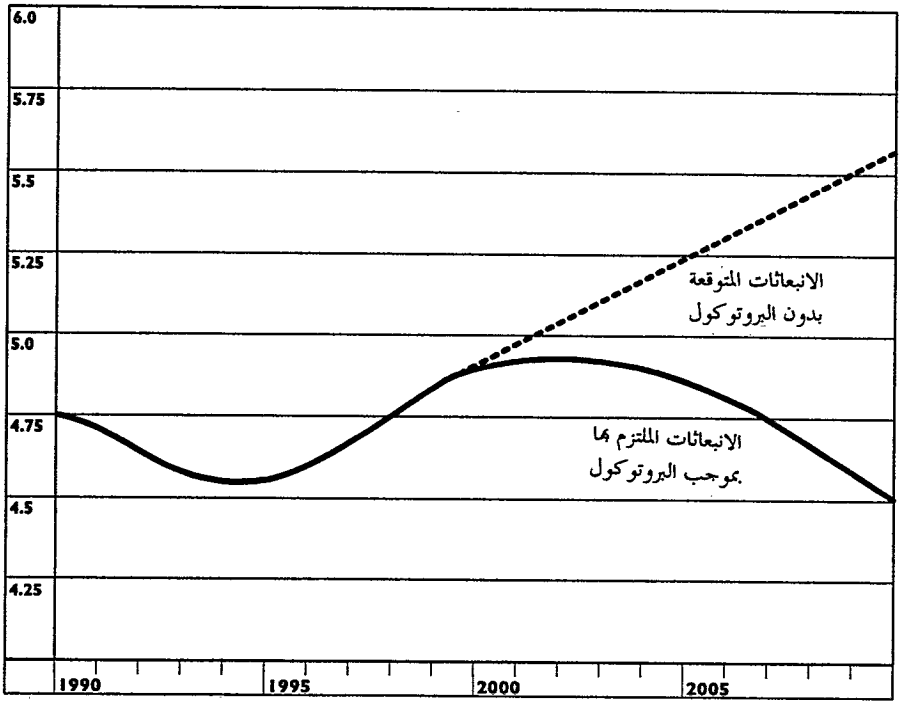

الشكل ١٢
التأثير المتوقع لبروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري
(بآلاف ملايين الأطنان من الكربون)
المصدر: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠٠٠

٢٧٢ - وإني أهيب بمؤتمر قمة الألفية أن يدعو إلى اعتماد وتنفيذ بروتوكول كيوتو. وأحث على وجه التحديد الدول التي تلزم تصديقاتها لإدخاله حيز النفاذ على أن تتخذ الإجراءات اللازمة في حينها لبدء نفاذه بحلول عام ٢٠٠٢، وذلك كاحتفال مناسب بما أحرزناه من تقدم منذ ستكهولم عام ١٩٧٢ وريو عام ١٩٩٢.

٢٧٣ - وهناك في عدة مجالات أخرى تحديات عاتية لا زلنا نفتقر إلى استجابات ملائمة تماما لها.

باء - مواجهة أزمة المياه

٢٧٤ - ارتفع الاستهلاك العالمي من المياه العذبة ارتفاعا سداسيا بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٩٥ - وهو أكثر من ضعف معدل نمو السكان. ويعيش نحو ثلث سكان العالم بالفعل في بلدان تواجه ضغطا فيما يتعلق بالمياه - أي يتجاوز فيها الاستهلاك ١٠ في المائة من إجمالي الإمدادات. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن اثنين من كل ثلاثة أشخاص

على كوكب الأرض سيعيشون في هذه الأحوال بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٧٥ - وتوفر الإمدادات الجوفية المياه لنحو ثلث سكان العالم. ويعتبر الاستغلال الذي لا يمكن احتماله، وإن كان إلى حد كبير غير ملحوظ، لهذه الموارد من المياه مصدرا للقلق الشديد. وينتشر سحب المياه الجوفية بكميات أكبر من قدرة الطبيعة على تجديدها في أجزاء من شبه الجزيرة العربية، والصين، والهند، والمكسيك، والاتحاد السوفياتي السابق، والولايات المتحدة. وفي بعض الحالات تهبط مناسيب المياه الجوفية بمعدل يتراوح بين متر وثلاثة أمتار سنويا. وفي عالم يأتي فيه ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من إنتاج الأغذية من أراض تعتمد على الري، تعتبر هذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي.

٢٧٦ - وهناك بالفعل منافسة وطنية شرسة على المياه من أجل الري وتوليد القوى الكهربائية في بعض مناطق العالم، ومن المحتمل أن تشتد ضراوة نظرا لاستمرار عدد السكان في النمو. وأكثر المناطق تأثرا اليوم بقلة المياه هي منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، غير أن منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ستنضم إليهما خلال نصف القرن التالي نظرا لأن عدد سكانها سيتضاعف بل وسيصبح ثلاثة أمثال ما هو عليه حاليا.

٢٧٧ - والنقص الشديد في المياه العذبة ليس المشكلة الوحيدة. فالإسراف في استخدام المخصبات والتلوث الكيميائي يهددان كلا من نوعيه المياه والصحة العامة. وأصبح أكثر من خمس الأرصدة السمكية في المياه العذبة معرضا بالفعل للخطر أو في خطر بسبب التلوث أو التغير الذي اعترى موئله.

٢٧٨ - ويتمثل أخطر تحد مباشر في أن أكثر من بليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، بينما يفتقر نصف البشرية لمرافق الصرف الصحي الملائم. وفي بلدان عديدة نامية ليست مجاري الأنهار المارة بالمدن الكبرى أنظف كثيرا من المجاري المفتوحة. وأثر ذلك على الصحة مدمر للغاية.

٢٧٩ - وتتسبب المياه غير المأمونة وسوء الصرف الصحي في الإصابة بما يقدر بـ ٨٠ في المائة من مجموع الأمراض في العالم النامي. ويتجاوز المعدل السنوي للوفيات ٥ ملايين، وهو عشرة أمثال عدد القتلى في الحروب، في المتوسط، سنويا. وأكثر من نصف الضحايا من الأطفال. وليس هناك تدبير وحيد أقدر على خفض الإصابة بالأمراض وإنقاذ حياة السكان في العالم النامي من توفير المياه المأمونة والصرف الصحي الملائم للجميع.

٢٨٠ - ولقد درس المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٠، مجموعة من الأهداف القابلة للتحقيق واقعيا تتعلق بالمياه والصرف الصحي. وأدعو إلى أن يقر مؤتمر قمة الألفية هذه الأهداف وأن يبنى عليها في السنوات المقبلة.

٢٨١ - وبالتحديد فإني أحث مؤتمر القمة على اعتماد هدف تخفيض نسبة من يعوزهم الحصول المستدام على موارد المياه المأمونة والميسورة بمقدار النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥.

٢٨٢ - ولوضع حد للاستغلال غير المستدام لموارد المياه تلزمنا استراتيجيات لإدارة المياه على الصعيد الوطني والصعد المحلية. وينبغي أن تشمل تلك الاستراتيجيات هياكل للأسعار تعزز المساواة والكفاءة معا. ونحتاج إلى "ثورة زرقاء" في الزراعة تركز على زيادة الإنتاجية بالنسبة لكل وحدة مياه - "محصول أكبر مقابل كل قطرة" - كما نحتاج إلى استراتيجية أفضل كثيرا لإدارة مستجمعات الأمطار والسهول المعرضة للفيضانات. بيد أن أيا من هذا لن يحدث

بدون حملات لإذكاء الوعي العام وللتعبئة توضح للناس نطاق وأسباب أزمات المياه الراهنة والوشيكة.

جيم – حماية التربة

٢٨٣ – لا يوجد من حيث المبدأ سبب يجعل الأرض غير قادرة على تحمل عدد يزيد كثيرا على عدد سكانها الحاليين. على أن الحاصل هو أن توزيع التربة الجيدة وظروف النمو المواتية لا يتفق وتوزيع السكان. ويؤدي التدهور المتزايد في نوعية الأراضي إلى تفاقم تلك المشكلة. وتتأثر مساحة مقدارها حوالي بليوني هكتار من الأراضي، أي ما يساوي تقريبا مجموع مساحة كندا والولايات المتحدة معا، بتدهور التربة بفعل الإنسان، مما يهدد سبل العيش لما يقرب من بليون من البشر. والأسباب الرئيسية لهذا التدهور هي الملوحة الناجمة عن الري، وتآكل التربة الناجم عن الإفراط في الرعي وإزالة الأحراج، ونضوب التنوع البيولوجي. وقد قدرت التكلفة المباشرة وحدها، متمثلة في الدخل السنوي الضائع، بما يزيد على أربعين بليون دولار في السنة.

٢٨٤ – وفي كل عام تتدهور حالة مساحة إضافية من الأراضي الزراعية قدرها ٢٠ مليون هكتار بحيث لا يمكنها إنتاج المحاصيل أو تُفقد نتيجة للامتداد الحضري. على أن من المتوقع على مدى السنوات الثلاثين المقبلة أن يتضاعف الطلب على الأغذية في البلدان النامية. ومن الممكن زراعة أراض جديدة بل وسوف تزرع، إلا أن كثيرا منها هامشي، ومن ثم أكثر عرضة للتدهور.

٢٨٥ – وقد حالت الزيادات التي حدثت في إنتاجية المزارع والتي دعمتها أنواع النباتات الجديدة ذات الغلة العالية، وزيادة استخدام الأسمدة تسع مرات، دون تحقق سيناريوهات يوم الحساب التي ظهرت في السبعينات وتنبأت بوقوع مجاعة – ولكن كثيرا ما كان ذلك بتكلفة باهظة على حساب البيئة. وقد تباطأ معدل الزيادة في الإنتاجية الزراعية على الصعيد العالمي تباطؤا شديدا في التسعينات، ولم تتمتع بفوائدها مطلقا بلدان منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كذلك فإن انعدام الحيازة المضمونة للأرض تمثل عائقا خطيرا أمام تحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة التربة.

٢٨٦ – وفي الوقت ذاته من المتوقع زيادة سكان العالم بما يزيد على ٣ بلايين نسمة بحلول منتصف القرن، وسيكون أكبر نمو في البلدان التي توجد بها بالفعل أكبر أعداد من السكان الجوعى وأشد الأراضي الزراعية إجهادا.

٢٨٧ – وهكذا يواجه العالم تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي العالمي في المستقبل. فعلماء النباتات لا يستطيعون في الوقت الراهن تكرار الزيادات الكبيرة في غلة النباتات التي حققوها في العقود الأخيرة، وتدهور الأراضي آخذ في الازدياد، وعائدات استخدام الأسمدة تتناقص في كثير من المناطق، وهناك معوقات خطيرة للتوسع في الري.

٢٨٨ – وقد يساعد التقدم في مجال التكنولوجيا البيولوجية الزراعية البلدان النامية عن طريق استنباط أنواع من المحاصيل تقاوم الجفاف والملوحة والآفات. بيد أنه لم يتم بعد تقييم الأثر البيئي للتكنولوجيا تقييما كاملا، كما لا تزال هناك أسئلة كثيرة لم يعثر بعد على إجابات لها، لا سيما فيما يتصل بالسلامة البيولوجية.

٢٨٩ – وإني أعتزم تجميع شبكة عالمية رفيعة المستوى معنية بالسياسات العامة لتناول هذه المسائل وغيرها من المسائل المثيرة للجدل المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بزيادة استخدام التكنولوجيا البيولوجية والهندسة البيولوجية.

٢٩٠ – وبطبيعة الحال لا يتعين على كل بلد أن ينتج كل غذائه. فمن الممكن مواجهة حالات النقص في الإمدادات عن طريق الاستيراد من البلدان التي لديها فائض غذائي، وهذه ممارسة عامة آخذة في التزايد. بيد أن هذا لا يعتبر،

فيما عدا معونة الطوارئ، حلا لحالات العجز في إنتاج الأغذية إلا إذا كانت البلدان والشعوب المحتاجة للأغذية لديها القوة الشرائية اللازمة للحصول عليها. وطبقا لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فإن ما لا يقل عن ٨٢ بلدا تفتقر إلى تلك الموارد.

دال - الحفاظ على الغابات ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي

٢٩١ - لا يزال تزايد السكان والنمو الاقتصادي يدفعان دفعا بالطلب العالمي على منتجات الغابات الذي لا يبدو أن بالإمكان إشباعه. فقد فُقد نحو ٦٥ مليون هكتار من الغابات في العالم النامي فيما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بسبب الإفراط في قطع الأشجار والتحويل إلى أراض زراعية، والأمراض، والحرائق. وكان الطلب المرتفع على الأخشاب في البلدان المصنعة عاملا رئيسيا وراء هذا النضوب.

٢٩٢ - وبالرغم من هذا فإن نمو الطلب لا يلزم أن يؤدي بالضرورة إلى ازدياد تدمير الغابات. فمن الممكن تحقيق زيادات كبيرة فيما يتعلق بالكفاءة في إنتاج الورق والمنتجات الخشبية؛ كما أن التوسع في عملية التدوير يتيح الحفاظ على المواد ويمكن أن يؤدي النشر الالكتروني إلى توفير الورق. وإعادة زراعة الغابات تلبي الاحتياجات من الخشب في المستقبل، وتساعد على امتصاص الكربون من الجو فتقلل بذلك من الاحترار العالمي، وتعزز التحكم في الفيضانات، وتساعد على منع تآكل التربة.

٢٩٣ - وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي ليست مسألة حفظ واضحة بذاتها كما هي الحال في مسائل تلوث الشواطئ، أو احتراق الغابات، أو توسع الصحاري، وإن كانت لا تقل إن لم تزد عنها أهمية. والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي ضروري لتوفير الأمن الغذائي في المدى الطويل، لأن النباتات البرية تعد مصادر جينية لمقاومة الأمراض والجفاف والملوحة.

٢٩٤ - وأهمية التنوع البيولوجي لا تقتصر على الزراعة وحدها. فالأدوية المستمدة من النباتات توفر الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ٣ بلايين من البشر، وتمثل صناعة عالمية قيمتها عدة بلايين من الدولارات سنويا. بيد أنه في الوقت الذي يزداد فيه الوعي العلمي و التجاري بقيمة الأدوية المستمدة من النباتات تتعرض النباتات لتهديد متزايد. فطبقا لدراسة استقصائية حديثة لما يقرب من ربع مليون نوع من النباتات، يواجه واحد من كل ثمانية منها خطر الانقراض. كذلك يتهدد الخطر بقاء ٢٥ في المائة من أنواع الثدييات في العالم و ١١ في المائة من أنواع الطيور. وما دامت إزالة الغابات، وتدهور الأراضي والمياه، والاعتماد على محصول واحد في الزراعة، مستمرة في الزيادة، فسوف تستمر زيادة الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي.

٢٩٥ - وما زال إجهاد مصائد الأسماك في المحيطات مستمرا، بالرغم من العدد الكبير من الاتفاقات التنظيمية القائمة. فقد زادت المحاصيل السمكية خمس مرات تقريبا خلال نصف القرن الأخير، مع أن ٧٠ في المائة تقريبا من مصائد الأسماك في المحيطات مستغلة إما استغلالا كاملا أو استغلالا مفرطا. وممارسات صيد الأسماك غير المنظمة، القائمة على فكرة أن كل شيء من نصيب الفائز ويستخدم فيها ما يسمى بسفن تجهيز الأسماك، والتي كثيرا ما تتلقى دعما كبيرا من الحكومات، تؤدي إلى الإفراط في استغلال مصائد الأسماك في المحيطات كما يمكن أن تؤدي إلى تدمير سبل العيش للجماعات الصغيرة التي تعتمد على صيد الأسماك، ولا سيما في العالم النامي. ويمكن حماية المياه الساحلية من أساطيل صيد الأسماك الأجنبية التي لا تخضع للتنظيم، ولكنها تواجه تهديدات مختلفة. فأرصدة التكاثر السمكي وأراضي تفريخ السمك مهددة في كثير من المناطق بسبب التدهور المتزايد

للشعاب المرجانية. ويواجه أكثر من نصف الشعاب المرجانية في العالم مخاطر في الوقت الراهن نتيجة للأنشطة البشرية.

٢٩٦ - ويمثل الانهيار الكامل لكثير من مصائد الأسماك التي كانت ذات قيمة يوما ما دليلا دامغا على ضرورة وجود نظام لإدارة المحيطات يكون أكثر استدامة وإنصافا. والاعتراف بأهمية الحفاظ آخذ في الازدياد، ولكن لا يمكن أن يزدهر إلا إذا تعاونت الحكومات مع صناعة صيد الأسماك لدعمه.

هاء - بناء أخلاقيات جديدة للإشراف العالمي

٢٩٧ - إن للأزمات الإيكولوجية التي نواجهها أسبابا كثيرة تشمل الفقر والإهمال والشراهة، وتشمل فوق ذلك إخفاق الحكم. وليس لهذه الأزمات حلول سهلة أو حلول واحدة.

٢٩٨ - وعلاوة على ذلك، فهناك من الأسباب ما يحمل على توقع مفاجآت إيكولوجية غير سارة في المستقبل. وجدير بالذكر أنه لا الاحترار العالمي ولا نضوب طبقة الأوزون كان مدرجا على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد باستكهولم في عام ١٩٧٢. كما لم يكن بوسع أحد أن يتنبأ في عام ١٩٧٠ بأن تكلفة الكوارث الطبيعية ستزداد بنسبة ٩٠٠ في المائة فيما بين الستينات والتسعينات.

٢٩٩ - صحيح أن ضروب التقدم التكنولوجي التي لا يمكن تصورها اليوم قد تساعد على مواجهة بعض التحديات البيئية التي نواجهها، وربما ستحقق ذلك فعلا، وعلينا يقينا أن نوفر الحوافز لزيادة احتمالات حدوثها. ولكن من الحماقة أن نركن إلى ذلك.

٣٠٠ - وهكذا يظل السؤال قائما: ما الذي ينبغي أن تكون عليه أولوياتنا؟ إني أوصي بأربع أولويات.

٣٠١ - فأولا، يلزم بذل جهود كبيرة في مجال التثقيف العام. إذ أن الإدراك الحقيقي للتحديات التي نواجهها منخفض بصورة تبعث على القلق الشديد. ومع تزايد عدد من يعيشون منا في المدن معزولين عن الطبيعة تزداد الحاجة إلى المزيد من الوعي. وعلى المستهلكين في كل مكان أن يدركوا أن اختياراتهم كثير ما تكون لها عواقب بيئية هامة.

٣٠٢ - ولقد كانت منظمات المجتمع المدني حتى الآن تتحمل جانبا كبيرا من عبء عملية التوعية. فبكل همة والتزام ورغم قلة الموارد، قامت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة بالدعوة للقضايا البيئية في محافل النقاش العامة أينما عقدت تقريبا. على أن للمدارس والجامعات أيضا دورا حاسما في زيادة وعي الجمهور، كما أن على الحكومات نفسها أن تزيد من مساهماتها.

٣٠٣ - ثانيا، يتعين إجراء تغيير جذري في الموضع الذي تشغله القضايا البيئية في عملية تقرير السياسات. فالحكومات تعامل البيئة عادة كفئة منعزلة يعهد بها إلى وزارة قليلة الشأن نسبيا. وهذه عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. وبدلا من ذلك يتعين دمج البيئة على نحو أفضل في السياسة الاقتصادية العامة. وأضمن سبيل لتحقيق ذلك الهدف هو تعديل نظم الحسابات القومية بحيث تبدأ في توضيح التكاليف والفوائد البيئية الحقيقية - أي تتحول نحو المحاسبة "الخضراء".

٣٠٤ - واليوم، عندما تقوم المصانع بإنتاج السلع ولكنها في خلال ذلك تضخ الملوثات في الأنهار أو في الغلاف الجوي، تقيس الحسابات القومية قيمة السلع ولكنها لا تقيس التكاليف التي تتسبب فيها الملوثات. وهذه التكاليف غير المقيسة قد تفوق بكثير في الأجل الطويل الفوائد المقيسة التي تتحقق في الأجل القصير. ولن يكون بوسع السياسات

الاقتصادية أن تكفل استدامة التنمية إلا إذا كانت انعكاسا لمحاسبة أوفى.

٣٠٥ -ولقد كان نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل، الذي بادرت إليه الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، ردا على هذا التحدي. وهو يعزز الحسابات القومية التقليدية بحسابات عن الموارد الطبيعية وتدفق الملوثات. وهذه المعلومات الإضافية تمكن الحكومات من صوغ السياسات الاقتصادية، ومراقبتها على نحو أكثر فعالية، ومن إصدار قواعد تنظيمية أكثر فعالية فيما يتعلق بالبيئة، ومن وضع استراتيجيات أنجع لإدارة الموارد، ومن استخدام الضرائب والإعانات على نحو أكفأ.

٣٠٦ -وعلى الرغم من أن نظام المحاسبة الخضراء هذا لا يزال في طور التكوين، فإن بعض الحكومات قد طبقته في بلدانها بالفعل. فقد بدأت حكومة الفلبين في استخدامه في عام ١٩٩٥. ويستخدم عناصر منه ٢٠ بلدا أو نحو ذلك من بلدان الشمال والجنوب. وإنني أشجع الحكومات على النظر بعناية في نظام المحاسبة الخضراء هذا، وإيجاد السبل لإدماجه في حساباتها القومية.

٣٠٧ -ثالثا، إن الحكومات هي وحدها القادرة على سن القوانين البيئية وإنفاذها، واستحداث حوافز أكثر رفقا بالبيئة تستجيب الأسواق لها. وكمثال واحد لذلك، تستطيع الحكومات أن تجبر الأسواق على العمل لصالح البيئة إذا قطعت عن الأنشطة الضارة بالبيئة مئات البلايين من الدولارات التي تقدمها لها كل عام في شكل إعانات. وثمة وسيلة أخرى وهي التوسع في استخدام "الضرائب الخضراء" استنادا إلى مبدأ "الملوث يدفع".

٣٠٨ -كما أن إيجاد حوافز جديدة يشجع على نشوء صناعات جديدة تماما تعمل بإخلاص على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة واتباع غير ذلك من الممارسات الرفيقة بالبيئة. وعلى سبيل المثال أوجد نجاح بروتوكول مونتريال سوقا واسعا للبرادات ومكيفات الهواء التي لا تضر بطبقة الأوزون. ومن الحماقة الشديدة إغفال الدور الإيجابي الهائل الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في التشجيع على التغيير البيئي.

٣٠٩ -ويأتي في ختام ذلك أنه يستحيل وضع سياسة بيئية فعالة ما لم تستند إلى معلومات علمية سليمة. وإذا كان جمع البيانات قد حقق تقدما كبيرا في مجالات عديدة فإنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في معرفتنا. وعلى وجه الخصوص، لم يحدث أبدا إجراء تقييم عالمي شامل للنظم الإيكولوجية الرئيسية في العالم. واستجابة لهذه الحاجة جاءت مبادرة التقييم الألفي للنظم الإيكولوجية المعتزم القيام به والذي يمثل جهدا تعاونيا دوليا رئيسيا يرمي إلى تحديد مدى سلامة كوكبنا. ويحظى هذا التقييم بتأييد العديد من الحكومات فضلا عن تأييد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو (انظر الإطار ١٠).

٣١٠ -وإني أدعو الدول الأعضاء إلى المساعدة في توفير الدعم المالي اللازم للتقييم الألفي للنظم الإيكولوجية والمشاركة فيه مشاركة فعالة.

٣١١ -وتتفاوت تفاوتا شديدا المشاكل البيئية التي تواجهها مناطق العالم المختلفة والتي تتطلب حلولا مختلفة. على أن شعوب كوكبنا الصغير تشترك على الأقل في رؤيتها للمأزق الذي تجد نفسها فيه: فهي تريد من حكوماتها أن تفعل المزيد لحماية بيئتها. وهي تطلب هذا من أجل نفسها، وتطلبه أكثر من أجل أبنائها ومن أجل مستقبل الكوكب ذاته. وإزاء المخاطر غير العادية التي تواجهها البشرية، لا يمكن أن تكون هناك فرصة أنسب من بدء القرن الجديد لنقطع على أنفسنا - شعوبا وحكومات - عهدا بالتقيد بأخلاقيات جديدة للحفاظ على البيئة وتحمل أمانة الإشراف عليها.

الإطار ١٠

لماذا نحتاج إلى تقييم الألفية للنظم الايكولوجية العالمية

لقد ازداد وعينا، خلال العقود الثلاثة الماضية، بأن النظم الايكولوجية الطبيعية التي تعتمد عليها حياة البشر تتعرض للخطر. إلا أننا لا نزال نفتقر إلى معرفة تفصيلية بمدى الأضرار - أو أسبابها. بل الواقع أن معلوماتنا في بعض الحالات، كما في حالة البيانات المتعلقة بنوعية المياه العذبة، على سبيل المثال، أقل حاليا مما كان لدينا من معلومات قبل ٢٠ عاما وذلك بسبب بسبب التخفيضات القصيرة النظر التي جرت في برامج رصد البيئة.

ويجب أن تستند أي سياسة بيئية صالحة إلى بيانات علمية موثوقة. ولكفالة إتاحة هذه البيانات لمقرري السياسات، فإننا نحتاج إلى إجراء تقييم عالمي شامل حقا لحالة النظم الايكولوجية الرئيسية الخمسة: الغابات، وشبكات المياه العذبة، والمراعي، والمناطق الساحلية، والنظم الايكولوجية الزراعية.

وتسعى مبادرة ''تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية'' المقترحة الى إجراء تقييم من هذا القبيل. وهناك مبادرة اتخذها معهد موارد العالم والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن هيئات أخرى، ستستفيد من موارد البيانات الحالية وتقوم بتجميعها وبتشجيع الأبحاث الجديدة لسد الفجوات المعرفية المفقودة.

ويعد تقييم الألفية للنظم الايكولوجية بتحقيق فوائد هامة لكثير من أصحاب المصالح. فهو سيزود الأطراف في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنظم الايكولوجية بإمكانية الحصول على البيانات التي يحتاجون إليها لتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الاتفاقيات. وستتمكن الحكومات الوطنية من الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها للوفاء باشتراطات تقديم التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية. وسيؤدي التقييم إلى تعزيز القدرات اللازمة لسياسات الإدارة المتكاملة للنظم الايكولوجية وإتاحة الفرصة أمام الدول النامية لتحسين إمكانية الحصول على مجموعات البيانات العالمية. وسيستفيد القطاع الخاص عن طريق تمكنه من إجراء تنبؤات أكثر استنارة. وسيزود منظمات المجتمع المدني بالمعلومات التي تحتاج إليها لتحميل الشركات والحكومات مسؤولية الوفاء بالتزاماتها البيئية.

ويعتبر تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية مثالا بارزا على نوع التعاون العلمي والسياسي الدولي الذي تمس الحاجة اليه لخدمة مقاصد قضية التنمية المستدامة.

سادسا - تجديد الأمم المتحدة

٣١٢ - ليس في وسع الأمم المتحدة وحدها أن تتصدى لأي من التحديات التي ذكرتها. فهي تمس المجتمع الدولي بأسره وتتطلب من كل واحد منا أن يقوم بدوره. لكن شعوب العالم ستجد أن مواجهة هذه التحديات بدون منظمة قوية وفعالة مسألة صعبة إلى أبعد الحدود.

٣١٣ - والتساؤل عما إذا كانت شعوب العالم تملك تحت تصرفها مثل هذه المنظمة تتوقف الإجابة عليه في نهاية الأمر، الآن وفيما مضى، على التزام حكوماتها إزاء تلك المنظمة. فالدول الأعضاء كانت، ولا تزال، هي الركيزة الأساسية للأمم المتحدة.

٣١٤ - وعلينا، ونحن نستعد لعقد قمة الألفية، أن نؤكد من جديد المقاصد التي قامت المنظمة أصلا لتحقيقها. ولكن علينا أيضا أن نفكر في طرق مبدعة تعزز بها الأمم المتحدة بحيث يصبح بإمكانها خدمة الدول والشعوب على وجه أفضل في العهد الجديد.

٣١٥ - واليوم، لم تعد الشؤون العالمية حكرا على وزارات الخارجية، كما لم تعد الدول هي المصدر الوحيد لحل المشاكل العديدة التي يواجهها كوكبنا الصغير. فهناك جهات فاعلة كثيرة غير الدول، جهات متنوعة ومتزايدة النفوذ، انضمت إلى صناع القرار الوطنيين لاستنباط أشكال جديدة في إدارة العالم. وكلما ازدادت المشكلة التي نواجهها تعقيدا كلما ازداد احتمال وجود منظمات غير حكومية ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص ووكالات متعددة الأطراف تعمل مع الدول ذات السيادة للعثور على حلول تتفق حولها الآراء، سواء كانت المشكلة تتمثل في التفاوض على حظر الألغام الأرضية، أو وضع حدود للانبعاثات التي تسهم في ظاهرة الاحترار العالمي، أو إنشاء محكمة جنائية دولية.

٣١٦ - وأعتقد أنه لا بد من استراتيجيتين لتحقيق إمكانيات منظمتنا في السنوات القادمة.

٣١٧ - أولا، إن مواردنا الخاصة كمنظمة محدودة جدا، لكن موارد المجتمعات التي نخدمها أكبر بكثير. ومن ثم علينا أن نسعى جاهدين إلى عدم اغتصاب دور الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة العالمية، بل أن نقوم بينها بدور أكثر فعالية كحافز على التغيير والتنسيق. فأهم دور حيوي لنا هو حفز العمل الجماعي على الصعيد العالمي.

٣١٨ - ثانيا، إن الأمم المتحدة - شأنها شأن جميع المؤسسات الأخرى في العالم اليوم - عليها أن تستغل استغلالا كاملا الوعد العظيم الذي يمثله عصر المعلومات. فالثورة الرقمية قد أطلقت العنان لموجة لم يسبق لها مثيل من التغيير التكنولوجي، وهي قادرة، إذا استخدمت استخداما مسؤولا، على أن تزيد إلى حد كبير فرصنا في القضاء على الفقر وتحقيق أهدافنا الأخرى ذات الأولوية على نحو أفضل. وإذا كان المراد تحقيق هذا فعلينا في الأمم المتحدة أن نُقبل على التكنولوجيات الجديدة بحماس يتجاوز حماسنا لها في الماضي.

ألف - تبيُّن مواطن قوتنا الأساسية

٣١٩ - عندما أنشئت الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن في جو الفوران الذي أعقب الحرب العالمية فإنها كانت تعبيرا عن أعظم آمال البشرية في إقامة مجتمع يسوده العدل والسلام. وهي لا تزال تجسد ذلك الحلم. فنحن لا نزال المؤسسة العالمية الوحيدة التي تستمد شرعيتها ونطاقها من عضويتها العالمية وتشمل ولايتها التنمية والأمن وحقوق الإنسان والبيئة. والأمم المتحدة بهذا المعنى فريدة من نوعها في الشؤون العالمية.

٣٢٠ - إننا منظمة لا تملك قدرة عسكرية مستقلة، ومواردها في المجال الاقتصادي متواضعة نسبيا. ومع ذلك، فإن نفوذنا وتأثيرنا في العالم يفوقان بأشواط ما يعتقده كثير من الناس - بل ويفوقان في كثير من الأحيان ما ندركه نحن. وهذا النفوذ غير مستمد من ممارسة أي نوع من السلطة، بل هو مستمد من قوة القيم التي نمثلها؛ من دورنا في المساعدة على وضع المعايير العالمية والمحافظة عليها؛ ومن قدرتنا على إثارة اهتمام العالم وحفزه إلى العمل؛ ومن الثقة التي نتمتع بها لما نقوم به فعلا على أرض الواقع لتحسين حياة الناس.

٣٢١ - ومن السهل ألا تقدر أهمية المبادئ والمعايير حق قدرها. ولكن في غضون العقود التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة، أثّر التقبل المتزايد للمعايير الجديدة تأثيرا عميقا في حياة ملايين عديدة من البشر. فالحرب التي كانت في وقت من الأوقات أداة عادية من أدوات فن الحكم باتت الآن أداة محظورة على الصعيد العالمي إلا في ظروف محددة جدا. والديمقراطية، التي طالما عارضتها الأنظمة الاستبدادية بذريعة أو بأخرى، لم تنتشر في معظم أرجاء العالم فحسب وإنما أضحت تعتبر الآن أكثر أشكال الحكم شرعية وأكثرها تفضيلا. وحماية حقوق الإنسان الأساسية، التي كانت في وقت من الأوقات تعتبر من اختصاص الدول ذات السيادة وحدها، أضحت الآن شاغلا عالميا يتخطى الحكومات والحدود.

٣٢٢ - لقد كانت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات تسودها أحيانا المشاحنات. ورغم ذلك فقد أدت دورا أساسيا في تحقيق توافق في الآراء حول المعايير وإيجاد حلول عملية للقضايا الكبيرة المثارة وقت انعقادها. وليس هناك مكان آخر استطاع فيه المجتمع الدولي ككل صوغ استجابات يمكن أن يتفق عليها الجميع أو معظمهم بشأن تحدي العولمة البازغ. وهذه الاستجابات بالذات هي الأساس الذي يحاول هذا التقرير البناء عليه في واقع الأمر.

٣٢٣ - وشهدت الآونة الأخيرة طفرة في الحملات عبر الوطنية الدائرة حول موضوع واحد والرامية إلى تعزيز المعايير وإقامة النظم القانونية، مثل الحملة التي أفضت إلى عقد اتفاقية حظر الألغام الأرضية، أو الحملة التي أفضت إلى الاتفاق الذي عقد في العام الماضي بشأن زيادة تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد ساعدت هذه الحملات، التي جرت في كثير من الأحيان بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على زيادة وعي المجتمع الدولي وعلى تغيير سلوك الدول حيال عدد كبير من القضايا العالمية الهامة.

٣٢٤ - وتقوم الأمم المتحدة بدور لا يقل عن ذلك أهمية، وإن يكن غير معروف عموما، في وضع المعايير العالمية التي بدونها لا تستطيع المجتمعات الحديثة قط أداء وظائفها، وفي المحافظة على تلك المعايير. فمنظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، تضع معايير جودة لصناعة المواد الصيدلانية في سائر أنحاء العالم. ويقوم المكتب العالمي للأرصاد الجوية بجمع البيانات المتعلقة بالطقس من فرادى الدول ويعيد توزيعها عليها، مما يحسن بدوره إمكانية التنبؤ بالطقس العالمي. وتتولى المنظمة العالمية للملكية الفكرية حماية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع خارج بلدان منشئها. وتتبع حقوق شركات الطيران التجارية في التحليق عبر الحدود من اتفاقات تفاوضت بشأنها منظمة الطيران المدني الدولي. وتساعد اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في ضمان اتساق المعايير المحاسبية.

٣٢٥ - ويستحيل في الواقع تخيل عالمنا المتسم بالعولمة بدون مبادئ وممارسات التعددية التي يقوم عليها. فقد حل اقتصاد عالمي مفتوح محل التنظيم الحكومي الصارم لكل الاقتصاد؛ وتقلصت تدريجيا أهمية الأحلاف العسكرية المتنافسة، في الوقت الذي زادت فيه قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى قرارات في أغلب الأحيان؛ وباتت الجمعية العامة أو تجمعات

كبيرة من الدول أو من منظمات المجتمع المدني تعالج الهموم المشتركة للإنسانية - تلك هي بعض الأمارات التي تدل، رغم عدم اكتمالها وتعثرها، على وجود نظام متعدد الأطراف لا غنى عنه في حالة حركة.

٣٢٦ - وإذا ألقينا نظرة طويلة إلى الوراء لوجدنا أن اتساع رقعة سيادة القانون كانت هي الأساس الذي قام عليه معظم التقدم الاجتماعي الذي تحقق خلال الألفية الأخيرة. وبطبيعة الحال فإن هذا المشروع لم يكتمل بعد، وخصوصا على الصعيد الدولي. وما زالت جهودنا الرامية إلى تعميقه مستمرة. ودعم سيادة القانون يعززه توقيع البلدان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتصديقها عليها. والبعض يمتنع عن ذلك لأسباب تتعلق بالجوهر، لكن عددا أكبر بكثير لا يملك الخبرة والموارد اللازمة، ولا سيما عندما يتطلب الأمر سن تشريع وطني يضفي على الصكوك الدولية قوة القانون.

٣٢٧ - ومن ثم فإني أطلب إلى جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة تقديم ما يلزم من المساعدة التقنية لتمكين كل من يرغب من الدول من المشاركة على نحو تام في النظام القانوني العالمي الناشئ.

٣٢٨ - وسنقوم بتوفير تسهيلات خاصة في مؤتمر قمة الألفية لرؤساء الدول أو الحكومات لتمكينهم من إضافة توقيعاتهم على أي معاهدة أو اتفاقية مودعة لدى الأمين العام.

٣٢٩ - وقد صحب تطور المعايير العالمية تطور في المؤسسات أيضا. ففي السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، شهدنا إنشاء محكمتين مخصصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، استجابة للقلق المتزايد لدى المجتمع الدولي إزاء ما وقع فيهما من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتصميما منه على إنهاء "ثقافة الإفلات من العقاب".

٣٣٠ - وإني أحث بقوة جميع البلدان على أن توقع وتصدق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كي تتوطد وتزدهر المكاسب التي تحققت في مجال تقديم المسؤولين عن اقتراف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة.

٣٣١ - ولا بد للأمم المتحدة هي الأخرى من أن تكيف نفسها وفقا لتغير العصر. وأحد المجالات البالغة الأهمية في هذا الصدد، وهو مجال سبق أن أشرت إليه، هو إصلاح مجلس الأمن. فالمجلس يجب أن يعمل على نحو فعال، ولكنه يجب أن يتمتع أيضا بشرعية غير مشكوك فيها. وهذان المعياران يحددان المجال الذي يتعين أن يُلتمس الحل في نطاقه. **وإني أحث الدول الأعضاء على أن تتصدى لهذا التحدي دون إبطاء.**

٣٣٢ - ونحن بحاجة أيضا إلى تكييف أعمالنا التداولية بحيث تتحقق لها الاستفادة التامة من مساهمات المجتمع المدني. وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني بالفعل إسهاما هاما في صوغ المعايير العالمية وفي الدفاع عنها (للاطلاع على عدد المنظمات غير الحكومية انظر الشكل ١٣). ومن الواضح أن الأمم المتحدة وشعوب العالم يمكن أن تستفيد فائدة جمة من مواصلة فتح أبواب المنظمة لهذا المصدر الحيوي للطاقات والخبرات، مثلما استفدنا بالفعل من توثيق الروابط المؤسسية وأصر التعاون العملي مع البرلمانات الوطنية.

٣٣٣ - ولذا أود أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تستطلع السبل الممكنة لتحسين هذه العلاقات. وكخطوة أولى على هذا الطريق، يمكن أن يطلب إلى فريق من الخبراء، يضم ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، أن يعد دراسة عن "أفضل الممارسات" المبتكرة فيما يتعلق بإسهام تلك المنظمات في أعمال الأمم المتحدة بجميع جوانبه. ويمكن أن تشكل هذه الدراسة أساسا لاعتماد طرق جديدة لإشراك المجتمع المدني على نحو أوفى في مسعانا المشترك.

الشكل ١٣

عدد المنظمات الدولية غير الحكومية (بالآلاف)

المصدر: اتحاد المنظمات الدولية ومعهد الرصد العالمي، ١٩٩٦-١٩٩٩

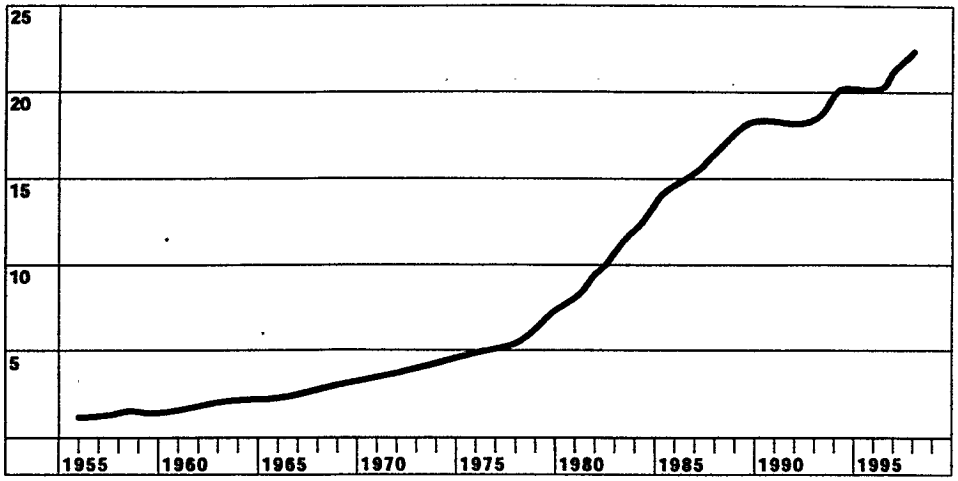

٣٣٤ -وقد أصبحت الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة عنصرا بالغ الأهمية أيضا في النجاحات التي حققناها في الآونة الأخيرة، وقد نوهت إلى ذلك في عدة مواضع من هذا التقرير.

باء - التواصل الشبكي من أجل التغيير

٣٣٥ -إن الإيقاع السريع الذي يتسم به التغير حاليا كثيرا ما يتجاوز قدرة المؤسسات الوطنية والدولية على التكيف معه. والتغير يعتري عديدا من الأشياء في وقت واحد بحيث أصبح من المستحيل على أي منظمة بمفردها أن تلاحق هذه التغيرات كلها، خصوصا وأن التغيرات أصبحت تتخطى الحدود التقليدية التي كانت قائمة بين التخصصات الأكاديمية وميادين الخبرة الفنية.

٣٣٦ -وقد يكمن جزء من الحل فيما يسمى بـ"شبكات السياسات العالمية" التي بدأت تظهر مؤخرا. وهذه الشبكات، أو فلنقل الائتلافات من أجل التغيير، تجمع ما بين المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والحكومات الوطنية، سعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

٣٣٧ -وأحيانا تكون المنظمات الدولية في صدارة هذه الائتلافات، مثل منظمة الصحة العالمية في حالة الحملة المسماة "رد الملاريا على أعقابها"، أو مكتب الأمين العام في حالة "الميثاق العالمي" مع القطاع الخاص.

٣٣٨ -وهناك حالات أخرى تكون القوة المحركة فيها حفنة من الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، كما في حالة الحملة الرامية إلى حظر الألغام الأرضية. وفي التحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين يضطلع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية بالأدوار الرئيسية. ولكن في كل حالة من هذه الحالات تعطى هذه الائتلافات الخلاقة المرنة معنى جديدا لعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، بتبيانها أن الحكم العالمي ليس عملية لا طائل منها. فجميع الأطراف في أي شبكة من هذا القبيل تجد أن تأثيرها يزداد بمشاركتها فيها.

٣٣٩ - والدول، على وجه الخصوص، تستفيد من الانضواء في شبكات السياسات العالمية لأنها تستطيع أن تحقق عن طريق التعاون ما يستحيل عليها تحقيقه منفردة.

٣٤٠ - وعلى الرغم من أن شبكات السياسات العالمية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة عديدة، فإنها تشترك في عدد من الخصائص. فهيكلها ليس هرميا ومنابر التعبير فيها مفتوحة أمام المجتمع المدني. وتساعد هذه الشبكات على وضع برامج عالمية، وتحديد إطار للمناقشات، وزيادة الوعي العام. وهي تسهم في تنمية المعارف ونشرها، عن طريق الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت، وتيسر بقدر أكبر التفاوض والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير العالمية الجديدة، كما أنها توجد أنواعا جديدة من الآليات لتنفيذ ورصد تلك الاتفاقات.

٣٤١ - وضلوعنا مع شبكات السياسات العالمية واسع النطاق بالفعل ولكنه لا يزال غير مخطط إلى حد كبير. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر تركيزا ومنهجية في هذا الصدد. ويلزم أن نحدد أفضل الطرق التي يمكن أن نساعد بها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على العمل معا لكفالة نجاح شبكات السياسات في تحقيق أهدافهم وأهدافنا.

جيم - إقامة صلات رقمية

٣٤٢ - تناولت بالمناقشة في موضع سابق من هذا التقرير مدى الأهمية الحيوية لرأب انقسام العالم من حيث توافر التكنولوجيا الرقمية لديه. وأود أن أعرض هنا للكيفية التي يمكن، ويجب، أن تستفيد بها الأمم المتحدة نفسها من ثورة المعلومات.

٣٤٣ - منذ عشر سنوات أو نحوها كان الحصول على المعلومات من العالم النامي وتوصيلها إليه عملية مكلفة تستغرق وقتا طويلا. أما اليوم فإن الشبكة العالمية تغير ذلك. فبإمكاننا الآن أن نطالع على الشبكة صحفا من كل ركن من أركان العالم في غضون ثوان من صدورها. ويمكننا بهذه السرعة نفسها أن نجد وأن نستنسخ ما نريده من معلومات لدى الإدارة الحكومية الوطنية والمؤسسات البحثية الرائدة في الخارج ولدى المنظمات غير الحكومية الرئيسية.

٣٤٤ - ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ أن ازدياد الموصولية على صعيد العالم يعني أيضا أن الكنز الإلكتروني الهائل من المعلومات المتاح على الموقع الشبكي للأمم المتحدة يصبح في كل عام متاحا بلا أي تكلفة لملايين إضافية من البشر. وموقعنا الشبكي يحظى بشعبية غير عادية، إذ فاق عدد "الزيارات" له في العام الماضي ١٠٠ مليون زيارة.

٣٤٥ - كما أن الإنترنت تتيح لنا عقد المؤتمرات العالمية بطريقة إلكترونية تفاعلية، لا توفر علينا فحسب أجور الطائرات وفواتير الفنادق وتكاليف المؤتمرات، بل تتيح أيضا مشاركة ١٠ ٠٠٠ شخص في أي مؤتمر بنفس السهولة وقلة التكلفة اللتين تنطوي عليهما مشاركة ١٠ أشخاص فقط. وداخل الأمانة العامة بإمكاننا أن نستعيض عن كثير من الاجتماعات التي تعقد وجها لوجه بـ"اجتماعات" إلكترونية، مما يزيد إلى حد بعيد من الكفاءة في استخدام وقت الموظفين. وقد أخذ اتباع هذه الممارسة يتزايد حاليا في المنظمات الحديثة التي استوعبت لديها ثورة تكنولوجيا المعلومات.

٣٤٦ - ويأتي في ختام ذلك أن ثورة المعلومات تحمل في طياتها إمكانية تحسين كفاءة عملياتنا الميدانية تحسينا جذريا. فالاتصالات اللاسلكية تدوم حتى في أسوأ الظروف، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

٣٤٧ - ويسرني أن أعلن بدء برنامج جديد للاستجابة لحالات الكوارث، سيوفر للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية هواتف متنقلة وساتلية وكذلك وسائل للاتصال بالموجات الدقيقة، وسيشمل أيضا صيانة هذه المعدات.

٣٤٨ - وستتولى قيادة هذه المبادرة شركةEricsson، بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (انظر الإطار ١١).

٣٤٩ - وتحسين استخدام التكنولوجيا المتاحة يمكن أن يفيد أيضا التخطيط السوقي والعمليات السوقية في حالات الطوارئ المعقدة. ففي كوسوفو، على سبيل المثال، أنشأت لجنة الإنقاذ الدولية شبكة ساتلية/لاسلكية مشتركة مرتبطة بالإنترنت في بريشتينا. وتكفل هذه الشبكة الاتصال على مدار اليوم بأكمله بين كل وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعدة بعثات وطنية وأغلبية المنظمات غير الحكومية.

٣٥٠ - بيد أن الأمم المتحدة تكاد تكون لم تستفد حتى الآن من الإمكانيات التي تنطوي عليها ثورة المعلومات. فلا تزال تقعدنا عن ذلك ثقافة مقاومة للتغيير، ونقص البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لدينا، والافتقار إلى التدريب، ويأتي قبل كل ذلك عدم إدراك الفوائد الضخمة التي يمكن أن تدرها تكنولوجيا المعلومات متى استخدمت استخداما خلاقا. ونحن بحاجة إلى تحديث قدرتنا الداخلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والارتقاء بمستواها. وهناك مجال هائل لأن تصبح منظومة الأمم المتحدة بأسرها أكثر تكاملا، على صعيد الاتصال الشبكي، وأن توفر لشعوب العالم بذلك المعلومات والبيانات التي تهمها.

٣٥١ - وسوف أعمل بكل همة على تحقيق هذه الأهداف، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في أسرة الأمم المتحدة. كما أنني سألتمس المساعدة من صناعة تكنولوجيا المعلومات في إعادة بناء قدرة الأمم المتحدة وبنيتها الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

دال - تعزيز "الثورة الهادئة"

٣٥٢ - لو أراد المجتمع الدولي أن ينشئ "أمما متحدة" جديدة غدا فإن بنيانها سيكون يقينا مختلفا عن الأمم المتحدة التي لدينا اليوم. فبنياننا في عام ٢٠٠٠ هو انعكاس لولايات ظلت تصدر عن الدول الأعضاء على مدى عدة عقود، وهو انعكاس في بعض الحالات لتركة من الخلافات السياسية العميقة. وفي حين أن الآراء متوافقة على نطاق واسع على ضرورة جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر حداثة ومرونة، فإنه ما لم يتوفر لدى الدول الأعضاء الاستعداد للنظر في **إجراء إصلاح هيكلي حقيقي**، ستظل هناك قيود شديدة تحد مما يمكننا أن نحققه.

٣٥٣ - وحين يقاس نطاق المسؤوليات التي نضطلع بها وحجم الآمال المعلقة علينا بالنسبة إلى مواردنا، تمثل أمامنا حقيقة صادمة. فالميزانية المخصصة لمهامنا الأساسية، أي عمليات الأمانة العامة في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا وخمس لجان إقليمية، تبلغ ١,٢٥ بليون دولار فقط في السنة. وهذا يقارب ٤ في المائة من الميزانية السنوية لمدينة نيويورك، ويقل بنحو بليون دولار عن التكلفة السنوية لتشغيل إدارة مطافئ طوكيو. ومواردنا هذه لا تتناسب إطلاقا مع المهام العالمية التي نضطلع بها.

٣٥٤ - ومن المعلوم جيدا ما نجابهه من صعوبات في التكيف مع الظروف الناشئة عن عدم زيادة الميزانيات وعدم دفع المستحقات للأمم المتحدة. بيد أن الأمر غير المدرك بنفس الدرجة هو الإجهادات التي تفرضها علينا الدول الأعضاء بإضافة ولايات جديدة دون إضافة موارد جديدة. ونحن نستطيع أن ننجز المزيد بقدر أقل من الموارد، ولكن هذا له حدود أيضا. وفي هذه الظروف لا بد أن ينال هذا من نوعية عملنا إن آجلا أو عاجلا.

الإطار ١١

الأوائل في الميدان: الاتصالات في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

أدت الزيادة المفاجئة في نطاق الكوارث الطبيعية وشدتها على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى وجود مطالب متزايدة باستمرار على منظمات الإغاثة في حالات الكوارث. ولتلبية هذه المطالب، أصبحت عمليات الإغاثة في حالات الكوارث أكبر وأكثر تعقيدا، وتقتضي وجود أعداد متزايدة من الأطراف الفاعلة. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة الطلب على الاتصالات الأكثر فعالية في الميدان.

وتلحق بنظم الاتصالات المحلية في معظم الأحيان أضرار بالغة في حالات الكوارث. ومن سوء الحظ أن نظم الاتصالات التي تستخدمها مختلف الوكالات والمنظمات غير الحكومية تختلف اختلافا كبيرا من حيث الجودة وتعاني في معظم الأحوال من مشاكل تتعلق بالتوافق. ويعترف على نطاق واسع بضرورة التحسين، إلا أن اقتناء كثير من الوكالات والمنظمات غير الحكومية لنظم أكثر فعالية هو، ببساطة، أمر باهظ التكاليف.

وقد استجابت شركة ''إريكسون'' (Ericsson) لهذا التحدي فشرعت في برنامج هام للاستجابة لحالات الكوارث سيتولى، ضمن عدد من المبادرات الأخرى، تزويد الوكالات والعاملين المحليين في مجال الإغاثة الإنسانية بهواتف محمولة وأخرى تعمل عن طريق السواتل، كما سيتولى صيانتها. وستساعد الشركة على تركيب وصلات تعمل بالموجات الدقيقة وغير ذلك من التدابير الرامية إلى تحسين شبكات الاتصالات القائمة – أو ستقوم ببناء شبكات جديدة حيث لا يوجد أي منها. وسيعتمد برنامج الاستجابة لحالات الكوارث اعتمادا كبيرا على الدعم المقدم من مكاتب إريكسون في أكثر من ١٤٠ بلدا في جميع أنحاء العالم وسيركز على التأهب لحالات الكوارث فضلا عن الاستجابة لها.

وهذه العملية السخية في مجال المواطنة العالمية للشركات والتعاون بين القطاعين العام والخاص ستعود بفوائد جمة على وكالات الأمم المتحدة وشركائها وستساعد على تحسين تقديم الخدمات إلى ضحايا الكوارث في كل مكان.

٣٥٥ - بيد أن المعوقات ليست مالية فقط. ففي مجالات كثيرة لا نستطيع أداء مهامنا لأن الخلافات فيما بين الدول الأعضاء تحول دون التوصل إلى توافق الآراء اللازم لكي يكون العمل فعالا. وربما كان هذا أوضح ما يكون فيما يتعلق بعمليات السلام، ولكنه يؤثر على مجالات أخرى أيضا. ويضاف إلى ذلك أن النمط المتسم بشدة التدخل والإفراط في التفصيل الذي تمارسه الدول الأعضاء في الإشراف على أنشطتنا البرنامجية يجعل من الصعب علينا جدا أن نصل بالكفاءة أو الفعالية إلى أقصى حد ممكن.

٣٥٦ - و"الثورة الهادئة" التي بدأتها في عام ١٩٩٧ تستهدف جعل الأمم المتحدة منظمة أقل حجما وأكثر فعالية. ومنذ ذلك الحين قمنا بترشيد الإجراءات الإدارية، وتحويل الموارد من الشؤون الإدارية إلى الأعمال الإنمائية، وتطبيق أسلوب مجلس الوزراء في الإدارة، وتحسين التنسيق بقدر كبير فيما بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة المنتشرين على نطاق بالغ الاتساع.

٣٥٧ - وعملا على تقليص النزعة المؤسسية الكامنة إلى القصور الذاتي التي ابتلى بها عملنا، وعلى تيسير إعادة التوزيع الاستراتيجي للموارد، اقترحت وضع "**حدود زمنية**" أو "**أحكام تقضي بإعادة النظر بعد مرور مدة معينة**" فيما يتعلق بالمبادرات التي تنطوي على إقامة هياكل تنظيمية جديدة أو على التزامات مالية كبيرة. ولم تقبل الجمعية العامة بعد هذا الاقتراح؛ وإني أحثها على أن تقبله.

٣٥٨ - ويضاف إلى ذلك أنه لكي تكون الأمم المتحدة أكثر توجها نحو الجمهور، فإنها يجب أن تكون **منظمة عمادها الأولي هو النتائج**، وذلك في مجالي التوظيف وتخصيص الموارد. ونحن نتقدم تقدما بطيئا نحو جعل نظام الميزنة "معتمدا على النتائج"، بمعنى أن يركز على النواتج لا على المدخلات والعمليات. وسيشجع هذا النظام، بعد تمام تنفيذه، على زيادة الكفاءة والمرونة، وسيزيد في الوقت نفسه من الشفافية ومن إمكانيات مساءلة الأمانة العامة من قِبل الدول الأعضاء. **والدعم من جانب الجمعية العامة أمر ضروري هنا أيضا.**

٣٥٩ - وإيجازا لما سبق، أقول إن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يجب أن تظل تسترشد بالمبادئ التي تأسست عليها. ويجب أن تظل منظمة مكرسة لتحقيق مصالح الدول الأعضاء فيها ومصالح شعوبها. وأهدافنا لن تتغير، وهي: السلام والرخاء والعدالة الاجتماعية والمستقبل المضمون. ولكن الوسائل التي نستخدمها لبلوغ هذه الأهداف يجب تطويعها حسب تحديات العهد الجديد.

٣٦٠ - وهذا معناه أن دور الأمم المتحدة يجب أن يصبح بدرجة متزايدة دور العنصر الحفاز للعمل الجماعي، وذلك فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وبينها وبين الكوكبة المفعمة بالحيوية المؤلفة من الأطراف الفاعلة الجديدة غير الحكومية. ومعناه أيضا أننا يجب أن نظل الموقع الذي تصاغ فيه المعايير الجديدة للسلوك الدولي، ويترسخ فيه على نطاق واسع توافق الآراء على هذه المبادئ. ومعناه أننا يجب أن نسخر قوى التكنولوجيا لتحسين أحوال البلدان النامية. ومعناه في النهاية أننا نحن أنفسنا، كمنظمة، يجب أن نكون أكثر فعالية وكفاءة وأيسر منالا بالنسبة لشعوب العالم. وحينما نخفق، يجب أن يكون أشد النقد هو نقدنا نحن لأنفسنا.

٣٦١ - فبهذه الوسائل وحدها يمكن أن نصبح مناطا عالميا عاما لثقة جميع الشعوب في العالم.

سابعا - اعتبارات مطلوب أن ينظر فيها مؤتمر القمة

٣٦٢ - إن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة محددة بوضوح في الميثاق، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم تنقص أهميتها وقدرتها على الإلهام بأي شكل. بل زادت هذه الأهمية والقدرة، حيث أصبحت الشعوب متصلة بعضها بالبعض بطرق جديدة، وأضحت الحاجة إلى مسؤولية جماعية على الصعيد العالمي ملموسة على نطاق أوسع. والقيم التالية، التي تتجلى فيها روح الميثاق، تتقاسمها - حسبما أرى - جميع الدول ولها أهمية خاصة للعصر الذي نقف على أبوابه:

الحرية - للرجل والمرأة الحق في ممارسة حياتهما وتربية أطفالهما في كرامة، متحررين من الجوع والبؤس ومن الخوف من العنف أو القهر. وما يضمن هذه الحقوق على أفضل وجه هو الحكومة التمثيلية التي تستند إلى إرادة الشعب.

الإنصاف والتضامن - يجب ألا يحرم أي فرد أو أي دولة من فرصة الانتفاع من العولمة. ويجب معالجة الأخطار العالمية بطريقة توزع التكاليف والأعباء بشكل عادل. ويستحق الذين يعانون أو الذين لا يصلهم إلا النزر اليسير من المنافع أن يحصلوا على مساعدة من أكبر المنتفعين.

التسامح - يجب على بني البشر أن يحترم بعضهم بعضا، بكل تنوع معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم. والاختلافات داخل المجتمعات وفيما بينها ينبغي ألا تُخشى وألا تُقمع، بل أن تكون موضع اعتزاز.

اللاعنف - ينبغي حل النزاعات بين الدول وداخلها بالوسائل السلمية إلا حيثما كان استعمال القوة مرخصا به بموجب الميثاق.

احترام الطبيعة - ينبغي إظهار الفطنة في التعامل مع جميع الأنواع الحية والموارد الطبيعية. فبهذه الطريقة وحدها يمكن الحفاظ على الثروات غير المحدودة التي نرثها من الطبيعة ويمكن نقلها إلى أحفادنا.

تقاسم المسؤولية - يجب أن تعمل الدول جنبا إلى جنب لصون السلام والأمن الدوليين وفقا للميثاق. وينبغي أن يُنظر على نحو متعدد الأطراف في معالجة الأخطار والتهديدات التي تؤثر على جميع شعوب العالم.

***

٣٦٣ - ولدى تطبيق هذه القيم في القرن الجديد يجب أن تكون أولوياتنا واضحة.

٣٦٤ - فأولا، **يجب ألا ندخر جهدا لتحرير رفاقنا، رجالا ونساء، من الفقر المدقع المنافي للإنسانية** الذي يعيش في براثنه حاليا ما يزيد على بليون منهم. ولذلك فلنعقد العزم على ما يلي:

- أن نخفض إلى النصف، قبل انقضاء ١٥ عاما من عمر هذا القرن، نسبة سكان العالم (التي تبلغ حاليا ٢٢ في المائة) الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.
- أن نخفض إلى النصف، بحلول نفس التاريخ، نسبة الناس (التي تبلغ حاليا ٢٠ في المائة) الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة أو تحمل تكاليفها.
- أن يستطيع جميع الأطفال، على حد سواء، إتمام المرحلة الكاملة للدراسة الابتدائية؛ وأن تكون لدى البنين والبنات فرص متساوية للوصول إلى جميع مستويات التعليم.

- أن نكون بحلول ذلك الوقت قد استطعنا وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبدأنا في رده على أعقابه.
- أن نكون بحلول عام ٢٠٢٠ قد أنجزنا تحسينات كبيرة في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء العشوائية في جميع أنحاء العالم.
- أن نضع استراتيجيات تعطي الشباب في كل مكان فرصة العثور على عمل شريف.
- أن نضمن أن تكون فوائد التكنولوجيا الجديدة ولا سيما تكنولوجيا المعلومات متاحة للجميع.
- أن تلتزم كل حكومة وطنية من الآن فصاعدا بسياسات عامة وبرامج وطنية موجهة على وجه التحديد إلى خفض الفقر، يجري وضعها وتطبيقها بالتشاور مع المجتمع المدني.

وعلى الصعيد الدولي تكون البلدان الأكثر حظا مدينة للأقل حظا بواجب التضامن. ولذلك فلتعقد هذه البلدان العزم على ما يلي:

- منح السلع المنتجة في البلدان الفقيرة فرص للوصول الحر إلى أسواقها، وكخطوة أولى أن تكون على استعداد لأن تعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في آذار/مارس ٢٠٠١ سياسة عامة تقوم على منح جميع الصادرات تقريبا من أقل البلدان نموا فرص الوصول إليها دون دفع جمارك أو التقيد بحصص.
- إزالة أغلال الديون التي تبقي حاليا الكثير من أشد البلدان فقرا أسيرة فقرها. وأن تقوم، كخطوة أولى ودون مزيد من التأخير، بتنفيذ توسيع نطاق برنامج تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي اتفق عليه في العام الماضي، وأن تكون على استعداد لإلغاء جميع الديون الرسمية للبلدان الصغيرة المثقلة بالديون، في مقابل تعهد تلك البلدان بالتزامات واضحة بتخفيف حدة الفقر.
- منح مساعدة إنمائية أكثر سخاء، ولا سيما للبلدان التي تسخر مواردها حقا لتخفيف حدة الفقر.
- العمل مع الصناعة الدوائية وغيرها من الشركاء على استحداث لقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية يتميز بالفعالية وانخفاض التكلفة؛ وإتاحة الأدوية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية على نطاق أوسع في البلدان النامية.

وعلى كل من الصعيدين الوطني والدولي ثمة دور لا غنى عنه للاستثمار الخاص. ولذلك فلنعقد العزم على ما يلي:

- بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص لمكافحة الفقر من كل جوانبه.

والفقر المدقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يؤثر على نسبة من السكان أعلى من النسبة التي يؤثر عليها في أي منطقة أخرى. ومما يضاعف من هذا الفقر ارتفاع نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وأمراض أخرى كثيرة. ولذلك فلنعقد العزم على ما يلي:

- أن نضمّن جهودنا ترتيبا خاصا لتلبية احتياجات أفريقيا، وأن نعطي دعمنا الكامل للأفارقة في كفاحهم للتغلب على مشاكل القارة.

وقد أعلنت، من ناحيتي، أربع مبادرات جديدة في معرض هذا التقرير:

- شبكة عالمية صحية، لتزويد المستشفيات والعيادات في البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات الطبية.
- خدمة تابعة للأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات (UNITeS)، لتدريب المجموعات في البلدان النامية على استعمالات تكنولوجيا المعلومات وما تتيحه من فرص.
- مبادرة استجابة للكوارث، تسمى مبادرة "الأوائل في الميدان"، توفر اتصالات لا تنقطع للمناطق المتأثرة بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.
- شبكة سياسات عالمية لاستكشاف نهج جديدة صالحة فيما يتعلق بمشكلة توفير فرص العمل للشباب.

٣٦٥ - ثانيا، يجب ألا ندخر جهدا لتحرير رفاقنا رجالا ونساء من ويلات الحرب - كما يتطلب منا الميثاق - ولا سيما من عنف الصراع الأهلي والخوف من أسلحة الدمار الشامل اللذين يشكلان مصدري الرعب الكبيرين في عصرنا الحالي. ولذلك فلنعقد العزم على:

- تعزيز احترام القانون، في الشؤون الدولية والوطنية على حد سواء، وبصفة خاصة ما اتفق عليه من أحكام المعاهدات بشأن تحديد الأسلحة وأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأنا أدعو جميع الحكومات التي لم توقع وتصدق بعد على مختلف الاتفاقيات والعهود والمعاهدات التي تشكل صُلب القانون الدولي على أن توقع وتصدق عليها.
- زيادة فعالية الأمم المتحدة في أعمالها المتصلة بصون السلام والأمن، وخاصة من خلال:
- تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إجراء عمليات إحلال السلام.
- اعتماد تدابير لجعل الجزاءات الاقتصادية التي يعتمدها مجلس الأمن أقل شدة على السكان الأبرياء وأكثر فعالية في معاقبة الحكام المنتهكين للقانون.
- اتخاذ إجراء فعال لقمع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وخاصة من خلال:
- خلق شفافية أكبر في مبيعات الأسلحة.
- دعم تدابير نزع السلاح الإقليمية من قبيل وقف استيراد الأسلحة الخفيفة أو تصديرها أو صنعها في غرب أفريقيا.
- توسيع نطاق برامج "الأسلحة مقابل السلع"، التي نجح تطبيقها في ألبانيا وبنما والسلفادور وموزامبيق - لتشمل مجالات أخرى، ولا سيما حالات ما بعد انتهاء الصراعات.
- دراسة إمكانية عقد مؤتمر دولي كبير لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

٣٦٦ - وثالثا، يجب ألا ندخر جهدا لتحرير رفاقنا رجالا ونساء، وقبل كل شيء أولادنا وأحفادنا، من خطر الحياة على كوكب أفسدته أنشطة الإنسان بلا رجعة، وأصبحت موارده لا تفي باحتياجاتهم. ونظرا للأخطار غير العادية التي تجابهها البشرية فلنعقد العزم على:

- اعتماد أخلاقيات جديدة للحفظ والإشراف، على أن تكون الخطوات الأولى هي:
- اعتماد بروتوكول كيوتو والتصديق عليه لكي يتسنى أن يبدأ سريانه بحلول عام ٢٠٠٢،

وضمان تحقيق الانجازات المستهدفة، كخطوة نحو خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- النظر جديا في دمج نظام الأمم المتحدة "للمحاسبة الخضراء" في الحسابات القومية.
- توفير الدعم المالي لبرنامج تقييم الألفية للنظم الايكولوجية والاشتراك بهمة فيه.

٣٦٧ - **وأخيرا، يجب ألا ندخر جهدا لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم** للسعي إلى الاضطلاع بالأولويات الثلاث التالية جميعها - الكفاح ضد الفقر والجهل والمرض؛ والكفاح ضد العنف والإرهاب؛ والكفاح ضد تدهور موئلنا المشترك وضد تدميره. ولذلك فلنعقد العزم على:

- إصلاح مجلس الأمن، بطريقة تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته على نحو أكثر فعالية وتعطيه على حد سواء مزيدا من الشرعية في أعين جميع شعوب العالم.
- ضمان إعطاء المنظمة الموارد الضرورية لتنفيذ ولاياتها.
- ضمان استعمال الأمانة العامة لهذه الموارد على أفضل وجه لصالح جميع الدول الأعضاء، بالسماح لها باتباع أفضل الممارسات الإدارية واستعمال أفضل التكنولوجيات المتاحة، والتركيز على المهام التي تتجلى فيها الأولويات الراهنة للدول الأعضاء.
- تهيئة الفرصة كاملة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة غير التابعة لأجهزة الدول لتقديم مساهمتها الأساسية في أعمال المنظمة.

***

٣٦٨ - وإني أعتقد أن هذه الأولويات واضحة، وأن جميع هذه الأعمال يمكن تحقيقها إذا كانت لدينا الإرادةاللازمة لذلك. وبالنسبة للكثير من هذه الأولويات وُضعت بالفعل الاستراتيجيات اللازمة لها وترد بإيجاز في هذا التقرير. أما بالنسبة للأولويات الأخرى فما يلزم أولا هو تسخير عقولنا وطاقاتنا وميزانيات البحث الخاصة بنا في سعي مكثف لإيجاد حلول عملية.

٣٦٩ - ولا توجد دولة أو منظمة يمكنها حل جميع هذه المشاكل بالعمل منفردة. كما أنه لا ينبغي لأية دولة، مع ذلك، أن تتخيل أن الآخرين سيقومون بحلها من أجلها، إذا لم يقم حكومتها ومواطنوها ببذل قصاراهم للاضطلاع بالمهمة. إن بناء قرن حادي وعشرين أكثر أمنا وإنصافا من القرن العشرين مهمة تتطلب جهودا تتسم بالعزم من جانب كل دولة وكل فرد. وبتقديم الإلهام لهذه الجهود وتنسيقها سيكون للأمم المتحدة المتجددة دور حيوي ومعزز تؤديه.